د. ضرغام الدباغ

الولايات المتحدة عشرة بحوث

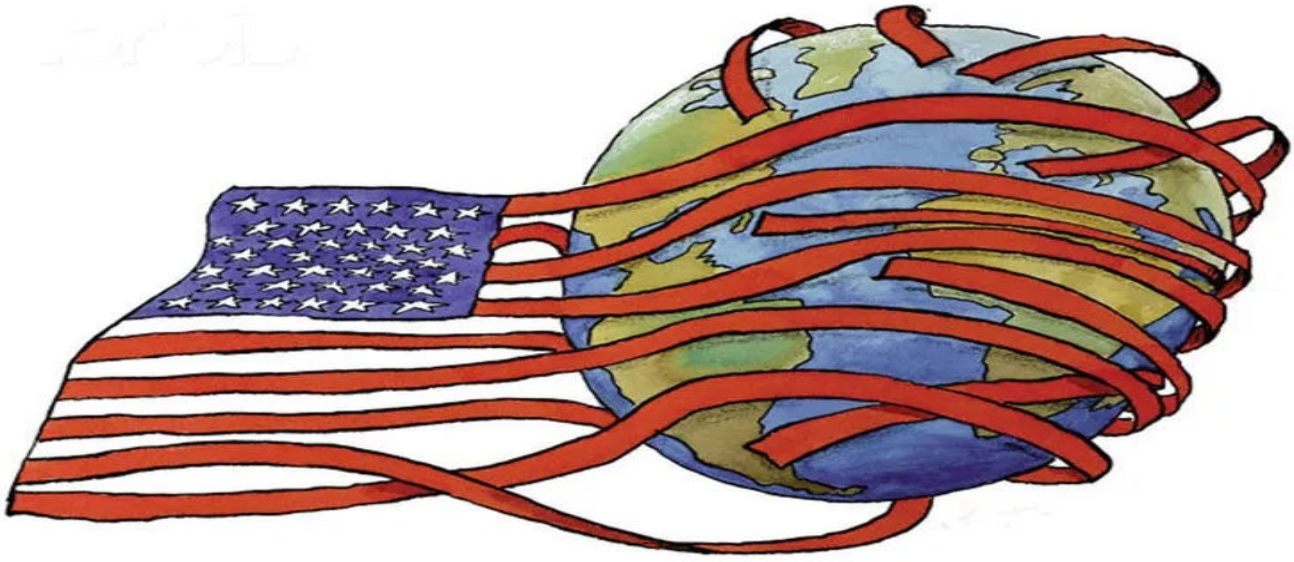

الولايات المتحدة عشرة بحوث

د. ضرغام الدباغ

الطبعة الأولى

2021

المركز العربي الألماني / برلين

الرقم : 64

المطبوع مجاني

الفهرس

مقدمة

1. **فروسية الهنود الحمر**
2. **هل النظام الرأسمالي ديمقراطي حقاً**
3. **خيار القوة في السياسة الأمريكية**
4. **موت الغرب**
5. **هل ينهار نظام الرأسمالية الاحتكارية .....؟**
6. **الرأسمالية في قمة تطورها**
7. **ماذا تبقى من ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية**
8. **العولمة أعلى مراحل الإمبريالية**
9. **الانتخابات الأميركية وتداعياتها في أوربا**
10. **عاشراً : ظواهر وخفايا الخلاف الأوربي ـ الأمريكي**

مقدمة : الولايات المتحدة الأمريكية

التاريخ الأمريكي يستحق الدراسة العميقة، ليس بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية تقبض اليوم إن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على رقبة العالم، فتشرع ما تريد وتشطب على من تريد، وإلا فنضال سبارتكوسي دام حتى الموت .. ولكن هذا حدث بسبب أن تاريخ ولادة هذا الكيان قد شهد أحداث ودروس وعبر نادرة، وهذه الندرة في الواقع خلقت هذا الكيان النادر ..! كيف نشأت هذه القوة الخرافية ...!

نشأت هذه القوة العظمى، كأفكار مثالية في الحرية والديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان، كانت أفكار لجماهير عزلاء، تركوا أوطانهم ورائهم عبر المحيطات والبحار، جاؤا من كل الديار مضطهدون ليشكلوا دولة الحرية، مضطهدون ملاحقون، تطاردهم التيارات الدينية، والطائفية، والملوك والقياصرة الطغاة، وقاتلوا بكل ما يمتلكون، وكانت وسائل نضالهم قليلة جداً، مقابل عزيمة قوية جداً لا تلين، أجتمعوا من كل الأقطار، وخلقوا ولاءات جديدة لدولة جديدة ومثل ومبادئ جديدة، ومن أصر على ولاؤه القديم (بريطانيا) عزلوه سياسياً واجتماعياً وأطلقوا عليه " الموالون ".

تعالوا إلي أيها المساكين

يا جميع منهوكي القوى

تعالي أيتها الجماهير المختلطة

الضمأى إلى الهواء الحر

وأنت أيتها الفضلات البائسة لشاطئ ضاحك

تعالوا إلى أيها الغرقى ويا من لا ملجأ لهم

فإن مشعلي يلمع أمام أبواب من ذهب

(قصيدة ايما لازاروس محفورة على قاعدة تمثال الحرية نيويورك)

ولكن هذه الثورة الشريفة استولت عليها القوى التي تسعى نحو مصالحها الاقتصادية / الاجتماعية، ولوت عنق الثورة إلى حيث تكمن مصالحها الاقتصادية / الاجتماعية، وحدث كما يحدث في الكثير من الثورات العالمية، ثورات مغدورة تستولي عليها قيادة قد رتبت أوراقها وبرنامجه، وتستغل دائماً أتكالية البعض، وسذاجة البعض، وبساطة آخرين، وبعض من لا يبالي بالحلول المجتزأة، وتخاطب وحشية كامنة في أعماق الإنسان، وتستفز مصالحه الحياتية، وهكذا تحولت ثورة الحرية إلى قطعان من المستوطنين، يطاردون الهنود الحمر في البراري، ويجلبون ملايين العبيد من أفريقيا ويحولوهم إلى قوة عمل / عبودية، وهنا ابتدأ انحدار المبادئ العظيمة إلى ما انتهت إليه الولايات المتحدة اليوم، إلى دركي عالمي، تضطهد كل شعوب العالم لمصالحها وسخرت القوانين لصالحها وشرعت الظلم الدولي.

الاستعمار البريطاني الباحث عن المواد الخام والأسواق قادته أطماعه إلى أميركا وقاده إلى الاستيطان، وهو ضرب من مصادرة للأرض والإنسان معاً، أفتتح العقل الاستعماري القديم (Colonialisim) به هذا النوع من الاستعمار الذي يصاحبه استيطان وتغير ديموغرافي، وقد الاستيطان إلى مجموعة من التفاعلات منها لجوء أعداد غفيرة من البشر إلى الأرض الجديدة، الفقراء، والمعدمون، والهاربون من الاضطهاد الطبقي والعرقي والديني، ومن الثورات الشعبية (الفلاحية بصفة خاصة، ثم العمالية)، من ظلم

القياصرة والملوك، وأمراء الأرض وسادة المانيفكتورات، إلى أرض يحلمون فيها بالحرية. ومن حق البشر الهاربون من جحيم الحقيقة أن يحلموا ..... وعندما يتحقق الحلم يقبضوا عليه بالأيدي والأرجل ويعضوا عليه بالنواجذ .. ..
الأرض الجديدة حملت ملامح من الأرض القديمة، فكان هناك المرابون، وملاكوا الأرض، والصيارفة، من الهاربين من ملاحقة الدائنين بعد الإفلاس، إلى من يحسن استغلال واستثمار جهد وذكاء غيره، فنشبت شبكة من العلاقات الجديدة ولكن حلم الحرية لما يزل يراود المهاجرين الذين قذفت بها السفن على هذا الساحل البعيد، في مدن : أبنوها بأنفسكم، وأرض أنتزعوها من غيركم وشيدوا عليها مستوطناتكم أصنعوا حياتكم هنا، واسلبوها من غيركم ..!.

الأوساط البرجوازية الإنكليزية المنشأ والأصل، كانت تدين بالولاء إلى " الوطن الأم .. شكلوا فئة أطلق عليهم " الموالون " (Loyalisten)، ثم كانت هناك فئة مستوردوا العبيد، ثم تجار العبيد، ومستثمروا العبيد، وهكذا خلق مجتمع عبودي في قلب مجتمع جديد يولد، يحلم أفراد منه بالحرية، وبحقوق متساوية للبشر، ثم هناك أصحاب البلاد الأصليون الذين شنوا عليهم حملات منظمة منها بل جانبها الأكبر تضليلي، وكأن الأمر كان يتلخص بأستصلاح الأرض، وهكذا كان هناك أستيطان، وعبودية، في قلب مجتمع جديد يبنى بوسائل ديمقراطية ...! أي تناقض وكيل بمكيالين ...!

الهاربين من جحيم الحروب الدينية التي عمت أوربا لعقود عديدة، والاضطهاد الطائفي، فروا إلى الجانب الآخر من العالم، وأشهر هؤلاء هم من متطرفي الطائفة البروتستانتية، وجناحها الكالفيني المتعصب (Calvinsm)، ممن أطلق عليهم فيما بعد "الأنقياء أو المطهرين" أو البيوريتانيون (Puritans)، فأسسوا هناك مذهب التطرف والغلو، واليوم يشاع في الحياة السياسية الأمريكية، أن السياسات الرسمية تخرج من عباءة البيوريتانيون، ومن أشهر ما صدرته للعالم وإنتاجاتها تجلت في رئاسة دموية لجورج بوش وإدارته الذين كان ولائهم خالصاً للبيوريتان.

ألمان هربوا من ظلم القياصرة وأمراء الأرض "اليونكرز" وسحق الرأسمالية الناشئة، هربوا إلى الأرض الجديدة "أميركا"، يهود فروا من ظلم الأوربيين لهم، الثورة الفرنسية بدورها طفح الغليان والبخار وقذف بضحاياه، ملكيين وثوريين، ومن كل الأصناف، التقت على هذه الأرض ليسود قانون يعرفه الجميع وأقره الجميع، لأنها الحقيقة الوحيدة التي لا غنى عنها : هذه هي المحطة الأخيرة، ولا محطة بعدها، هذا هو قاع القدر، هنا بوسعك أن تكون ما تشاء، ولكن القانون الأساسي هو: نحن هنا لنعيش جميعاً، وليس هناك من خيار ثان. الخيارات والفلسفات لتبق في أوربا، هنا يسود قانون ما نصل إليه .. لنحافظ عليه، وأي أسلوب ينجح على الأرض، هو الأسلوب الصحيح، في البدء قالوا لنعيش مع الهنود، أصحاب الأرض، ثم قالوا ليكون مقام الهنود وراء المسسيبي، ثم لاحقوهم وراء المسسيبي وفي كل مكان، وبدأوا بأصطيادهم.... جلبوا ملايين العبيد من أفريقيا وأستخدموهم باستصلاح الأراضي، كل شيئ صحيح طالما يؤدي الغرض ... تطوير مذهل للميكافيلية، تطور إلى براغماتية(Pragmatism) هي جوهر حياة وفكر الأمريكيين، وستسجل كبراءة اختراع للفكر الأمريكي الجديد في عالم جديد.

هكذا ولدت أميركا ... وستتواصل وإلا فإن كل ولاية تصبح دولة، وأميركا بلد مفتوح على كل الاحتمالات

ضرغام الدباغ

برلين : **2021**

أولاً : فروسية الهنود الحمر

في قراءة العديد من القصص والروايات والأفلام السينمائية تكونت لي ملاحظة (تعززت فيما بعد) أن الهنود الحمر كانوا يعشقون الفروسية وتقاليدها، نعم كانوا قساة، ونجد ذلك طبيعياً، لأن كل ما كان يحيط بهم من ظروف غير طبيعية وقاسية، والدخلاء على المجتمع لم يرحموهم، ولكن مع ذلك لم يكونوا ليتكالبوا على خصمهم بل يدعونه للمبارزة بالمصارعة، أو استخدام السكين (الحربة)، أو القوس والسهم، أو مسابقة الجري والقفز من شاهق .. وما إلى ذلك من علامات الشجاعة. ثم يتخذون موقفهم بناء على الشجاعة التي يبدونها ... وفلسفتهم (ربما الغريزية بحكم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) مؤسسة على منظومة مبادئ فحواها أن الشجاع هو حتماً كريم، والكريم مضاد للبخل الذي يورث صفات أخرى منها الخبث، والاحتيال، والكذب ....! والغدر والعدوان غالباً... وأن العادل حتما يكون شريفاً في تعامله، والعكس صحيح أيضاً ... كان مجتمعهم قد تأسس بناء على تلك الاعتبارات. فيما كان الوافدون على الضد منها أيضا بحكم موقفهم باعتبارهم فارون يبحثون عن المستقبل ويسترخصون كل القيم في سبيل ذلك، فئة تبحث عن مستقبلها، وفئة تدافع عن مستقبلها، وهذا مثل جوهر التناقض الجوهري وبالتالي الصراع الذي تسيد الموقف.

في بعض القصص والأفلام الأمريكية، نلاحظ أن (بعض ..!) شرفاء البيض كان يرفض حملات الإبادة والاجتثاث والاقتلاع ضد الهنود الحمر، فيبلغ به انحيازه لمفاهيم الشرف، أن يحمل السلاح ويقاتل إلى جانب الهنود الحمر. طبعا لم يكن بين الهنود الحمر (في تلك الحقب) مفكرين وعلماء وفلاسفة يستقرأون الواقع، أما المستقبل فكان رجم في الغيب لا يبلغه حتى الخيال .... أما منتجو الأفلام الأمريكية في هوليود، فيصورون الهنود دائماً كمعتدين، رغم الوضوح والبديهية أن البيض هم من جاؤا إلى أميركا من أوربا وليس العكس ..!
منطق الاستعمار الاستيطاني كان ينص الآتي : هذه الأرض كبيرة تكفي الجميع، ونحن المضطهدون والملاحقون والمطاردون من القارة العجوز (أوربا) التي ضاقت بأحلام الطغاة والديكتاتوريين وعنصريين فجئنا إلى الأرض لنزرع البشر في تربتها ونستوطنها، ونقيم دولة الأحلام والمشروع الأزلي لدولة الحرية والمساواة والعدل وكان من بين من نزح إلى أميركا وأستوطنها، هم الكالفنيون (نسبة إلى جان كالفن Jean Calvin) الأوائل، الذين فروا من أوربا التي رفضت تطرفهم وقسوة أحكامهم والمظالم التي أقاموها في دويلة حكمت لفترة من الوقت (في سويسرا)، وأبحروا إلى الأرض الجديدة (أميركا)، وهم أجداد البيوريتانيون اللاحقون، وهناك صارت فروع لهذا المذهب اليوم، بعضها متطرف ومغال، ويمارس التميز العنصري والطائفي / الديني. وهناك من يصيغ الخرافات ويعصرنها لتكون ممكنة. لكنها تبقى متطرفة، تعتقد أنها الوحيدة على حق والآخرون على خطأ، ولا يحق لهم ممارسة الحياة بطولها وعرضها.
وبهذا الصدد نذكر، بأن **هناك أجداث 60 مليون هندي من سكان أميركا الأصليين قتلوا في حملات إبادة منظمة على يد القادمين الجدد من أصل 80 مليون، كما قتل 100 – 200 مليون أفريقي أسود، اختطفوا وتعرضوا لحملات صيد البشر من أوطانهم الأفريقية ونقلوا كعبيد إلى أمريكا، ودفنوا في براري الغرب الأمريكي حيث استصلحوا الأراضي تحت سياط المستوطنين في عبودية جماعية.** وهكذا شيدت أميركا هذه الدولة على جماجم الهنود الحمر والأفريقيين.
ولكن الحياة والتطور التاريخي والحتميات التاريخية لها أحكامها، لا يمكن للحق أن يشيد على أساس ظالم، والنصر مؤقت، فستبان يوماً هشاشة الأسس ويتقوض البناء، وهكذا فإن أرض الحرية التي تأسست على مبدأ الاستيطان الحر، استوعبت على مدار بضعة مئات من السنين مهاجرين من كل حدب وصوب، وكان لابد أن يكون لهذه الأرض كيانها السياسي المتميز يستطيع أن يجمع هذا الخليط البشري (اللملوم) وبينهم من المجرمين وقطاع الطرق، وثوريون وإرهابيون، وقادة وعناصر الثورات الأوربية الفاشلة، وربما بعض صغار التجار المجازفين بحثاً عم المال والأرباح، إطار يمكن إيجاده لتعايش هذه الفئات في إطار سياسي، وهو ما تحقق فعلاً في دستور وقوانين تبدو في بعضها غريبة، ولكنها مدروسة بعناية كقانون

الانتخابات الرئاسية مثلاً، بوصفه رادع للنزاعات والتنافس. وبرغم كثرة الحديث عن الحرية كان العبيد يجلبون من أفريقيا ويباعون في الأسواق كقوة عمل زهيدة الثمن والتكاليف. وتجري حملات قتل منظمة لإبادة الهنود الحمر.

وبرغم كثرة الحديث عن النظام الديمقراطي ولكن النظام الأمريكي لا يشبه النظام الديمقراطي البريطاني، ولا النظام الديمقراطي الفرنسي. فمالذي يجمع بين هذه النظم الديمقراطية فعلاً، هل هو التداول السلمي للسلطة ...؟ فهذا لوحده لا يعتبر الجوهر الأساسي للنظام، فالتبادل السلمي يمكن أن يحدث في مجتمعات كثيرة رأسمالية، شبه رأسمالية، نظم غير رأسمالية، والدول الأوربية مرت بتجارب غير تلك التي مرت بها الولايات المتحدة، ولو أن مرحلة الاستعمار وما تضمنته من مكتسبات اقتصادية كان لها الأثر الأكبر في التكون اللاحق لمعظم الدول الأوربية. فقد أخبرني دبلوماسي صديق، أنه أجرى جرداً وتدقيقاً فوجد أن ثراء معظم العائلات البلجيكية هي من الحقبة الاستعمارية، والأمر كذلك في فرنسا وبريطانيا.

ثانياً : **هل النظام الرأسمالي ديمقراطي حقاً**..؟

هل الغرب الرأسمالي ديمقراطي حقاً ... ؟ ألم يحدث في التاريخ كثيراً وما يزال يحدث، أن يبالغ أحدهم بالتهريج ليغطي على حقيقة صارخة كامنة فيه ...؟ أو يجيد التمثيل حتى تتحول عنده لحرفة ... في تهريج يختلط فيه بعض من الحقيقة بكثير جداً من إتقان دور **الدولة " كأداة للقهر الطبقي ".**

هل الديمقراطية هي تبادل سلمي للسلطة أم هي قبل ذلك نظام اقتصادي، الطبقة المسيطرة تقول للمجتمع دعونا ننهب، وهذا بأسم الحرية والديمقراطية، وستصلكم حصصكم، ولا يحتج أحد منكم وإلا سيسجل ذلك على أنه إرهابي ؟

الأنظمة السياسية في أوربا (العالم الرأسمالي) انبثقت من رحم تطور الأنظمة السياسية الأوربية، مثلت التعايش بين : الكنيسة، الأمراء، الملوك، أمراء الاقطاع. حتى عصر النهضة الذي قد قاد في تطوراته اللاحقة، بحكم الاستكشافات الجغرافية، إلى عصر ازدهار التجارة عبر البحار (الميركانتيلية ـ Mercantilism)، ثم إلى الثورة الصناعية، وهنا بدأت سطوة الكنيسة والكهنوت بالتلاشي والاضمحلال ولكن ليس بصفة حاسمة، بل في تراجع مكانتها التراتبي في التحالف الثلاثي الذي يقود الدولة والمجتمع والاقتصاد المؤسسة الدينية، الملوك والقياصرة، ونبلاء وأمراء الإقطاع، وسيتواصل التراجع دون توقف حتى الإنهاء الكامل لنفوذ القوى الأخرى.

وأمام غياب نصوص مسيحية مقدسة من الإنجيل أو أقوال للسيد المسيح عامة عن وجود حدود واضحة بين سلطة الله والدين التي تمثلها الكنيسة ورجال الدين، وسلطة البشر الدنيوية التي يمثلها الملك، وحيث لا ينبغي الجمع بين السلطتين، فتلكم كانت المشكلة التي تثار. فكل من السلطتين تطمحان للمزيد من الصلاحيات وقد أشير بالرموز إلى السلطتين بنظرية السيفين، غلاسنوس (Glasnia) سيف الكنيسة وسيف الدولة، ولكن التطور التاريخي كان يشير إلى تقدم سلطة الملوك وإلى تراجع سلطة الكنيسة، وعبثاً كانت تجري محاولات البابوات في استعادة هيمنتهم ونفوذهم الآخذ بالانحسارفقد اندثرت نهائياً فكرة السلطة الكلية للبابوات التي أطلق عليها أولترامونتيه (Ultramontis) (التأييد لسلطة البابا المطلقة) وكانت تسعى إلى إخضاع الكنائس الكاثوليكية حيثما كانت لسلطة البابا في روما، ودافعوا عن حقه في التدخل في الشؤون الدنيوية للدولة.

وكانت نظرية السيفين(غلاسنوس) تنطوي على غموض في توزيع السلطات والاختصاصات، وعلى عدم الاستقرار نتيجة للتنافس بين السلطتين على النفوذ والهيمنة. وكان هناك بالطبع من يروج لفكرة أن يجتمع السيفان في يد واحدة، الملك أو الكنيسة. ولكن من الواضح أن الحركة كانت تدور لصالح الملوك، لذلك كانت الكنيسة وفلاسفتها يرفضون فكرة اجتماع السيفين في يد واحدة، لأنها ستعني سلطة الملك المطلقة وتضاؤل دور الكنيسة قائلين: " من المستحيل على السيفين أن يجتمعا بيد واحدة، فما منحه الله ليس لأحد سواه أن يأخذه".

ولكن تطور الفكر الاقتصادي الليبرالي وصار الكتاب المقدس للأنظمة البورجوازية، وفي مقدمة هؤلاء المفكران الإنكليزيان، آدم سمث (1723 – 1790) الذي وضع **شفرة الأنظمة الديمقراطية بقاعدته الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر " وهذه قاعدة اقتصادية لا علاقة لها بنظم تبادل السلطة**. (سنة 1776) حين أصدر كتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم)، حيث ضمنه مبدأ أنصار "المذهب الحر/الطبيعي" الأساسي: دعه يعمل دعه يمر، الحرية التامة لاقتصاد السوق وابتعاد الدولة عن التدخل. والمفكر الآخر هو دافيد ريكاردو (1772- 1823).

إلا أن الأمر لم يبق كذلك بشكل خالص، فاندلعت الخلافات على كافة الصعد وفي المقدمة التنافس الاستعماري، ثم التنافس على الثروة والنفوذ، وتشكلت مراكز رأسمالية، والأمر في جوهره لم يعد في إطار التنافس الحر الخال من الأطماع.

تبلور الفكر الليبرالي

كانت أوربا متعبة من الحروب الدينية / الطائفية، والبورجوازية الصاعدة تعد المجتمعات بالكثير من المنجزات والتقدم، ولكن هذا الأمر كان يتطلب دولاً قوية واستبعادا للعناصر التي تمثل العوائق أمام التقدم، ولم تكن تلك العناصر سوى الكنيسة والإقطاع الذي كان بدوره يترنح تحت وطأة التحولات الجديدة، حيث هجر أعداد غفيرة من الفلاحين الريف متجهين صوب المدن للعمل في الورش والمانفكتورات (Manufactour) التي بدأت أعدادها تتزايد ويتحول البعض منها إلى معامل يدوية كبيرة يعمل فيها أعداد غفيرة من العمال، والذين سيصبحون في المراحل المقبلة الرقم الصعب في المعادلة الاجتماعية وشأناً سياسياً مهماً.

وكانت الليبرالية Liberation (قوة التحرر) الكلمة السحرية التي شاعت في الأعمال والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، حتى غدا مفهوماً عاماً. **" فالليبرالية بهذا المعنى هي أن يمتلك الإنسان ذاته، وبنفس الوقت القواعد المتعلقة بازدهاره وهيمنة سلطته على العالم بإخضاع الطبيعة والسيطرة عليها "**. وعبر آدم سمث (أحد أهم مفكري تلك المرحلة)، أن المصالح الخاصة للأفراد تتناسق فيما بينها، والمصلحة الشخصية هي المحرك لمسيرة الإنسان وبالتالي لمسيرة العالم، وإن كل إنسان طالما أنه لا يخرق قواعد العدالة، سوف يترك حراً بشكل مطلق في أتباعه لمصلحته الخاصة كما يروق له. وقد جسدت هذه النظرية قاعدة " دعه يعمل دعه يمر".

هذا النظام الرأسمالي تأسس على بقايا عصور الملوك (تمكنت بعض الملكيات من مسايرة هيمنة البورجوازية الصناعية: بريطانيا (كندا، استراليا، نيوزيلندة)، هولندة، بلجيكا، الدنمرك، السويد، النرويج)، وبإزاحة شبه شاملة لسيطرة ونفوذ الكنيسة، ثم بتقليص كبير لأمراء الاقطاع، ومنهم من تحول إلى الصناعة، والمضاربات العقارية، ولكنهم فقدوا تدريجياً نفوذهم السياسي بالكامل.
انطلقت الليبرالية، كتيار، كمارد أفلت من قمقمه، فلم يحده إطار وصار التحرر شعاراً وحركة وسوف تلد الثورات والانتفاضات، والتحولات الخطيرة على كافة الأصعدة، بل سوف تتغلغل إلى الكنيسة ذاتها وستخلق فيها التيارات، **فقد كانت الليبرالية تياراً ثقافياً، أندفع فيه بحماسة أدباء وفنانون في تمجيد الإنسان وقدراته والإبداع الفني، أكدت فيه، أنه لا يمكن للإنسان أن يعمل إذا كان مقيد اليدين، كما لا يمكنه أن يبدع وأن ينجز طالما كان مقيداً بقيود الفكر والإرادة والحركة**.

وقد سعى الليبراليون إلى تحطيم فكرة الحق الإلهي للملوك، وسوف لن تقبل بسلطة مطلقة للملك، إلا أن تكون مقيدة بالدساتير، فهذه مسيرة قد انطلقت ولا سبيل لإيقافها، وليست المسألة سوي وقت فحسب. وستكون تلك من مهام المرحلة المقبلة، وكذلك تحرير الإنسان وإنهاء الهيمنة الدينية وتسلطها على الدولة والمجتمع والأفكار. كما كانت لهم أهدافهم السياسية التي تمثلت بالمساواة، حق الملكية الخاصة واحترامها، حرية الرأي والمعتقد والتفكير، حرية النشر، إبعاد الكنيسة عن التدخل بشؤون الدولة، احترام حقوق الإنسان، والإعلان بأن حقوق الإنسان والتحرر هي من الحقوق الطبيعية، طلب العلم والمعرفة، هي من حقوق المواطن الأساسية، حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية(وفي ذلك مذاهب اقتصادية شتى)، حرية الملاحة في البحار، المطالبة بنظام عالمي للقوانين وصولاً إلى القانون الدولي.**(2)**
في نهاية المطاف تبلور الموقف: النظام البورجوازي(الرأسمالي) لم يكن ليقبل وجود شركاء ولا حتى بنسب بسيطة، الكل أو لا شيئ، وعلى هذا الأساس لم تقبل بالنظم الأخرى، كالنظم الاشتراكية، حتى بعد بدأ النظام الاشتراكي (الأنظمة الشيوعية، قبلت بتعديلات على نظامها منها إلغائها شعار " ديكتاتورية البروليتاريا") ولكن الأنظمة الرأسمالية العالمية كان في غضون ذلك قد استكملت بناء نظام المتروبولات، المراكز والنظم المحيطة، بعد أن كانت قد استكملت بناء كياناتها السياسية بكافة تفاصيله

ومفرداته، بما يهدف إلى شيئ رئيسي وسواه تفاصيل تحتمل المناقشة، **هو أن يكون النظام رأسمالياً وفق قواعد وقوانين النظام الرأسمالي قولاً وفعلاً.**

من ذلك مثلاً أنها لم تكن (الدول الرأسمالية القيادية) لتقبل اعتبار النظام الألماني (العهد النازي) رأسمالياً بصفة تامة (رغم أنه كان رأسماليا في لحمته وسداه)، وكذلك النظام الإيطالي الفاشستي (عهد موسوليني)، أما عندما أبدى هذا النظامان الرغبة والإرادة في التوسع و دخول ميدان القوى العظمى على أسس قومية، وتعديل خارطة توزيع القوى، قادت تحالفات سياسية لإنقاذ خارطة المصالح، فكانت بريطانيا وفرنسا ضامنتان لسيادة بولونيا، منعاً لتوسع ألماني في أوربا سيعدل ميزان القوى في أوربا وفي العالم، فأندلعت الحرب العالمية الثانية مع القوى الفاشية والنازية، رغم أن النظامان (النازي الألماني والفاشي الإيطالي) كانا رأسماليان تقود الاحتكارات الاقتصاد ..

كافة الحروب العالمية والإقليمية هي حروب توسع قامت بها الأنظمة البورجوازية، أو بدفع منها، أو كأثر من آثار سياستها الاستعمارية. الاشتراكية لا تلجأ للحروب لأنه يخالف طبيعتها، كما يخالف منهجها في البناء والاعمار. وحتى التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان كان بقوة محدودة ولدعم الحكومة الوطنية بوجه التدخلات التي قامت بها الدول الغربية بحجة دعم المسلمين، ولكن التاريخ أثبت زيف هذا الزعم، وها هي الولايات المتحدة وحليفاتها يسحقون أفغانستان بلا هوادة.

النظام الرأسمالي بعد قرون كثيرة، أدرك أن الزمن والممارسة تكشفان عن ثغرات، ولذلك يصلح نفسه والثغرات التي تنشأ بمرور الوقت (ويفعل ذلك بصورة متواصلة)، حتى **أصبح له نظام حديدي مدعم بقوة القانون. ونظام متقن البناء في الداخل، وفي الخارج السياسة المحيطية العالمية يمنحون بها الحق لأنفسهم بالتدخل في أرجاء العالم كافة وجعل ذلك كبديهية تحت شعار (المصالح).**

واهم من يعتقد أن الدول الغربية تسمح بالنشاط الفكري والحريات (الديمقراطية) على هواك، بل هناك نظام صارم جداً للاحتجاج، وسبله وأشكاله، وللتظاهر، وإصدار البيانات، وتوزيعها، وتأسيس الأحزاب والجمعيات، وكل هذه الأنشطة الاجتماعية وغيرها تدور وفق نظام دقيق، بما يجعل للاحتجاج والموقف السياسي صرخة خافتة لا تصل الباب الرئيسي للبيت ...! ويواجه المخالف بإجراءات قانونية قاسية.

ـ هناك حرية واحدة مقدسة في الدول الرأسمالية، هي مطلقة وليست نسبية، وهي العمل الاقتصادي والربح بلا حدود، ولكن مع الخضوع لقواعد العمل : القوي مالياً بوسعه أن يأكل الأضعف مالياً في إطار منافسة يحرسها القانون، لذلك تفلس سنوياً ألاف الشركات وتستسلم لمن أكبر وأقوى منها.

ـ تأسيس الأحزاب له أصوله وقواعده، وكذلك خوض الانتخابات، بكافة مراحلها. وظاهرياً يحق لكل فرد أن يرشح لرئاسة الجمهورية مثلاً، ولكن عملياً يخضع ذلك لقواعد وآليات تجعل من المستحيل أن تتحقق هذه المجازفة، والدليل أنها لم تحدث في التاريخ ..! وبنفس الاستحالة تقريباً الترشح للمقاعد البرلمانية، وأقل منها في الهيئات المحلية (التدرج في الصعوبة وارد).

ـ العاملون لهم حقوقهم التي تجعلهم بصحة جيدة للأستفادة من قوة عملهم لأقصى زمن، يعيش طالما ماكنة العمل بحاجة له، بعدها (المرض ـ البطالة ـ التقاعد) تبدأ بعدها حقوقه بالتضاؤل حتى تصبح أنها تدعه يبقى على قيد الحياة فقط. الثروة وحيازتها لا يحددها قانون مثلاً لا حدود للثروة كأموال منقولة وغير منقولة، ولا حدود للراتب، ولكن الفقر له قوانين معقدة، يبقيه في العمل وفي الحالات الأخرى (البطالة ـ المرض ـ التقاعد) ما يبقيه على قيد الحياة فحسب ..!

ـ في أوربا الغربية هناك تأمين صحي للأثرياء، وأماكن شراء وتسوق خاصة بهم، وأحياء لا يقطنها غيرهم (بسبب ارتفاع أسعار العقار والإيجارات)، ولهم طائراتهم الخاصة، وأماكن إجازاتهم، وفنادق

فخمة، ولا يقضون سهراتهم مع عامة الناس، بكلمة أخرى أن المجتمع الرأسمالي هو طبقي حتى أبسط الملامح الاجتماعية.

ـ مرتبة المدراء في الشركات الكبرى، رواتبهم خيالية تبلغ حتى 600,000 يورو شهرياً (أقل بقليل من مليون دولار !) .. مع إضافات ومكافئات ومزايا أخرى ... ولا يسمح لجهة بمناقشة هذه المعطيات بما في ذلك تحت قبة البرلمان ...! الذي يحق له (نظرياً) أن يناقش كل شيئ ..!

ـ ليست هناك قيم عدا القيم المادية الصرفة والقانون. ولكل إنسان قيمة مادية فقط، هو بقدر ما يقدم من عمل، العواطف والقيم المعنوية لا مكان واقعي لها، قد يجري التنويه بها (مجرد تنويه) لكن بدون أثر مادي.
ـ لا يصل أحد إلى درجة الوزير أو نائب في البرلمان، دون أن يكون قد تدرج في الوسط السياسي بدرجة يكون بعدها قد أصبح "مضموناً "، لذلك تجد الدولة متماسكة (إلى حد كبير) لذلك يندر أن يخرج موظف بدرجة متقدمة عن طوع القرار السياسي حتى لو أنطوى على خطأ فادح.

القوانين هي الجهة الوحيدة المحترمة، وفي الواقع يستمد النظام الرأسمالي قوته وثباته من رسوخ القانون وسيادته، ولكن واحدة من الأشياء المحيرة، هي كيف تتطور القوانين، وتتشدد أحياناً، وتنفرج حيناً، من وراء هذه ... نظرياً بأن المحاكم الدستورية هي وراء ذلك، ولكن من يقرر أن هذا الفعل لم يعد يستحق المحاسبة والعقاب، أو فعل آخر يستحق التشديد .. مثلا هناك ميل لتخفيف مساءلة قضايا زنا المحارم، وهناك تشريع لقضايا المثليين، لدرجة إقامة الزوجية. ولكن تشديد العقاب بالسجن لمن ينكر الهولوكوست ...، ولكن حرق القرآن والتشبيه والسخرية بقصد إلحاق الإهانة تعتبر وجهات نظر تستحق الاحترام ..! ولكن معاقبة الفتيات اللاتي يرفض دروس السباحة وارتداء المايوه، ومعاقبة الأطفال الذين يرفضون تناول لحم الخنزير .. وقد تذهب الأمور لما هو أبعد من ذلك ...!

ولكن لابد من الاقرار، أن المجتمعات الرأسمالية (الديمقراطية) وبسبب الاستقرار لقرون كثيرة قد اكتسبت الإدارة شيئ من المصداقية، وأن بعض المجتمعات منها كتلك الموجودة في بعض الدول الأوربية التي تأثرت بالفلسفات الاجتماعية، تقدم رعاية للمسنين، والعاطلين عن العمل، والذين دمرت وسائل وسبل العيش، فتقدم دعماً في السكن والحاجات الرئيسية.

ثالثاً : خيار القوة في السياسة الأمريكية

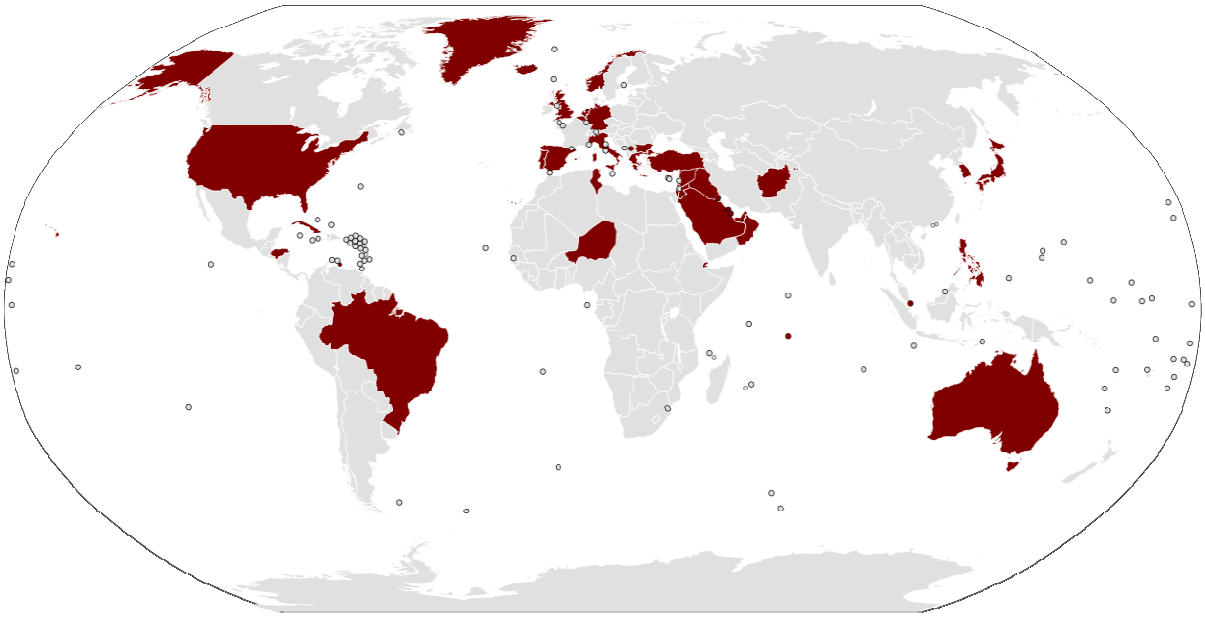

هذا تبسيط لفلسفة القوة، أو بالاحرى للاستخدام غير العادل لمن يمتلك القوة، أستخدام ينطوي على الجور، وإذا طبقناه على عالم العلاقات الدولية (وهو مطبق) نرى أن الأقوياء يفرضون إرادتهم ومصالحهم حتى وإن تعارضت مع مصالح أمم وشعوب ذات العلاقة أو المصالح المشتركة، ويمارسوه بصيغ طغيانية جائرة .

القوة هي أساس الموقف في السياسة العالمية، وقد كانت هكذا على مدار التاريخ، باستثناء فترة الاتحاد السوفيتي الذي كان يسعى جاهداً إلى التعايش السلمي ونزع السلاح، وكان يمثل قوة لها حسابها وثقلها في العلاقات الدولية انطلاقا من مفاهيم سياسية / اجتماعية / إنسانية. أما الفكر السياسي الغربي الذي يستمد أصوله وجذوره من الفكر السياسي الاغريقي القديم الأفلاطوني الارسطوي، فيضع القوة في المقام الأول ويعتبرها رأس الحق، وليس من حيث صلاحية الفكرة، وعدم أنطوائها على العدوان على الغير.

والديمقراطية الغربية وهي تستمد جذورها من مصادر الفلسفة الغربية سواء السياسية أو الاقتصادية منها، تطورت على مدار قرون من أفكار الاكويني إلى مارتن لوثر، ثم تحررت على يد ميكافيلي وابتعدت عن محيط الكنيسة وتأثيراتها، ثم مونتسيكيو وروسو، حتى بلغت ما نعرفه اليوم، والولايات المتحدة عبر مراحل تطورها، تأسست ككيان متفرد بطبيعته، التاريخية والاجتماعية والعرقية، ووفرت لها المساحة الهائلة خيرات وقدرات ومستلزمات صعود خلقت منها قوة عظمى، ساعد على ذلك ابتعادها عن بؤر التوتر في آسيا وأفريقيا، فلم تسقط قذيفة واحدة على الأرض الأمريكية طيلة الحربية العالميتين الأولى والثانية، بل هي استثمرت كافة الصراعات الدولية لصالحها، وانتهت الحرب العالمية الأولى والثانية بنتيجة واضحة، أن الولايات المتحدة في المرتبة الأولى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. بل كانت الولايات المتحدة هي الرابح الأعظم في حسابات النتائج السياسية والاقتصادية للحربين العالميتين.

تحولت معظم أرصدة العالم من الذهب إلى الولايات المتحدة، وغطست معظم الدول الصناعية الكبرى في الديون لصالحها، واستولت الولايات المتحدة على معظم الصناعات الثقيلة في العالم الصناعي (عدا

الاتحاد السوفيتي)، وتأسس النظام النقدي الدولي بناء على مؤتمر برتون وودز (Bretton Woods) وينص على أعتبار الدولار عملة وحيدة قابلة كقاعدة للتحويلات المالية، وتأسست منظمة الأمم المتحدة على أراضيها (نيويورك)، وتزعمت ما يسمى بالعالم الحر، وقادت الاحلاف العسكرية في جميع أنحاء العالم، وترجمتها العملية تمثلت بمئات القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية.

ومن يطالع التاريخ الحديث للولايات المتحدة، (وهي دولة حديثة لا تأريخ لها) سيكتشف سرعة ميل الإدارات الأمريكية إلى اتخاذ قرار استخدام القوات المسلحة (أو التلويح بأستخدامها) بدل التوجه للمفاوضة الدبلوماسية، والعنصر الوحيد الذي يتحكم بأتخاذ هذا القرار الخطير هو المردود والمكسب من هذا القرار، والإدارات الأمريكية تفكر مليا فقط في التكاليف المالية لزج القوات المسلحة، ولكنها (الإدارات) تأمل أن ينحسر غبار الحرب عن مكتسبات مالية وسياسية تتجاوز قيمة ما بذل لتحقيق النتيجة أو الهدف الذي سيبقى مائلاً أمام تحركها السياسي والعسكري.

الولايات المتحدة لم تخض حربا دفاعية، عن أراضيها الوطنية، بل كانت جل حروبها في قارات بعيدة، وتذكر مراجع في السياسة الخارجية الأمريكية، أن المصالح الأمريكية تكمن في القارات البعيدة، وينبغي الدفاع عنها هناك. وفي الواقع لهذا السبب وطد صانعوا القرارات في الولايات المتحدة على أن يكون الجيش الأمريكي قادر لوحده القيام بالمهام العيدة في بؤر التوتر، ومع ذلك لا تتواني الولايات المتحدة عن تكوين كتل من دول (حليفة)

ولذلك تخصص الولايات المتحدة ميزانية ضخمة لقواتها المسلحة، والأنفاق على التسليح والتواجد العسكري الأمريكي خارج أراضيها. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية(2019) في المرتبة الأولى عالمياً، بتخصيصها أكثر من 800 مليار دولار كميزانية للدفاع ، أي أنها أكبر من إجمالي ميزانيات الدفاع للدول العشر التالية لها وتضم بينها دولا كبرى مثل روسيا والصين والهند واليابان وبريطانيا وفرنسا وغيرها.

تتيح هذه القوة الاقتصادية والبشرية (328 مليون نسمة) بناء قوات مسلحة ضخمة، تتواجد في 29 دولة في العالم وهي: قائمة القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج:

أفغانستان - معسكر دوايرا؛ القاعدة العسكرية المتقدمة في دلهي؛ القاعدة التشغيلية المتقدمة في غيرونيمو؛ Firebase Fiddler's Green
أستراليا - باين غاب
البحرين - القاعدة البحرية الأمريكية البحرين؛ قاعدة الشيخ عيسى الجوية
بلجيكا - قاعدة تشيفريس الجوية؛ قاعدة كلين بروغيل الجوية
البرازيل - مفرزة الدعم البحري الأمريكية في ساو باولو
إقليم المحيط الهندي البريطاني - (UK) وحدة الدعم البحري في دييغو غارسيا
بلغاريا Aitos Logistics Center - ؛ قاعدة بيزمير الجوية؛ قاعدة غراف إغناتيفو الجوية؛ Novo Selo Range
كوبا - قاعدة غوانتانامو
جيبوتي - معسكر ليمونييه
ألمانيا US Army installations in Germany - ؛ Panzer Kaserne؛ قاعدة رامشتين الجوية؛ Spangdahlem Air Base
اليونان Naval Support Activity Souda Bay -
- غرينلاند) الدنمارك - (قاعدة ثول الجوية
- هندوراس - قاعدة سوتو كانو الجوية
- إسرائيل - ميناء حيفا) أسطول الولايات المتحدة السادس؛ منشأة رادار ديمونة

- إيطاليا Caserma Del Din ، Caserma Ederle، Darby Military Community، القاعدة البحرية الجوية في سيغونيلا، Naval Support Activity Naples، قاعدة أفيانو الجوية
- اليابان - القوات الأمريكية في اليابان
- كوسوفو معسكر بوندستيل
- الكويت - قاعدة علي السالم الجوية؛ معسكر عريفجان، معسكر بيوري، قاعدة الكويت البحرية
- هولندا Volkel Air Base -
- النرويج 426 Air Base Squadron at Sola Air Station -
- سلطنة عمانRAFO Masirah - ؛ RAFO ولاية ثمريت (SouOman)
- البرتغال - قاعدة لاجيس فيلد .
- قطر - قاعدة العديد الجوية.
- سنغافورة Paya Lebar Air Base -
- كوريا الجنوبية United States Forces Korea -
- إسبانياMorón Air Base ، Naval Station Rota.
- تركيا - قاعدة إنجرليك الجوية، قاعدة إزمير الجوية
- الإمارات العربية المتحدة - قاعدة الظفرة الجوية؛ ميناء جبل علي، قاعدة الفجيرة البحرية
- المملكة المتحدةRAF Alconbury - ؛ RAF Croughton؛ RAF Fairford؛ RAF Lakenheath؛ سلاح الجو الملكي مينويث هيل؛ RAF Mildenhall

يضاف إلى هذا الكم من القواعد المنتشرة، 12 حاملة طائرات ضخمة متفاوتة الأحجام يمكن أن تبلغ حمولة الواحدة منها بين 100 – 120 طائرة حربية مقاتلة، هذا عدا قدراتها الكبيرة في نقل القوات جوا، (فرقتان منقولة جواً: الفرقة 82، الفرقة 101) مدربة ومسلحة بشكل متقدم، بما يتيح لها التدخل في أي بقعة في العالم خلال ساعات، ويسند كل ذلك قدرة على استخدام الفضاء الخارجي بوسائل متعددة.

ويبلغ التعداد الكامل للقوات الأمريكية، بما فيها الفاعلة والاحتياط والمدنيين في كافة أنحاء العالم والولايات المتحدة، مليونين و877 ألفاً و620 .

فيما كان العدد في الشهر نفسه من العام الماضي مليونان و880 ألفاً و491 فرداً، ما يعني انخفاضاً بسيطاً، عام 2017، بمقدار 2871. بيد أن الفارق بين تعداد القوات الأمريكية المنتشرة خارج الولايات المتحدة بين عامي 2016 و2017، هو البوصلة الحقيقية التي تشير إلى اتجاه السياسة الأمريكية في نشر قواتها.

فتعداد المقاتلين الأمريكيين الفاعلين داخل الولايات المتحدة، حتى 30 سبتمبر/أيلول 2017، بلغ مليوناً و119 ألفاً و871 فرداً، بينما كانوا في الشهر نفسه من عام 2016 مليوناً و129 ألفاً و637. بينما بلغ عدد القوات الفعالة المنتشرة خارج الولايات المتحدة، عام 2017، 215 ألفاً و249 مقاتلاً، مقارنة بعام 2016، الذي بلغ فيه تعداد القوات نفسها خارج الولايات المتحدة 198 ألفاً و557.

القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

طرح تطور اللإمبريالية العالمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تغيرات جذرية على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد اتسم ذلك من خلال تعمق التناقضات الحاد بين القوى الاستعمارية ذاتها.

وكان لانتصار الاتحاد السوفيتي والتحالف الدولي المناهض للنازية قد أدى لخلق ظروف مناسبة للقوى التقدمية والوطنية والقومية المعادية للإمبريالية وقد تجلى ذلك من خلال:

نهاية النظام الرأسمالي على مساحات واسعة من أوربا وآسيا.
الصراعات الحادة في مناطق اخرى من آسيا وأوربا مثل الصين واليونان.
بداية تطور ونمو الاشتراكية كنظام عالمي.

وكان ذلك يعني أن موقف المعسكر الرأسمالي السياسي والاقتصادي والعسكري قد اعتراه الضعف. ففي الشرق الأوسط كانت الإمبريالية تسعى إلى أن تكسب الاستعمار الجديد أشكالاً جديدة فيما يخص البلدان النامية المستقلة حديثاً، وتحويل القوات المسلحة لهذه الدول إلى أداة لسياستها الاستعمارية وفي ذلك أتبعت سياسات حديثة تنطوي على تقديم الاسلحة والمعدات الحربية في إطار فعاليات مساعدة وتنسيق وإرسال خبراء وعناصر تأهيل وتدريب الكادر العسكري وبناء القواعد العسكرية والمعسكرات على أراضي هذه البلدان وخرق سيادتها واستقلالها تحت شعارات الحماية ومكافحة الشيوعية. (1)

وتلعب الاحلاف والائتلافات العسكرية وكذلك القواعد العسكرية دوراً مهماً في الاستراتيجية الامريكية الشاملة، إذ تمثل وسائل لتوطيد إرادتها التوسعية في مختلف أرجاء العالم التي تمثل لها أهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية / استراتيجية. وتستخدم الولايات المتحدة القواعد والقوات العسكرية للممارسة سياسة القوة وفرض الأمر الواقع تجاه الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وأيضاً لإملاء إرادتها لاسيما في البلدان النامية التي تسير في ركابها، أو في تلك البلدان الرجعية التي تحتاج إلى الدعم أو التعاون وتجاهل إرادة شعوبها وقمع الإرادة الوطنية وقوى التحرر.

وتحتاج الأوساط العسكرية والتوسعية إلى القواعد العسكرية من أجل شن الاعتداءات ضد بلدان أخرى والتجسس والتحريض الآيديولوجي بالإضافة إلى العديد من الفعاليات الإمبريالية المعادية للشعوب. (2)
وقد بدا بوضوح أن توجه الولايات المتحدة نحو أهدافها الاستراتيجية إنما تعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل والسبل العسكرية وليس على المجهودات الدبلوماسية، لذلك فإن القواعد العسكرية قد تأسست بناء على أهميتها من حيث عامل المدى والامكانية التي توفرها وقت استخدامها في رفع درجة انجازية الحركات الجوية، وهو ما يتمتع بأهمية بالغة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة، بل ومن أجل تواصل العلاقة بين الأهداف العسكرية والسياسية التي تمتاز بها والتي تتضمن تحقيق التفوق العسكري والاحتفاظ به، وهي اهداف لا يتم التوصل إليها إلا عبر مجموعة من الإجراءات: أحلاف، وقواعد فيما وراء البحار، ونقاط حماية وخطط عمليات. (3)

وفي الشرق الأوسط، حققت الولايات المتحدة هذه الفقرة من الاستراتيجية في الواقع العملي بأشكال مختلفة. ففي المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى نهاية الخمسينات، كانت الأساليب الكلاسيكية هي السائدة في الحضور العسكري الأمريكي، وأبدت وزارة الخارجية الأمريكية اهتماماً كبيراً فيما يسمى ب " الحزام الشمالي " وبجيوش المنطقة ووجدت لها ألأهمية في أن تساهم فيما أطلقت عليه بخطر الاتحاد السوفيتي، وكان ينطوي أيضاً على توفير سبل مكافحة الحركات الوطنية والتحررية. وإذن في واقع الأمر بناء تحالف متين لمكافحة الحركات الوطنية التي كانت نشطة في تلك الحقبة.

وقد وجدت هذه السياسة ترجمتها العملية في تأسيس حلف بغداد 1954، المؤلف من : العراق وتركيا وإيران والباكستان، وبريطانيا، والذي سمي بعد انسحاب العراق منه بحلف المعاهدة المركزية السنتو (SENTO)، ثم التحقت الولايات المتحدة فيما بعد بالعضوية الكاملة، وكانت الدولة الرئيسية التي تمتد الحلف بالسلاح . (4)

وفي النصف الثاني من عقد الخمسينات، تمكنت حركة التحرر الوطني والقومي العربية تحقيق منجزات مهمة تمثلت بصمود مصر في وجه العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي (حرب السويس 1956) والثورة الشعبية الجزائرية، الثورة اللبنانية 1958، ثم الوحدة المصرية السورية، وتأميم قناة السويس، الثورة العراقية 1958، وكانت هذه مؤشرات ومنجزات مهمة في النضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد في المنطقة.

وقد ادت هذه النجاحات إلى ردود فعل بين الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة. ففي 1957/1/5، صادق الكونغرس الأمريكي على مبادئ أيزنهاور (Eisenhower Doktrin)، الذي كان يتضمن " حق " الولايات المتحدة استخدام قواتها المسلحة لحماية مصالحها والحكومات أعوانها ". (5)

وكانت جميع خطط وفعاليات تنفيذاً لسياسة القوة التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الأنظمة الوطنية والحركات التحررية بأشكال وأساليب مختلفة، تهدف جميعها إلى قمع إرادة التحرر السياسي والاقتصادي وبناء مستقبل حر، واستخدام هذه البلدان وموقعها الاستراتيجي في سياستها وأهدافها المحيطية، ومن تلك الفعاليات:

الانقلاب الذي دبرته وخططت له وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ضد حكومة الدكتور مصدق في إيران 1954 وإعادة نظام الشاه الموالي لها.
المؤامرة ضد النظام القومي في سوريا 1955 رداً على إقامتها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع البلدان الاشتراكية. (6)
قدمت تركيا قواعدها العسكرية وقواتها المسلحة لتهيئة عدوان مسلح على سوريا، ولكن الغزو المرتقب لم يتم بسبب مساندة الاتحاد السوفيتي لسوريا. (7)
إنزال القوات الامريكية(الأسطول السادس) في تموز 1958 في لبنان لضرب الثورة الشعبية.
طورت الولايات المتحدة وجودها في حلف بغداد من عضو مراقب، إلى كامل العضوية والمجهز الرئيس للحلف والموجه السياسي لأهدافه.

إذن أي أهمية استراتيجية كانت للقواعد العسكرية في الشرق الأوسط ....؟
يمكننا معرفة ذلك من خلال الأرقام والاحصائيات. ففي المرحلة 1945- 1975 كان للولايات المتحدة أكثر من 2000 قاعدة عسكرية في أكثر من 30 بلد في أرجاء العالم تضم 600,000 عسكري ومنها أقطار الشرق الأوسط. (8)

الجدول رقم 12: القواعد الإمبريالية في الوطن العربي(نهاية الخمسينات). (9)

القطر	القاعدة	الدولة الاستعمارية
العراق	الحبانية ـ الشعيبة	بريطانيا
مصر	السويس	بريطانيا
ليبيا	طبرق ـ ويلس فيلد	الولايات المتحدة
تونس	بنزرت	الولايات المتحدة
المغرب	نوافير- بني كرير- القنطرة	الولايات المتحدة
السعودية	الظهران	الولايات المتحدة
البحرين	قاعدة جوية وبحرية	الولايات المتحدة

عمان	قاعدة جوية وبحرية	الولايات المتحدة
جيبوتي	قاعدة جوية وبحرية	فرنسا

إن السياسة الاستعمارية الهادفة إلى إقامة القواعد العسكرية ونقاط الارتكاز، واجهت الرفض والإدانة من الحكومات الوطنية والحركات التحررية والرفض بالانضمام إلى سياسة الاحلاف العسكرية في حملة ثقافية وإعلامية وطنية، إذ كان من الصعب إقناع شعوب الشرق الأوسط بالخطر السوفيتي في الوقت الذي كانت فيه أجزاء من الوطن العربي ترزح تحت الاستعمار البريطاني والفرنسي عدا إسرائيل، والدعم الذي تقدمه إليها الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية. (10)

ولدى إجراء مقارنة بين أعداد القواعد العسكرية الامريكية (ولا سيما الأمريكية) في العالم العربي في الخمسينات عنها في الوقت الحاضر(مطلع الثمانينات) نلاحظ أن هناك تناقصاً ملحوظاً في العدد والسبب الرئيسي في ذلك هو انجازات الحركة الوطنية والقومية، منها على سبيل المثال: العراق، ليبيا، مصر، وكذلك إلى تحرير كامل التراب الجزائري من الاستعمار الفرنسي، وجنوب اليمن من الاستعمار البريطاني، ودون أن تكون بسبب تراجع الإمبريالية عن سياستها العدوانية وسياستها في تأسيس القواعد.

والسبب الرئيسي الذي أدى إلى تحديث سياسة القواعد ونقاط الارتكاز هو الاتجاهات الحديثة في الاستراتيجية الامريكية، فقد تخلت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة عن 200 قاعدة عسكرية، أو كان ينبغي التخلي عنها لصعوبات سياسية أو اقتصادية، ولكنها أقامت الجديد منها على سبيل المثال قاعدة دييغو غارسيا (Diego Garcia) في المحيط الهندي. والبواعث الامريكية في سياسة القواعد كانت:

الاحتفاظ بالقواعد الحالية وتطويرها من أجل تأمين النفوذ الامريكي.
العمل على تطوير وتجديد القواعد المتوفرة حالياً وتحديد قيمتها من خلال الاسلحة المتواجدة فيها، واحتمالات الموقف الجيوبولتيكي، وذلك بسبب تطور تكنولوجيا السلاح الذي أدخل مفاهيم جديدة إلى استراتيجية استخدام القواعد وأهميتها ومدى فاعليتها.

وفي هذا الاطار، فإن التكنولوجيا الحديثة المتطورة في مجالات الاتصالات والإنذار الالكتروني والاستشعار البعيد ونظم السيطرة قد توسعت وما تزال في منجزاتها. فعلى سبيل المثال محطة الإنذار المبكر في سيناء والتي هي إحدى ثمرات كمب ديفيد، وبالمقارنة مع الوسائل الامريكية ليست هناك تغيرات جوهرية بل هي ملائمة من التطور فحسب وبسبب الظروف المتغيرة. (11)

وقد وجدت الولايات المتحدة في اعوام السبعينات، وأكثر من ذلك في الثمانينات، أنها مضطرة إلى تحديث استراتيجيتها الخاصة بالعمل ضد الانظمة الوطنية والحركات التحررية، وأن تهتم إلى جانب قواعدها العسكرية العاملة بتقوية قواعدها وتطويرها وسلاحها البحري في المنطقة، وتهيئة وحدات التدخل السريع التي تلقت تدريبات خاصة على التضاريس الجغرافية المحتملة وتعزيز الأسطول الأمريكي السادس الذي مقر تواجده الدائمي هو البحر الأبيض المتوسط.
وفي دراسة سرية لحلف الناتو، فإن البحر الأبيض المتوسط يعتبر مسرح عمليات حربية رقم (1) لذلك فإن الولايات المتحدة بذلت مجهودات عديدة لحماية نفوذها وبنفس الوقت جنوب حلف الناتو. وتهدف الفعاليات الامريكية إلى:

حماية وتأمين البلدان الصديقة للولايات المتحدة.
حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط بصفة عامة. (12)

وقد جسدت الولايات المتحدة استراتيجيتها الشاملة في اعوام السبعينات بأشكال حديثة لمبادئ أيزنهاور، مع أن الولايات المتحدة كانت تسعى في تحالف مصر وإسرائيل ودعمهما بالسلاح لأن تحقق لنفسها قوة ونفوذ في الشرق الأوسط، ذلك أن الأساليب التي تهدف إلى تقوية الوجود العسكري الامريكي في الشرق الأوسط وفي محيط الخليج العربي لم يعد يكتفي بشكل مساعدات عسكرية وقروض، ولكن بدلاً عن ذلك تقوية الحلفاء المحليين ليقوموا بأدوارهم. وقد قدمت الولايات المتحدة ما قيمته أربعة مليارات دولار اسلحة إلى مصر وإسرائيل التي ستستخدم جزء منه في بناء مطارات عسكرية.(13)

وقد استنبطت الولايات المتحدة الامريكية في إطار سياستها لمواجهة حركة التحرر الوطني وسائل جديدة، إذ أرسلت 300 خبير عسكري إلى اليمن الشمالي من أجل إيجاد ثغرة في الخلاف بين دولتي شطري اليمن. (14)

وفي تحليل هذه الحقائق ومقارنتها بالأساليب القديمة، نجد أن الاستراتيجية العسكرية الامريكية تهدف إلى:
التوصل إلى بناء قواعد جوية وتجسسية لمراقبة حدود الاتحاد السوفيتي وتأسيس حلقة من القواعد التي تغطي مجال مراقبة حدود الاتحاد السوفيتي من إيران حتى المحيط الهندي بما في ذلك المناطق السوفيتية في بحر قزوين وبحر آرال.(15)
مكافحة حركات التحرر الوطنية وإسقاط الأنظمة الوطنية .
حماية المصالح والنفوذ الامريكي.

وفي تحليل للعقيدة العسكرية الامريكية، نلاحظ أنها تهدف حماية مصالحها الاساسية والتمسك بالمبادرة في الشرق الأوسط، وإن الانسحاب من العديد من القواعد العسكرية لم يكن في الواقع إلا انسحاباً مرغماً، أي أنها لم تنسحب باختيارها، وأن العناصر التي أرغمتها كان تطور المد التحرري الوطني الذي أدى لتصفية العديد من القواعد، بالإضافة إلى التطور التكنيكي الذي ألغى الحاجة لبعضها، وأدى لتقليص عدد من القواعد مقابل التطور التكنيكي الذي ضاعف من أهمية ومدى قواعد أخرى مثل دييغو غارسيا.

وفي إطار سياسة الاحلاف والتحالفات الاستعمارية الجديدة، تكتسب المصالح السياسية والعسكرية في الاستراتيجية الامريكية الشاملة صفة التلاحم والتماسك، ولفترة طويلة كان مصطلح الحلف يشمل عدداً كبيراً من البلدان التي تسير في ركاب هذه السياسة، وتضع قدراتها في خدمة تحقيق الاهداف السياسية للحلف.

في هذه الحالة فإن الخطر بالنسبة للقوى الوطنية والقومية وللأنظمة المتحررة لا يكمن في القوات المسلحة للولايات المتحدة الامريكية فقط، بل بالآلة العسكرية والقوى العسكرية للدول المتحالفة معها في خدمة تنفيذ مصالح الولايات المتحدة واستراتيجيتها.

وتحت شعار تهويلي: " الخطر السوفيتي " الذي يستهدف محاصرة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية، صاغت الولايات المتحدة مجموعة من الاحلاف والارتباطات والتي كانت في الشرق الأوسط تعني أيضاً العمل ضد حركة التحرر الوطني في هذه البلدان من أجل فرض الإرادة والتصور الامريكي على الصعيد السياسي. وتطرح دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون بوضوح تام " ليس هناك سوى امكانية السيطرة على العالم اما سوفيتية أو أمريكية، وإن ذلك يعني أن لابد من تراجع النفوذ الشيوعي، وأن البلدان الاشتراكية لابد من تصفيتها في النهاية ". (16)

إن هذه الاهداف التوسعية تخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة السياسة المعادية للاشتراكية وإن العناصر الغير مباشرة تتمثل بالتنظيم والدعم وإسناد عناصر قوى الثورة المضادة وقيادة الحرب النفسية وإلى التعامل العسكري العدواني، والتفاعل يكمن في مراحل قد تم التخطيط لها وهي عبارة عن تناسق بين الأدوات والوسائل للعمل المباشر أو غير المباشر.

وتحتل القوة السلطة مكانة واسعة في السياسة الخارجية، ويورد البروفسور ريتشارد نيوستات (R. Newstaat) وهو الذي كرسي مادة الدولة الامريكية في جامعة كولومبيا يورد ما نصه: " إن السلطة هي إقناع، والإقناع يمكن أن يكون مساومة. وهذه الاستنتاجات يتوصل إليها كل من يتابع السياسة الخارجية الامريكية. (17)

وتدرك الولايات المتحدة كسلطة قيادية بين النظم الرأسمالية، أنها ما لم تنجح في تحديث سياستها وأساليبها فأنها سوف لن تتمكن من أن تلعب دور الدركي في العالم إلى ما لا نهاية، وإن مبادئ التدخل المباشر لا سيما بعد نتائج الحرب العدوانية في فيتنام التي أدت إلى فضيحة كاملة للولايات المتحدة، كما قاد التدخل المباشر إلى أنهاك الاقتصاد الأمريكي ودافعي الضرائب، وتشير المعطيات إلى حجم الخسائر الأمريكية في فيتنام كما يلي: (1965- 1969)

47,000 رجل (قتيل – جريح – أسير) بما في ذلك جنود كوريا الجنوبية واستراليا.
155 مليار دولار، خسائر معدات.
115,000 رجل قتيل من جيش سايغون.
1429 طائرة.
1122 معدات نقل عسكرية. .....(18)

إن هذه الحقائق كانت بلا شك كافية للولايات المتحدة من أجل العمل على تحديث استراتيجيتها في اعوام السبعينات وفي اتجاه التعاون الدولي وإقامة التحالفات المحلية بين الحكومات الصديقة والمدعومة من قوة الولايات المتحدة العظمى ". (19)

وضعت هذه المبادئ موضع التنفيذ تحت شعار " الحفاظ على توازن القوى في العالم وتذليل للمصاعب المشتركة " (الولايات المتحدة والأنظمة الصديقة والحليفة لها) والمقصود بذلك هو مواصلة العمل ضد الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية، والبلدان المتحررة والأنظمة الوطنية.

ومن خلال تنفيذ هذه السياسة على الصعيدين السياسي والعسكري وفي إطار من الدبلوماسية المرنة " تحالف وتكوين كتلة من البلدان الصديقة والتنسيق في المساعي المشتركة، وليس هناك صيغة نهائية للتحالفات، بل التلائم مع ما يناسب المصالح الامريكية ". (20)

وعند تحليل هذه المعطيات والحقائق، يتبين لنا بوضوح أن الاستراتيجية الامريكية الشاملة لم تتراجع عن صفاتها، وأن العدوان والتوسع أستمر كصفة جوهرية للسياسة الامريكية، بل واكتسبت صفة جديدة ألا وهي قدرتها على التغيير لتحقيق أهدافها وتلائمها مع الظروف المتغيرة السياسية منها والاقتصادية والعسكرية في البلدان النامية ومنها أقطار الشرق الأوسط. وقد استفادت من دروس الحرب الفيتنامية واستخدامها لطائفة من الأساليب التي بمجموعها تحقق المصالح الأمريكية. ومن تلك الأساليب:

استخدام القواعد العسكرية التقليدية مثل دييغو غارسيا.
التواجد العسكري المباشر بواسطة الاساطيل الامريكية، مستشارين، خبراء، زيارات لوحدات جوية وبحرية امريكية.

قواعد للتجسس والتصنت والإنذار المبكر كما في قاعدة سيناء للإنذار المبكر.
تحالفات جديدة لها وظائف سياسية / عسكرية كما في اتفاقية كمب ديفيد.

وفي مجال سياسة التحالفات فإن الولايات المتحدة تعمل بحذر رغم علمها بأن البلدان النامية هي بحاجة إلى التنمية أكثر مما هي بحاجة إلى الأحلاف، ولكنها قابلت مساعي البلدان النامية وحركات التحرر الوطنية بتكثيف مساعيها وفعالياتها من أجل ما تراه يتفق مع أهدافها ومصالحها تحت شعارات ومصطلحات مثل: استقرار، أمن، تعاون. (21)

وتفسر الأوساط الأمريكية هذه الشعارات والمصطلحات بما يتلائم مع مصالحها والتي تصعد من قدراتها العسكرية ورفع أعداد السفن في اساطيلها وأعداد الطائرات وحاملات الطائرات في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وتكثيف العلاقات الدبلوماسية وتنشيط سياسة " المساعدات الأمريكية " وإلى فعاليات أخرى منها زيارات المسؤولين الأمريكان وزيارات وزراء الدفاع ووزراء الخارجية ومستشارو الأمن القومي. (22)

ومن أبرز منجزات المساعي والمجهودات السرية والعلني ذات النتائج الصعبة هي اتفاقية كمب ديفيد مع ملاحقها: الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية، والمذكرة الامريكية ـ الإسرائيلية وفقراتها التي تشكل أرضية لحلف سياسي / عسكري والتي تعني تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار بلدان المنطقة. (23)

وتتغير الاستراتيجية الامريكية (ومنها الاستراتيجية العسكرية) وتتكيف في أساليب تحقيقها بحسب الظروف الدولية وبحسب انجازات البلدان النامية وحركات التحرر العالمية والبلدان الاشتراكية، وقد أرغمت هذه التغيرات الأوساط الاستراتيجية على تغير خططها فيما يخص القواعد العسكرية في السبعينات والثمانينات ومن أبرز تلك المتغيرات:

تمكن الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية من المضي قدماً في سياسة التعايش السلمي في العلاقات بين الدول ذات الانظمة المختلفة والاستفادة من الظروف المتوفرة في تطوير وضعها الاقتصادي وزيادة نفوذها في الحياة الدولية.
احتدام وتعمق المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين البلدان الرأسمالية.
انتصار عدد كبير من الشعوب في نضالها ضد الإمبريالية(فيتنام، كمبوديا، أثيوبيا، أنغولا، موزمبيق، زمبامبوي، وصمود كوبا، وانتصار شعب نيكاراغوا في اميركا اللاتينية.

وفي الشرق الأوسط، فكانت ابرز المؤشرات:
سقوط النظام الملكي الإيراني 1979.
تطور نضال حركة التحرر الوطنية لا سيما منظمة التحرير وتزايد الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية.
تصاعد احتياجات الولايات المتحدة إلى النفط الخام ولا سيما نفط الشرق الأوسط، قادت إلى أزمة طاقة في الولايات المتحدة التي وصفها الرئيس الامريكي كارتر بأنها " كارثة قومية " فقد أوضح على سبيل المثال بلهجة حاسمة " إن استقلالنا السياسي والاقتصادي في خطر متصاعد ". (24)

هذه المعطيات وغيرها أدت إلى إدخال عناصر جديدة في السياسة الامريكية والاستراتيجية الشاملة إذ انطوت على اضرار بالسلام العلمي والتعايش السلمي من خلال التصعيد المستمر لسياسة المجابهة العسكرية.

وفي اواسط ديسمبر / 1979 أكد الرئيس الامريكي كارتر في خطاب أمام اقطاب الاحتكارات المالية في القصر الأبيض، أن الولايات المتحدة ستعود إلى " سياسة القوة في العالم " .(25)

وهذا التصريح يؤكد " أن اعتراف المعسكر الرأسمالي بمبادئ التعايش السلمي لم يكن سوى محاولة تلاؤم مع الظروف والمعطيات الجديدة على مسرح العلاقات الدولية ".(26)

وتؤكد هذه المقولة للرئيس الامريكي أن أهداف السياسة الخارجية الامريكية تتناقض مع سياسة التعايش السلمي، وأنها تواصل محاولة عزل الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية عن العالم وحركات التحرر خاصة، وعندما لا يتسنى لها ذلك، يعترف الرئيس الامريكي " ينبغي أن نعي أن ليس كل حالة من حالات العنف فيتنام " وقد علق مسؤول أمريكي على هذا التصريح " إن كلمات كارتر هذه تعني نهاية عقدة فيتنام في سياسة الولايات المتحدة " .(27)

في الشرق الأوسط، بدأت الولايات المتحدة بتوجهات استراتيجية عسكرية جديدة، ومرحلة جديدة بتأسيس قواعد عسكرية ووضع خطط للتدخل والتهديد بشن العدوان، خطط تنطوي على عواقب لها مخاطر على استقلال وتنمية التطور الاجتماعي لأقطار الشرق الأوسط. وتأتي على رأس هذه التحويرات في السياسة الامريكية سياسة كامب ديفيد والتي تمثل سياسة امريكية جديدة حيال اقطار الشرق الأوسط، تهدف إلى تعزيز السيادة الامريكية في ظل الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية وهي تهدف إلى تأسيس تحالف بين إسرائيل ومصر.

وبمساعدة الولايات المتحدة للحلف ودعمه بالسلاح والمواقف السياسية، وتأسيس القواعد العسكرية، أتخذ هذا الحلف على عاتقه التصدي لأعداء السياسة الامريكية، وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كانت الظروف تظهر مخاطر السياسة الأمريكية واضحة وظاهرة للعيان.

أستمر التحالف الذي توج باتفاقية كمب ديفيد، اتفاقاً منفصلاً بين إسرائيل ومصر بقيادة وإشراف الولايات المتحدة، بينما كانت الأوساط الامريكية قد خططت لأن يكون هذا التحالف بداية ومقدمة إلى تحالف يضم عدداً أكبر من بلدان الشرق الأوسط وإلى ما يسمى بحلف دفاع الشرق الأوسط (Middle East Tready Organisation METO) من أجل التصدي لحركة التحرر الوطنية، وهو ما لم يحدث. (28)
سقوط النظام الملكي في إيران، وعلى الرغم من غموض الخط الاجتماعي والسياسي للثورة، إلا أن الاحتمالات مفتوحة على أكثر من خيار.
انتصار القوى الديمقراطية في افغانستان.

هذه ومعطيات أخرى، تستفز عدوانية الولايات المتحدة التي تجد إعلاناً صريحاً في مبادئ كارتر (Carter Doktrin) التي لا تختلف جوهرياً عن مبادئ أيزنهاور، التي تنص "بحق" لجوء الولايات المتحدة إلى كافة الوسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة الامريكية من أجل الدفاع عما يسمى " المصالح الحيوية الأمريكية ". (29)

وإيفاء للالتزامات الولايات المتحدة حيال حلفاءها في الإطار العسكري لوحظ:

تصاعد ميزانية وزارة الدفاع الامريكية للسنوات القادمة.
اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بتهيأة قوات مسلحة للتدخل السريع في المناطق البعيدة.
تزايد وتقوية الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي، واهتمامها بخلق نقاط ارتكاز لها في مصر والصومال والمحيط الهندي.
تأكيد (الالتزام الأمريكي في باكستان وفقاً لاتفاقية الأمن المبرمة عام 1959 بين البلدين).

السعي لخلق تحالف دفاعي بيت أقطار الشرق الأوسط. (30)

وهذه السياسة التي جرى تنفيذها بجدية صادفت النجاح والإخفاق، فالنجاحات كانت:

ـ استعداد إسرائيل، مصر، مصر، الصومال، عمان لتقديم القواعد والتسهيلات اللوجستية ومعدات للقوات المسلحة الأمريكية.
ـ تنسيق سياسات الدول الرجعية في المؤتمر الإسلامي في إسلام آباد 1980، فقد طرحت هذه الدول وجهات نظر الولايات المتحدة داخل المؤتمر ومثلت مصالحها.
ولكن هذه السياسة لاقت الكثير من المتاعب والتناقضات خلال تنفيذها، ومن ذلك : لا تستطيع الولايات المتحدة أن تدعم وتسلح بعض الدول دون أن يمثل ذلك استفزازاً لدول أخرى، فعلى سبيل المثال فإن تقوية باكستان عسكرياً، يمثل استفزازاً للهند، وتدهوراً للسلم والاستقرار في المنطقة. (31)

تشير هذه المعطيات إلى أن الولايات المتحدة وهي تمضي إلى تصعيد سياسة المواجهة، وكنتائج في هذا المجال، تأثير للتسليح الكثيف كان له تأثيرها الكبير على الاوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة من حيث تصاعد حجم التضخم حيث تصاعدت في النصف الأول من عام 1980 بمقدار 13%. (32)

وهناك مؤشر يستحق التمعن، فحجم الفعاليات العسكرية خارج الولايات المتحدة يعكس مكانة القوة المسلحة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية ويعبر عن أهدافها. وحتى نهاية عقد السبعينات كان للولايات المتحدة 429 قاعدة عسكرية كبيرة، و2,297 قاعدة صغيرة في الخارج، وهي تعتزم الآن بناء نظام قواعد، ويخدم وأحد من كل أربعة جنود أمريكان خارج الولايات المتحدة. والرئيس الأمريكي يعد كافة أقاليم العالم لا سيما تلك الثرية بالنفط كمناطق نفوذ حيوية للولايات المتحدة تستحق التدخل بالقوات المسلحة الأمريكية. (33)

هوامش 2ـ3

شيكيفيتش، ت: الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والعسكرية، موسكو 1974، ص231
بيلاشنكو,ت: قواعد الإمبريالية أداة العدوان، موسكو 1978، ص6
لويس، بيلتير: الجغرافية العسكرية، بغداد 1975، ص9
4. Gallman, W.: Iraq under Genral Nuri, Meryland USA 1964, P. 21
5. Eisenhower, D: Wagnis Für den Frieden, Düsseldorf 1966, S. 170- 171
6. Ebenda: S. 189
7. النعيمي، أحمد: السياسة الخارجية التركية، بغداد 1976، ص 252
8. Simanjan, R.: Gefährliche Aufmärsche , in Krasnja Sved, vom 02.03.1974
9. الجدول من عمل الباحث استناداً إلى مصادر شتى
10. Agrayschew, A: NASSER . Berlin 1977. S. 157
10. منجال: خدام الإمبريالية، في المجلة العسكرية السوفيتية، موسكو 1977، العدد 7 ، ص45
12. ناطق بأسم وزارة الخارجية الأمريكية، صحيفة الجمهورية بغداد 16/ 1/1979
13. ND: vom 16. März 1979 Berlin
1. BZ: Berlin vom 15. März. 1979
15. Konzelmann, G.: Die Reichen aus dem Morgenland, München 1975, S. 44-45
16. بالدوين، هانسون: استراتيجية للغد، القاهرة 1970، ص277
17. نيوستات، ريتشارد: سلطة الرئيس ، القاهرة 1963، ص63
18. خاك فين، نغودين: عجز التقنية الامريكية في فيثنام، بيروت 196، ص46
19. بالدوين، هانسون: استراتيجية للغد، القاهرة 1968، ص46
20. بالدوين، هانسون: نفس المصدر، ص 278
21. Thomas, S: Jimmy Carter, From Peanuts to Presidency, Montereal 1978, P.90
22. بيان وزارة الخارجية في اليمن الديمقراطية، في صحيفة الثوري، عدن 1979/3/10
23. صحيفة الثوري، نفس المصدر
24. كارتر، جيمي: خطاب إلى الأمة بتاريخ 1977/4/18، في مجلة النفط والتنمية، بغداد 1977، العدد 9، ص171
25. Schwarz, W.Ö Brandstifter als Feurwehr, in Horizont Nr. 15, Berlin 1980
26.Sanakojev, S. , Kaptschenko, N., Theorie der Außenpolitik der Sozialismus, Berlin 1979, S. 96
27. Schwarz, W.Ö Brandstifter als Feurwehr, in Horizont Nr. 15, Berlin 1980
28. النشرة الاستراتيجية: مركز دراسات العام الثالث، لندن 1979، العدد 2
29. النشرة الاستراتيجية: مركز دراسات العام الثالث، لندن 1979، العدد 1
30. النشرة الاستراتيجية: نفس المصدر
نفس المصدر 31. النشرة الاستراتيجية:
32. ND, vom 14.02.1980
33. Honecker, E., Die Einheit der Revoolutionären Hauptstürme festigen , in Probleme der Friedens und des Sozialismus, Berlin 1981, S. 3

رابعاً : موت الغرب

باتريك جيه بوكانن

باتريك جيه بوكانن, سياسي ومفكر أمريكي مخضرم, شغل منصب مستشار لثلاثة رؤساء أمريكيين, **وخاض** معركة تسمية المرشح لمنصب الرئيس عن الجمهوريين مرتين في عامي 1992 و1996, رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عن حزب الإصلاح عام 2000, وهو كاتب لعمود صحافي دائم في عدد من الصحف الأمريكية, وعضو مؤسس لثلاثة من أشهر برامج التلفزيون العامة في محطة إن. بي. سي ومحطة سي. إن. إن

من كتبه: يوم الحساب, حالة طارئة, عندما يصير الصواب خطيئة, الخيانة العظمى ..
وكتابا: محق منذ البداية وجمهورية لا إمبراطورية, اللذان اعتبرا من أكثر الكتب بيعا في الولايات المتحدة

في هذا الكتاب, ينبه بوكانن إلى: أن الموت الذي يلوح في أفق الغرب هو في الواقع ميتتان: موت أخلاقي, بفعل الثورة الثقافية التي قلبت القيم التربوية والأسرية والأخلاقية التقليدية، وموت ديموجرافي – بيولوجي يظهر بوضوح على شاشات الكمبيوتر وفي السجلات الحكومية التي تشير كل يوم إلى اضمحلال القوى البشرية في الغرب، **وإصابة ما تبقى منها بشيخوخة لا شفاء منها إلا باستقدام المزيد من المهاجرين الشبان, أو بالقيام بثورة ثقافية مضادة تعيد القيم الدينية والأخلاقية إلى المكان الذي شغلته خلال سنوات النمو والازدهار والموت المقبل مريع بشكل خاص**, لأنه وباء من صنع أيدي الغربيين أنفسهم, مما يجعله أسوأ بكثير من الوباء الأسود الذي قتل ثلث سكان أوروبا في القرن الرابع عشر

فالوباء الجديد لا يقتل إلا الشباب، مما يحول الغرب عموما وأوروبا بشكل خاص إلى قارة للعجائز .
والقصة ليست مجرد تخمينات أو وجهات نظر, إنما هي حقيقة واقعة تصدم لفرط وضوحها خاصة عندما تبدأ الأرقام بالحديث
فوفقا للإحصاءات الحديثة، هبط معدل الخصوبة عند المرأة الأوروبية إلى 1.4 طفل, علما أن الحاجة تدعو إلى معدل 2.1 طفل لمجرد تعويض وفيات السكان الموجودين الآن دون الحديث عن زيادة عددهم
وإذا بقيت معدلات الخصوبة الحالية على ما هو عليه فإن سكان أوروبا البالغ عددهم 728 مليون نسمة, بحسب إحصاء عام 2000, سيتقلصون إلى 566 مليونا عام 2050, ثم إلى 207 ملايين في نهاية هذا القرن

وفي المقابل, وفي الوقت الذي تموت فيه أوروبا يشهد العالم الثالث انفجارا سكانيا لم يسبق له مثيل, بمعدل 80 مليونا كل عام, ومع حلول عام 2050 سيبلغ مجمل نموه السكاني أربعة مليارات إضافية من البشر
وهكذا يصبح كابوس الغرب حقيقة وتصبح أوروبا بكل بساطة ملكا للعالم الثالث بعد وقت ليس بالبعيد وبالنسبة للمؤلف, فإن الأرقام تصبح مخيفة أكثر عند تناولها لتشخيص مرض النقص السكاني على مستوى الدول والأمم بعد 50 عاما من الآن، ففي ألمانيا سيهبط التعداد السكاني من 82 مليونا إلى 59 مليون نسمة وسيشكل عدد المسنين ممن تجاوزوا الـ65 عاما أكثر من ثلث السكان, أما إيطاليا فستشهد تقلص عدد سكانها البالغ 57 مليونا إلى 41 مليونا فقط, مع نسبة مسنين تصل إلى 40 % من التعداد العام للسكان, وفي إسبانيا ستكون نسبة الهبوط أكثر من 25 %, وستشهد روسيا تناقص قواها البشرية من 147 مليونا إلى 114 مليون نسمة, ولا تتخلف اليابان كثيرا في اللحاق بمسيرة الموت السكاني فقد هبط معدل المواليد اليوم إلى النصف مقارنة بعام 1950 وينتظر اليابانيون تناقص أعدادهم من 127 مليون نسمة إلى 104 ملايين عام 2050.

لكن لماذا توقفت أمم أوروبا وشعوبها عن إنجاب الأطفال وبدأت تتقبل فكرة اختفائها عن هذه الأرض بمثل هذه اللامبالاة؟

يرى المؤلف أن الجواب يكمن في النتائج المميتة لانتصار الثورة الثقافية في الغرب, وأن الموت الأخلاقي الذي جرته هذه الثورة على الغربيين هو الذي صنع موتهم البيولوجي, فانهيار القيمة الأساسية الأولى في المجتمع وهي الأسرة, وانحسار الأعراف الأخلاقية الدينية التي كانت فيما مضى تشكل سدا في وجه منع الحمل والإجهاض والعلاقات الجنسية خارج إطار المؤسسة الزوجية, إضافة إلى تبرير لا بل تشجيع العلاقات الشاذة بين أبناء الجنس الواحد, كل هذا يدمر بشكل تدريجي الخلية المركزية للمجتمع وأساس استمراره وهي الأسرة.

وتبدو لغة الأرقام هنا أكثر هولا, فقد ارتفع الرقم السنوي لعمليات الإجهاض في الولايات المتحدة, من ستة آلاف حالة سنويا عام 1966 إلى 600 ألف عام 1973 وهو العام الذي سمح فيه بالإجهاض، واعتبرت عملية قتل الأجنة حقا للمرأة يحميه الدستور, وبعد عشر سنوات وصل الرقم إلى مليون و500 ألف حالة إجهاض في العام الواحد أما نسبة الأطفال غير الشرعيين فهي تبلغ اليوم 25 % من العدد الإجمالي للأطفال الأمريكيين, ويعيش ثلث أطفال أمريكا في منازل دون أحد الأبوين, من ناحية ثانية بلغ عدد حالات الانتحار بين المراهقين الأمريكيين ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام 1960, أما عدد مدمني المخدرات فهو لا يقل عن ستة ملايين شخص في الولايات المتحدة وحدها

لقد تناقصت إلى حد كبير أعداد الشبان والشابات الراغبين في الزواج, في مجتمع يسمح بالحرية الجنسية الكاملة ويتيح المساكنة بين الرجل والمرأة دون أي رابط شرعي أو قانوني، أما قضية الشذوذ الجنسي وتشريع الزواج بين أبناء الجنس الواحد فقد بلغت حدا لم يكن ممكنا مجرد تخيله في السابق, فعندما انفصلت الممثلتان السحاقيتان آن هيك وإيلي دي هينيرس زارهما الرئيس الأمريكي بنفسه ليقدم تعاطفه, وصارت هيلاري كلنتون أول سيدة للبيت الأبيض تمشي في تظاهرة للواطيين لإبداء تعاطفها مع قضيتهم ويخلص المؤلف للقول, إن هذه هي إحصاءات مجتمع منحط وحضارة تموت، وأن بلدا مثل هذا لا يمكن أن يكون حرا فلا وجود للحرية دون فضيلة، ولا وجود للفضيلة بغياب الإيمان

ـ هل ينهار الغرب؟

وطرح مكين خلال اشتراكه في مناقشة إحدى اللجان حول القضية سؤالاً "هل ينجو الغرب ؟ : "في السنوات الأخيرة، كان هذا السؤال يستدعي اتهامات بالمغالاة والتهويل. ولكن ليس خلال هذا العام. إذا كان هناك وقتٌ للتعامل مع هذا السؤال بجدية بحتة فإنه ممكنٌ في الوقت الراهن".

لم يستسلم مكين للمغالاة، وكذلك وولف إيسشينجر، الذي شغل منصب السفير الألماني في المملكة المتحدة والولايات المتحدة سابقاً، وحالياً يرأس مؤتمر ميونيخ، الذي قال إن أوروبا دخلت في حقبة من "التخبط الأعظم"، وهي الفترة التي تعتبر أكثر ضعفاً من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تواجه أوروبا بالفعل مجموعةً من القضايا المتكدسة. وأخفقت أوروبا في التعامل مع الاجتياح الروسي لأوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى ضم جزر القرم عام 2014، ولم يؤد لفرض العقوبات (التي لم يتم تفعيلها حتى الآن) إلى إنهاء العنف. وجلس الطرفان الأوروبي والولايات المتحدة على هامش الصراع السوري الذي تعقّد نتيجة للتدخل الروسي.

هناك مخاوف في أوروبا من التدخل الروسي من خلال هجمات الإنترنت أو انتشار الأخبار المزيفة في الانتخابات القادمة في هولندا وفرنسا وألمانيا، على الرغم من أن وزير الخارجية الروسي، سيرغي

لافروف، الذي تحدث في ميونيخ، رفض مزاعم الاستخبارات الأميركية بأن موسكو تدخلت في انتخابات الرئاسة الأميركية. معلقاً: "أود أن أقول: قدموا لنا بعض الحقائق".

إن المشاكل التي تواجه جناحي حلف الناتو الشرقي والغربي، حتى ولو كانت أكثر خطورة من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، لا تعتبر جديدة في تاريخ علاقات بلدان الناتو، ولكن المشكلة الجديدة تتمثل في أنه ولأول مرة لا تستطيع أوروبا الوثوق في المساعدة الأميركية لها. كما يظهر تهديد آخر من الغرب، وهو احتمال أن يؤدي الخروج البريطاني إلى تفكك الاتحاد الأوروبي.

يميل البريطانيون إلى تقبل ترامب بشكل أكثر من نظرائهم الفرنسيين والألمان. ورفض وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، الموجود أيضاً في ميونيخ وفي نفس اللجنة التي يوجد بها ماكين، التحذيرات التي تتعلق بمستقبل الناتو والغرب. وقال إنه ليس هناك جديد فيما يتعلق بهذه التكهنات، مذكراً بأن كتاب أوسولد شبنغلر الذي حمل عنوان "انحدار الغرب" The Decline of the West كُتب عام 1918.

وتحدث وزير الدفاع البريطاني(17 /شباط)، أمام جمع من وزراء الدفاع، وقال إن أوروبا عليها أن تقلق بشأن بوتين لا ترامب: "إن بوتين، وليس ترامب، إن من ينشر تلك الصواريخ هو بوتين، وليس ترامب هو من يتدخل في شؤون الديمقراطيات الأجنبية ".

إلا أن الجانب الأمني، خاصة المتعلق بروسيا والناتو، يُرى بعين مختلفة في ألمانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوروبية عما يسود في أوساط المحافظين البريطانيين.

ربما سيكون على الأوروبيين الانتظار حتى أيار 2017 إلى أن يحين وقت أولى الزيارات الرئاسية المقررة لترامب لحضور قمة الناتو السنوية المنعقدة في بروكسل هذا العام، بعدما فشل بنس في الإجابة عن كل تلك التساؤلات المعلقة.

خامساً : **هل ينهار نظام الرأسمالية الاحتكارية** .....؟

قرأنا كثيراً تنبؤات بعضها، بل في معظمها كان التنبؤ يقوم على أسس علمية، بعد استقراء وجرد دقيق لمفردات المواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تنبؤ على أنه تطور حتمي سيبلغه النظام الرأسمالي بعد اشتداد واحتدام التناقضات بين مؤسسات النظام (الدولة) وبين القوى الاجتماعية التي تقف وراء النظام كمستفيد أول، والمسألة هي مسألة وقت لا غير. ومن يريد أن يتأكد فلينظر إلى التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام الرأسمالي الاحتكاري منذ القرون التاسع عشر والعشرين، وها نحن نشهد ملامح التغيرات المقبلة. وبالطبع فإن قراءة وإدراك العالم والمثقف والباحث، هي غير تلك التي يتوصل إليها القراء العاديون.

واليوم حيثما تدير ابرة الإذاعات (ويصعب حصرها) وأغلب قنوات التلفاز وهي (بالآلاف: 330 قناة في روسيا، و8000 في الولايات المتحدة ...! وفي العراق 57 قناة ...! و1400 قناة في الوطن العربي)، وفي معظم القنوات الأوربية خاصة، لن تسمع سوى التأسي والتأسف على المنحدر الذي هوت إليه الولايات المتحدة الأمريكية كمتروبول للرأسمالية العالمية، بدرجة وكأن بعض الشخصيات تنعي مبكراً " النظام الديمقراطي".

النظام الأمريكي (الديمقراطي) الذي يمثل اتحاد الدولة والاحتكارات البنوك العملاقة، وبيوت رأس المال، هو نظام بوليسي حديدي في الداخل (يقتل حتى على الشبهة) **ففي عام 2019، أطلقت الشرطة النار على 1004 شخص وقُتلوا جميعًا (حسب صحيفة واشنطن بوست)**، واغتيالات سياسية مشبوهة (اغتيال داعية الحقوق المدنية مارتن لوثر / 1968، ومالكوم أكس 1965، الرئيس كنيدي 1963، اوليام كولبي رئيس المخابرات / 1996 وغيرهم) أو بتدخل عسكري توسعي اعتدائي في الخارج، (أعمال تدخل، وتحريض، وتدخل، وصولاً إلى الغزو المباشر والقائمة طويلة جداً) والشعب الأمريكي وعي حقيقة أن الديمقراطية التي يعتمدها النظام ليست سوى : دعني أواصل القمع الطبقي في الداخل، وهراوة رجال البوليس الهمج بانتظار من يبدي المعارضة.

والجيش الأمريكي الخارج عن القانون الدولي، سيعاقب من يرفض أو حتى لا يرحب بالقيادة الأمريكية للعالم (تحتل البلد، ثم تبحث عن التهمة، وإن لم تجد شيئاً، يقولون أخطأنا ...!). **ولذلك تخصص الولايات المتحدة ميزانية ضخمة لقواتها المسلحة، والأنفاق على التسليح والتواجد العسكري الأمريكي خارج أراضيها. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية(2019) في المرتبة الأولى عالمياً، بتخصيصها أكثر من 800 مليار دولار كميزانية للدفاع ، أي أنها أكبر من إجمالي ميزانيات الدفاع للدول العشر التالية لها وتضم بينها دولا كبرى مثل روسيا والصين والهند واليابان وبريطانيا وفرنسا وغيرها. فتعداد المقاتلين الأمريكيين الفاعلين داخل الولايات المتحدة، حتى 30 سبتمبر/أيلول 2017، بلغ مليوناً و119 ألفاً و871 فرداً، بينما كانوا في الشهر نفسه من عام 2016 مليوناً و129 ألفاً و637. بينما بلغ عدد القوات الفعالة المنتشرة خارج الولايات المتحدة، عام 2017، 215 ألفاً و249 مقاتلاً، مقارنة بعام 2016، الذي بلغ فيه تعداد القوات نفسها خارج الولايات المتحدة 198 ألفاً و557.**

كما أن العديد من البلدان الرأسمالية الأوربية باتت على قناعة أن المتربول الأمريكي لم يعد يصلح لقيادة قاطرة الرأسمال العالمي، ووفق هذه المؤشرات وغيرها لا يمكن أن نفهم الأحداث الأمريكية على أنها ضربات عشوائية، بل على أنها تمثل مرحلة متقدمة جديدة لتطور النظام الرأسمالي الاحتكاري، تطور سيفضي إلى التبلور في تطوره اللاحق إلى المزيد من التبلور في تيارين رئيسيين:

الأول : **تيار (يقوده الحزب الجمهوري**:

أو حركة سياسية بهذا الطابع ستبرز إلى الوجود) وهذا التيار يطرح نفسه بوضوح متنام منذ عهد الرئيس بوش الأبن كمجموعة توجهات تسعى إلا بلورة الشخصية السياسية الأمريكية، وهذه تتألف من الأصول الأنكلو سكسونية أساساً تميل بشدة إلى اتجاهات الكنيسة الأنغليكانية المتطرفة (النيوبيوريتان / Puritan New)، وهذا التيار له حالياً تعبيراته وأصداؤه، من أبرز توجهاته الاجتماعية، يرى في الأجانب (اللاتينيين والآسيويين) وثقافاتهم (وطوائفهم الدينية) خطرا متصاعداً يهدد الوحدة الهشة المجتمع الأمريكي، ومستقبل الدولة الأمريكية. ثم أن هناك منظمات كثيرة جداً تنسجم في طروحاتها السياسية مع توجهات " الجمهوري ..!" وهناك أكثر من 1600 منظمة تحسب على اليمين، وبالتالي يمكن اعتبار البعض منها متطرف أو إرهابي. ومن أهم المنظمات اليمينية :

ـ اليمين البديل: وهم عبارة عن مجموعات من المحرضين والناشطين الذين يكرهون الأجانب والعرب والمسلمين واللاتينيين.
ـ الكلوكس كلان : وهم من انحدارات تاريخية ومعاصرة معادية للمهاجرين والسود واليهود، وفي الآونة الأخيرة ضد المثليين ذكورا وإناث.
ـ النازيين الجدد : المبدأ الرئيس هو معاداة اليهود والسود والأجانب.
ـ حركات شعبوية يمينية متطرفة : من هؤلاء:

- الحركة الوطنية الاشتراكية - التي تأسست في عام 1994 تعد من اكبر مجموعات النازيين الجدد في الولايات المتحدة إذ لديها فروع في أكثر من 30 من الولايات الأمريكية.
- مجلس المواطنين المحافظين - تأسس في عام 1985، وذلك تأييدا لحركة الفصل العنصري في الولايات الأمريكية الجنوبية.
- حزب الحرية الأمريكي - تأسس في عام 2009، في ولاية كاليفورنيا. ويتبنى هذا الحزب برنامجا عنصريا ويعارض الهجرة الى الولايات المتحدة.
- حركة " باتريوت برايز/ **Patriot Prayer** " الأمريكية المتطرفة. **"صلاة وطنية"** في واشنطن يتجمعون للاحتجاج على فرض ارتداء الكمامات في 26 يونيو 2020 في فانكوفر، واشنطن . وهي حركة أمريكية جديدة ناشطة جداً من اليمين المتطرف تدعى "باتريوت برايز" نشأت عام 2016 ونشاطها يتسم بالأهمية والتصاعد.

لذلك من المحتمل (كمسار تاريخي) أن تنشأ حركة تضم كل هذه الحركات المتفرقة أو غالبيتها، وأن يشهد المجتمع الأمريكي حركات تتعايش مع تقاليد النظام الرأسمالي الاحتكاري، ولكن بسمات يمينية / فاشية قائمة على العنصرية القومية والطائفية. ولكن يصعب في ظل نظام كهذا الحفاظ على الولايات المتحدة ككيان سياسي موحد كما هو عليه اليوم، واللجوء إلى العنف والقوة البوليسية وإرهاب الدولة، سوف يزيد في العوامل المشجعة لتفكك كيان الدولة.

الثاني : بالمقابل تيار (يقوده الحزب الديمقراطي):

(أو حركة سياسية بذات الطابع) وهنا أيضا نجد مجموعة توجهات، حالياً يجسدها الحزب الديمقراطي، ولكن تتصاعد أمكانية تطرح فكرة التعايش بين الثقافات والأعراق والطوائف، كسبيل وحيد يضمن الإبقاء على نظام الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالية، نظام يتقبل تداخل الثقافات نتيجة حتمية لتطور السكاني في الولايات المتحدة وفي العالم، بسبب سهولة انتقال الأفراد والجماعات، والحروب في مناطق البؤر التي خلقها الاستعمار والإمبريالية نفسها، إضافة للفجوة السكانية التي تخلق الحاجة لقوى العمل للصناعة، وبلوغ وسائل الانتشار الإعلامي ذروة خيالية. ويتألف جمهور هذا التيار من الأمريكيين ذوي الأصول اللاتينية والعرب والمسلمون.

وتطلق التيارات اليمينية على الحزب الديمقراطي ومن يلتف حوله، ب " اليسار "، وفي الواقع فإن كيانات سياسية واتحادات مهنيين، ومثقفين وكتاب، وفنانين، وكيانات نقابية، واجتماعية عديدة في المجتمع تجد

في الحزب الديمقراطي (وهذا شعور يتصاعد بمرور السنين)، تجده أن طموحها أقرب للحزب الديمقراطي منه للحزب الجمهوري، لإضافة إلى احتدام وتصاعد التناقضات ضمن المجتمع الأمريكي. وكانت شخصيات علمية أكاديمية وأدباء وكتاب قد وضعوا سيناريوهات عديدة لتبلور التناقضات، وبالتالي الصراعات كنتيجة لها، وبتقديري أن هناك قاسما مشتركا أعظم يجمع بين هذه السيناريوهات، ويتمثل بممارسة الطغيان في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها وبأعتى الأشكال وأكثرها قسوة. وبهذه المؤشرات :

أولاً :اشتداد التمايز الطبقي:

بمؤشرات بارزة : تصاعد الفقر، (3 ملايين متشرد سنوياً، و553 ألف كل ليلة/ مصادر حكومية) من جهة، والأثرياء من جهة، خلق فجوة كبيرة تتسع بين طبقات وفئات المجتمع الأمريكي، فبلد يصنف بأنه أثرى بلد في العالم ولكنه أقل في مستوى الخدمات الطبية من فنلندة مثلاً، أو رومانيا، وارتفاع نفقات التعليم، تجعل من مواصلة التعليم ميزة اجتماعية.

1. لا تسبق الولايات المتحدة أي دولة في العالم من حيث ثروتها المادية وتقدمها العلمي. وتتبوأ المكانة الأولى من حيث حجم الناتج القومي الذي تخطى هذا العام 21 تريليون دولار.
2. وتتخطى ميزانية أي وزارة حكومية ميزانيات دول متوسطة الحجم، وعلى سبيل المثال تبلغ ميزانية الدفاع هذا العام أكثر من ثمانمئة مليار دولار، أي أنها أكبر من إجمالي ميزانيات الدفاع للدول العشر التالية لها وتضم بينها دولا كبرى مثل روسيا والصين والهند واليابان وبريطانيا وفرنسا وغيرها.
3. وللولايات المتحدة مئة شركة بين أكبر خمسمئة شركة في العالم، كما أن لديها سبع جامعات بين أفضل عشر جامعات عالمية.
4. ويصل متوسط الناتج القومي للفرد أكثر من 55 ألف دولار سنويا، وهو ما يضعه ضمن فئة أعلى الدخول في العالم.
5. لكن على الرغم من ذلك يعاني ملايين الأميركيين من الفقر. إذ يتم تصنيف الفقر بالمعايير الأميركية لأسرة مكونة من أربعة أشخاص إذا قل دخلهم السنوي عن 25.7 ألف دولار، في حين يقل الرقم إلى نحو عشرين ألفا لأسرة مكونة من ثلاثة أشخاص، ولأسرة من شخصين 16 ألفا و247 دولارا، ويصبح الشخص فقيرا إذا قل دخله السنوي عن 12 ألفا و784 دولارا.
6. ويقع في هذه الفئة 12.9% من الأميركيات و10.6% من الأميركيين، أي ما يقرب من 38 مليون مواطن. وتزيد هذه النسب بين الأقليات.
7. يعيش تحت مستوى خط الفقر ما لا يقل عن 12 مليون طفل، أي ما يقرب من سدس الأطفال الأميركيين، ويحصل 14.3 مليون أميركي على كوبونات حكومية لشراء الطعام المدعم.
8. والتمايز الطبقي حاد في بعض درجاته، فبينما تأتي ولاية ميرلاند المجاورة للعاصمة واشنطن على رأس القائمة بمتوسط دخل فردي وصل عام 2019 إلى 80 ألفا و 776 دولارا. تليها نيوجيرسي المجاورة لمدينة نيويورك، في المركز الثاني بمتوسط دخل فردي وصل إلى 80ألفا و88 دولارا سنويا. وحلت هاواي في المركز الثالث بمتوسط دخل فردي وصل إلى 77 ألفا و765 دولارا سنويا.

ولكن بالمقابل تعد ولاية فيرجينيا الغربية أفقر الولايات بمتوسط دخل فردي بلغ 43 ألفا 469 دولارا، وتبلغ نسبة الفقر فيها 19.1% من إجمالي سكانها البالغ 1.9 مليون نسمة. وتأتي مسسيبي ثانية بدخل فردي متوسطه 43 ألفا و529 دولارا، وتبلغ نسبة الفقراء في هذه الولاية 19.8% وهي الأعلى في الولايات المتحدة. وفي المرتبة الثالثة تأتي أركانساس بمتوسط دخل سنوي يبلغ 45 ألفا و869 دولارا، وتبلغ نسبة الفقر بالولاية 16.4% بين سكانها البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة.

9. التأمين الصحي: بلغ عدد الأميركيين الذين ليس لديهم تأمين صحي 30.4 مليون شخص عام 2018. لكن في الوقت ذاته لا يمكن لأي مستشفى أن يرفض استقبال وعلاج المرضى، ويتم التعامل مع التكلفة في مرحلة لاحقة.

والتفاوت الاقتصادي بين الأمريكيين البيض والسود هو أمر صارخ يتردد صداه عبر أجيال من عائلات السود. الإقصاء الاقتصادي هو مصدر عدم المساواة. يرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل، **بدءًا من ما يقرب من 250 عامًا من العبودية (التي تمزقت خلالها عائلات السود،** ناهيك عن القدرة على تجميع الثروة)، إلى المشاركة في أعمال الزراعة والحصاد وعمليات الإعدام دون محاكمات قانونية إلى 90 عامًا من قوانين "جيم كرو" (Jim Crow) إلى أحياء الخطوط الحمر على خطوط ديموغرافية. تتجلى كل هذه العوامل اليوم في قرارات التوظيف وتقييم الممتلكات وتطبيقات الرهن العقاري ورسوم الفائدة وحتى كيفية جدولة درجات الائتمان. يبلغ متوسط صافي ثروة عائلة البيض أكثر من عشرة أضعاف عائلة السود. من المؤكد أن التفاوت الاقتصادي هذا هو "أم كل الشرور" في حياة السود.

لا يستطيع الرجل الأسود الفقير دفع تكاليف سكن لائق، ولا يمكنه الدفع مقابل الرعاية الصحية، ولا يمكنه تحمل إرسال أطفاله إلى التعليم العالي، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مكانته الإجتماعية وكفاءته المهنية. وبالتالي، عليه أن يستقر في الوظائف الوضيعة والأجور المنخفضة واحتمال ضئيل أو معدوم للخروج من الحلقة المفرغة. وأكثر شيء محزن هو أنه يلام على محنته كما لو أن الظروف ونقص الفرص التي يعيش فيها لا علاقة لها بوضعه المؤسف.

1. من جهة، قاد التمركز الشديد لرأس المال المالي إلى بروز تناقضات جديدة، واشتداد أخرى.
2. ومن جهة أخرى، لم تعد الضوابط الداخلية تكفي للتغطية على ثغرات النظام.

ثانيا : اشتداد التمييز العرقي:

يتواصل في الولايات المتحدة التميز العرقي بالرغم من المحاولات التي تظهر في العلن أشراك فئات من غير فئة واسب **(WASP)** (**W**hite **A**nglo-**S**axon **P**rotestant)، وهي فئة: أبيض، انكلوسكسون، بروتستانت، وهم على الأرجح من انحدارات وأصول : إيرلندية، ألمانية، هولندية، وفرنسية "، وهم يمثلون فئات النخبة المتعلمة، أصحاب النفوذ، ويزعمون أنهم من يحدد هوية الولايات المتحدة السياسية والثقافية والدينية والاقتصادية. وكل رؤساء الولايات المتحدة هم من البروتستانت عدا الرئيسان كينيدي وأوباما.

ولا تمثل فئة واسب أغلبية في المجتمع الأمريكي، بل هي أقلية وتتعرض للتناقص، ووفقًا لدراسات تخصصية، أجريت علم 2017، لا تمثل واسب سوى : 23% من السكان أو 9,7% من البيض البروتستانت، ومعظمهم من الفئات الغنية. وبالإجمال فإن واسب فعلاً البروتستانت البيض ليسوا سوى 5.4% من السكان.، و17% هم بروتستانت، ويلاحظ أن الواسب هي فئة لا يعتبر في عدادها كل السكان البيض، بل الأبيض الأنكلوسكسون، وليس كل بروتستانتي هو واسب بل ينبغي أن يكون أبيض وانكلوسكسون. وحسب دراسة مؤسسة غالوب في عام 2016 مثَّل البروتستانت 48.9 %، في حين تمثل الكاثوليكية 23.0% من السكان.

والعنصرية ظاهرة متصاعدة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتسري وتتمدد على فئات أكثر، تتجاوز الأصول الأفريقية، إلى العرب والمسلمين واللاتينيين (أميركا اللاتينية)، والآسيويين، وتتخذ أبعاد متفاوتة، قد تصل إلى سكن هذه الفئات في أحياء خاصة، وتأسيس أعمال خاصة، ومهن ووظائف، وأبعاد اجتماعية، وفي الواقع فإن المجتمع الذي يهيمن عليه اليمين يعاني من تمزقات داخلية، ووحدة المجتمع هي شكلية تماماً، وتعبر هذه الفئات عن رفضها للعنصرية الممنهجة بأحتجاجات ضد والتمييز الفظ ووحشية الشرطة ونظام العدالة الجنائية المتحامل والتفاوت الاقتصادي وفقدان الشعور بالحرية والمساواة الحقيقية.

وفي توصيفات كهذه وهي في الغالب مستقاة من مصادر أمريكية، هناك حقيقة واضحة أن العنصرية قد غدت كالوباء يستهلك ألولايات المتحدة من الداخل، وهو مؤثر قانوناً وخلقاً على الجناة والمحرضين، كما هو مؤثر على الضحايا بهذه النسبة أو تلك. وإن العنصرية في تداعياتها ستؤدي إلى حالة من الشعور بالانسحاق وهذا بدورة سيحدد المجال الذي تتحرك فيه هذه الفئات، وهو سيتبلور تدريجياً إلى ما يشبه العبودية (بأنماط معاصرة)، فالمرحلة المقبلة ستكون مرحلة حصاد بذور العنصرية والتمييز، وستشمل فئات تتجاوز الأصول الأفريقية (السود،) لتصل إلى اللاتينيين والمسلمين والآسيويين وحتى اليهود، ولا علاقة بالمستوى الثقافي للفرد وقيمته الاجتماعية، فالأبيض الأنكلوسكسوني هو المواطن الأول، وهكذا تبرز أكثر فأكثر مؤشرات جديدة للنظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الغير متوازن برمته لأنه يفتقر إلى أسس العدالة والمساواة وهو ما يمكن اعتباره بالتميز الجائر الذي ينطوي على ظلم وأحكام مسبقة ضد فئات واسعة من المجتمع الأمريكي. **(1)**

ولا يمكن حصر أبعاد وآثار التميز العنصري بسهولة، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في حقوق المواطنة، كالتعليم والعمل والحصول على الوظائف، والتأمين الطبي، ورعاية الأمومة، وينال العمال المستهدفون بالتميز العنصري وخاصة من الأصول الأفريقية، رواتب وأجور أقل من تلك التي ينالها زملائهم، بنسبة 22 % من البيض ذوي نفس التعليم والخبرة، تتلقى النساء السود أقل من ذلك 34.2 %. ووفقًا لدراسة أجرتها جامعة شيكاغو 2016، عند أخذ جميع الرجال الأمريكيين من أصل أفريقي والبيض في الإعتبار، فإن فجوة الأجور العرقية هي نفسها كما كانت في الخمسينيات. حتى في الحالات التي لا يجب أن يحدث فيها تمييز عنصري، في العلاج الطبي، عندما يحصل المرضى السود على الرعاية الطبية، يصف الأطباء بانتظام أدوية أقل للألم ويعتقدون أن المرضى السود يشعرون بألم أقل من المرضى البيض، حتى بين المحاربين القدامى(العسكريين المتقاعدين) الذين يطلبون الرعاية.

وفي حين أن الرجال السود خدموا في الجيش وحاربوا وماتوا جنباً إلى جنب مع الجنود البيض في كل الحروب منذ حرب الاستقلال (عندما حارب 5000 - 8000 جندي أسود في الجيش الأمريكي ضد البريطانيين)، كان عليهم مواجهة التحوّل للتمييز والعزل حتى عندما كانوا لا يزالون يخدمون في العسكرية، وبالكاد كان يعترف بأعمالهم الممتازة (أعمال الشجاعة). وبالفعل، حتى عام 1948 (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية) كان الجيش الأمريكي منفصلاً بالكامل. ففي حين أن كبار ضباط الجيش، ومعظمهم من البيض، يرغبون في الإدعاء بأن لدى المؤسسات العسكرية " عمى ألوان "، فإن الحقيقة هي أن " العنصرية والتمييز بقيا يمثلان مشاكل واسعة النطاق حتى في الجيش الأمريكي ". ويتواصل التميز ويتجذر رغم أن هذه الفئات المهمشة أبرزت للمجتمع الأمريكي أمثلة كبيرة في كافة الميادين العلمية والسياسية والعسكرية، والفنية والرياضية.

وعندما تتسع دائرة التمييز على خطين : الطبقي / الاجتماعي والعرقي، تتوفر إذن ظروف ومستلزمات الألتهاب السياسي في البلاد، وعندما تنتقل الشرارة إلى الشارع فذلك يعني أتساع حجم المشاركة الشعبية والجماهيرية، ويعني أيضا تصاعد احتمالات الصراع ودرجاته مفتوحة. **وهنا تقوم المعادلة التاريخية المعروفة : الفقر ـ طغيان ـ انتفاضة ـ قمع.** ويلاحظ المهتمون بالشؤون الغربية والأمريكية خاصة، تصاعد استخدام البوليس، من قبل الدولة، وتصاعد استخدام البوليس للقوة المفرطة المؤدية للموت. فيما كان البوليس البريطاني مشهور بأدبه وتهذيب أفراده والتزامهم القوانين بدقة وصرامة، صاروا يطلقون الرصاص الحي ويقتلون بالشبهة، أما البوليس الأمريكي فظاهرة استخدام القوة المفرطة ليست جديدة، ومنذ السبعينات كانت المعدلات اليومية في تصاعد لاستخدام البوليس الأسلحة النارية والرمي بقصد القتل تتصاعد بشدة.**(2)**

ولا يزعم أحد بأن الثورة العارمة على الأبواب، ولكن بالمقابل لا يمكن أيضا تجاهل العناصر المادية في الموقف الشاخصة أما العين والعقل. وبالرغم من العنف المفرط لأجهزة البوليس ضد المتظاهرين السود

كانت نتيجة احتجاجات لمقتل مواطن ملون بدون سبب، ولكن لا يمكن إرجاع التظاهرات وقمع الأجهزة لهذه الحادثة فحسب

ثالثاً : القمع البوليسي

وعلى الرغم من أن وحشية الشرطة ضد الرجال السود على وجه الخصوص، التي أثارت الإحتجاجات الحالية ، هي ظاهرة معروفة، **فإن عمليات قتل الشرطة للرجال السود مستمرة بلا هوادة. يمكن أن تتخذ – وقد اتخذت تاريخيا – أشكالا مختلفة، بما في ذلك المضايقة والترهيب والإعتداء والضرب والتعذيب والقتل وحتى التواطؤ مع جماعات "كو كلوكس كلان"(KKK) العنصرية. وفي كثير من الأحيان يقترب ضباط الشرطة من أي موقف مرتبط برجل أسود بتشكك وخوف. يرى ضباط الشرطة البيض التهديدات حيث لا وجود لها ؛ فهم سريعون للغاية في سحب مسدساتهم وإطلاق النار للقتل.**

من النادر أن يقرر المدعي العام توجيه الإتهام إلى ضابط شرطة، خاصة لأنهم يعرفون بعضهم البعض في كثير من الأحيان وقد أقاموا علاقات عمل وثيقة. حتى أقسام الشؤون الداخلية في مراكز الشرطة التي توجد ظاهريًا للتحقيق في سوء السلوك والإبلاغ عنه بين الضباط، أجرت على نطاق واسع تحقيقات دون المستوى **وفشلت في تحديد ضباط المشكلة الذين يرتكبون الإنتهاكات الوحشية.**

وعلى الرغم من أن القضاء الأمريكي يعتبر عادلاً وحياديًا، إلا أن العرق في معظم جلسات المحكمة موجود على الرغم من أنه لم يتم توضيحه. **يبدو الأمر كما لو أن الرجال السود ليس لديهم حقوق متساوية بطبيعتهم ، وحتى يومنا هذا، أي بعد مرور 230 عامًا على كتابة الدستور الأمريكي، لا تزال المظالم موجودة في كل من المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات**.

لذلك **يتم سجن السود بمعدل يزيد عن خمسة أضعاف معدل البيض في حين أنهم يمثلون 13 % من إجمالي سكان الولايات المتحدة، فهم يشكلون 40 % من إجمالي السجناء الذكور.** لقد خلق الحبس الجماعي للأميركيين الأفارقة في هذا البلد ما يسميه عالم الإجتماع بيكي بيتيت ، مستشهداً بالروائي رالف إليسون ، "الرجال غير المرئيين" – ملايين الرجال السود في النظام الجنائي الأمريكي. لا يتم تضمين نزلاء السجون في معظم الإستطلاعات الوطنية التي تجمع البيانات، لذا فإن هؤلاء الرجال غير مرئيين فعليًا للمؤسسات الإجتماعية والمشرعين ومعظم أبحاث العلوم الإجتماعية. يبدو الأمر كما لو أنهم غير موجودين ، لا يُحسبون ؛ يتم تجاهل واقعهم وإهمالهم وتهميشهم.

يتم سجن 75 %، (وهي نسبة مذهلة)، من الشباب السود في مرحلة ما من حياتهم. يمكن لهذه الإحصائيات أن تبدأ فقط في إيصال ضخامة الظلم الذي يتفاقم يومًا بعد يوم. يكشف مصدر مهم أن " التوسع الجنائي أنشأ فئة من المواطنين المستبعدين بشكل منهجي من حسابات السكان الأمريكيين. ويثير

هذا الإستبعاد الشكوك حول صحة حتى أكثر الحقائق والتساؤلات الإجتماعية الأساسية حول فائدة البيانات التي تم جمعها لتصميم وتقييم السياسة العامة والبيانات المستخدمة بشكل شائع في أبحاث العلوم الإجتماعية. ونتيجة لذلك ، فقدنا الرؤية عن النطاق الكامل للتجربة الأمريكية ".

رابعاً : هل تنهار الدولة ..؟

كان أبن خلدون المفكر العربي العبقري قد كتب، أن الدول كالافراد تلحق بها أمراض الشيخوخة، وتتفاقم هذه ما لم ينتبه أصحاب الشأن، ومن أمراض الشيخوخة ، وهنا علامات أنهيار الدول، هي اشتداد الظلم واتخاذه أبعاد اجتماعية، أي أن يختص الظلم على طبقة أو فئة اجتماعية معينة، وفي الولايات المتحدة اليوم يتجاوز إيقاع الفقر والظلم ليس على الفقراء فحسب، بل وعرقياً إلى الملونيين، أو من هم ليسوا "بالانقياء " حسب زعمهم، وتحت هذا المسمى (اللافتة) ستدخل أعراق وطوائف دينية كثيرة، ربما تمثل غالبية الشعب الأمريكي.

(اللوحة : إزاحة الستار عن نصب الحرية لإدوارد موران / 1886)

وأمر آخر، هو أن الولايات المتحدة ابتعدت، عن الأفكار التي نشأت هذه القوة العظمى، كأفكار مثالية في الحرية والديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان، كانت أفكار لجماهير عزلاء، تركوا أوطانهم ورائهم عبر المحيطات والبحار، جاؤا من كل الديار مضطهدين ليشكلوا دولة الحرية، مضطهدون ملاحقون، تطاردهم التيارات الدينية، والطائفية، والملوك والقياصرة الطغاة، وقاتلوا بكل ما يمتلكون، وكانت وسائل نضالهم قليلة جداً، مقابل عزيمة قوية جداً لا تلين، اجتمعوا من كل الأقطار، وخلقوا ولاءات جديدة لدولة جديدة ومثل ومبادئ جديدة، ومن أصر على ولاؤه القديم (بريطانيا) عزلوه سياسياً واجتماعياً وأطلقوا عليهم " الموالون ". وتحت تمثال الحرية العملاق الذي أهدي لأميركا من فرنسا التنوير (قامت بإهدائه في 28/ تشرين الأول / 1886) حفروا بالأزميل هذه الأبيات :

تعالوا إلي أيها المساكين
يا جميع منهوكي القوى
تعالي أيتها الجماهير المختلطة
الضمأى إلى الهواء الحر
وأنت أيتها الفضلات البائسة لشاطئ ضاحك
تعالوا إلى أيها الغرقى ويا من لا ملجأ لهم
فإن مشعلي يلمع أمام أبواب من ذهب

(قصيدة ايما لازاروس المحفورة على قاعدة تمثال الحرية نيويورك)

وهذه الأبيات لم يعد يذكرها صناع القرار، بل صاروا يطردون من يأتي إليهم، ويبحثون عن الذرائع لترحيل من أستوطن منهم، وفرض نظام عنصري يمسح كل معاني الوحدة الوطنية. والثورة الشريفة استولت عليها القوى التي تسعى نحو مصالحها الاقتصادية / الاجتماعية، ولوت عنق الثورة إلى حيث تكمن مصالحها الاقتصادية / الاجتماعية، وحدث كما يحدث في الكثير من الثورات العالمية، ثورات مغدورة تستولي عليها قيادة قد رتبت أوراقها وبرنامجه، وتستغل دائماً اتكالية البعض، وسذاجة البعض، وبساطة آخرين، وبعض من لا يبالي بالحلول المجتزأة، وتخاطب وحشية كامنة في أعماق الإنسان، وتستفز مصالحه الحياتية، وهكذا تحولت ثورة الحرية إلى قطعان من المستوطنين، يطاردون الهنود الحمر في البراري، ويجلبون ملايين العبيد من أفريقيا ويحولوهم إلى قوة عمل / عبودية، وهنا ابتدأ انحدار المبادئ العظيمة إلى ما انتهت إليه الولايات المتحدة اليوم، إلى دركي عالمي، تضطهد كل شعوب العالم لمصالحها وسخرت القوانين لصالحها وشرعت الظلم الدولي. بعد أقل من قرن واحد تحول هذا الأمل إلى رمز الاستعباد الداخلي والخارجي، ويندر أن يكون هناك شعب في العالم لم يكتوي بنيران أسلحة الولايات المتحدة.

بعبارات أخرى، ولكن مغزى نظرية أبن خلدون، أكد عليها في العصر الحديث (في السبعينات) البروفسور (Paul Kennedy) باول كيندي في كتابه "بزوغ وسقوط القوى العظمى"، أن أسباب التداعي تتسلل إلى الدول وأن الدول العظمى ليس مقدرا لها أن تبقى عظمى أبد الدهر وكتب في السبعينات، ويضع البروفسور كينيدي في مقدمة الأسباب النفقات الهائلة التي تخصصها الدول العظمى للتسلح، ونفقات التدخل العسكري. **(3)**

إذن ووفق هذه النظرية القديمة / الحديثة، لا توجد في السياسة رواسخ وثوابت، والنهاية المحتملة (نظريا) والتي يتداولها الكثير جدا من الكتاب والمؤرخين وعلماء السياسة، والمفكرين: أن النظام، أي نظام، يحمل في داخله أسباب نهايته، بمعنى أن أي نظام سيصادف مشكلات خلال العمل، بعضها سيكون بسيطاً بمقدوره التغلب عليها، ولكن حتما هناك معضلات من العيار الثقيل، قد يسيطر على المشكلات الأولى التي ستترك آثارها على جسد الامبراطورية، ولكن بتعددها وتوالي الأزمات سيكون هناك إشكالية تستحق تدخلاً جراحياً، ستكون نتائجه تغير بدرجة عمق معينة على الوضع الداخلي الشكلي، والخارجي الظاهري.

يكتب الكاتب الفرنسي تييري ميسان (Thierry Meyssan)في رؤية لجوهر ما يدور في الولايات المتحجدة متربول الرأسمالية العالمية : " لكل شيء نهاية، وكذلك الإمبراطوريات. الولايات المتحدة كما امبراطورية الاتحاد السوفييتي. **لقد رجحت واشنطن بشكل مهين كفة بطانة صغيرة من أصحاب المليارات**. وصار لزاماً عليها الآن مواجهة شياطينها القديمة، والاستعداد للانفصال والحرب الأهلية. البطانة الصغيرة التي سيطرت على الولايات المتحدة فرضت الرقابة على الرئيس الحالي دونالد ترامب. هنا أغنى رجل في العالم، جيف بيزوس صاحب أمازون وبلو أوريجين، وواشنطن بوست. و**ترغب الأطراف المتصارعة كل في التخلص من الطرف الآخر** "، وهكذا فإن المواد الملتهبة متوفرة بين أيدي الاطراف. ويبدو أن معسكر الجمهوريين متعدد الأطراف وتشوبه الخلافات التي لا تخلو من الحدة.**(4)**

يساعد على الميل لأستخدام العنف، القوانين الأمريكية التي تسمح للمواطنين بحيازة الأسلحة وحتى الحربية منها بسهولة، والتي صمدت أما العديد من المحاولات لإلغاؤها في الكونغرس، حتى يبدو أن توفر الأسلحة برغم ما تكلفه من خسائر بشرية واقتصادية، " ضرورية لتوازن النظام السياسي الأمريكي، ويرى 39% من الأمريكيين أن اللجوء للسلاح ضد سلطة فاسدة ليس خياراً، بل واجباً. ويرى 17% من الأمريكيين أن وقت التحرك قد حان ". ومناورات خطرة لأستعراض القوة حصلت فعلاً في العاصمة واشنطن، وربما في أماكن أخرى.
لقد أطلق الغموض الذي اكتنف عملية فرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية، العنان لمختلف المشاعر المحتقنة منذ الأزمة المالية في 2007-2010. إذ لم يقبل غالبية السكان خطة الإنقاذ المصرفية التي قدمها الرئيس باراك أوباما بقيمة 787 مليار دولار (بالإضافة إلى 422 مليار دولار في عمليات إعادة شراء القروض المسممة التي أعلنها جورج دبليو بوش). ففي ذلك الوقت، أسس الملايين من المواطنين الذين صرحوا بأنه فرض عليهم في السابق ضرائب باهظة Taxed Enough Already، "حزب الشاي"، في إشارة إلى حفل شاي بوسطن الذي مهد الطريق لحرب الاستقلال.

كانت هذه الحركة الموجهة ضد الضرائب الباهظة، تهدف حصرياً إلى إنقاذ أصحاب المليارات الفائقة في كلا المعسكرين على حد سواء، في أوساط اليمين (الجمهوري) واليسار (الديمقراطي) كما يتضح من حملات الحاكمة سارة بالين (جمهورية) والسيناتور بيرني ساندرز (ديمقراطي). وإن الافشال الهائل لطبقة البرجوازية الصغيرة الذي يعزى إلى عواقب عمليات الترحيل القسري أدى إلى أن 79% من المواطنين الأمريكيين صاروا متأكدين بأن "أمريكا تنهار"، وهي نسبة غير مسبوقة من المصابين بخيبات الأمل في أوروبا، باستثناء "السترات الصفراء" الفرنسية.**(5)**

إن الاحداث التي شهدتها الولايات المتحدة (العاصمة وولايات أخرى) كأحداث غير مسبوقة بتداول السلطة وفق القانون، والتي شابتها أحداث وصفت بأنها أحداث "شغب" بالطبع لا تتحول إلى ثورة شعبية، أو حرب أهلية، ولكن بالمقابل لن تمضي بدون آثار وتداعيات، ومناهضين ومؤيدين.

وثمة ملياردريون كبار مثل جيف بيزوس، وبيل غيتس، وآرثر ليفينسون، وسوندار بيتشاي، وشيريل ساندبرج، وإريك شميدت، وجون دبليو تومسون، أو حتى مارك زوكربيرغ، يروجون لإيديولوجية جديدة تفترض تفوق الرجل الرقمي على بقية البشرية. ويأملون في التغلب على المرض والموت. لقد مضى وقت طويل منذ أن تخلى هؤلاء الأشخاص العقلانيون جداً عن عقولهم، لدرجة أنه أصبح من المستحيل الآن، وفقاً لثلثي الأمريكيين، الاتفاق معهم على حقائق أساسية.

لقد أثار تعصب أمثال إلى هم الحرب الأهلية الإنجليزية، ثم حرب الاستقلال الأمريكية، والحرب الانفصالية. وأكثر ما كان يخشاه الرئيس ريتشارد نيكسون هو أن تندلع حرباً رابعة من شأنها أن تمزق الولايات المتحدة. وقد وصلنا إلى هذه النقطة.

لقد آل جزء من السلطة من مؤسسات ديمقراطية إلى أيدي عدد قليل من أصحاب المليارات. الولايات المتحدة التي عرفناها ذات يوم، لم تعد موجودة ..... لقد بدأت تلفظ أنفاسها ...!

هوامش

1. الفئات المستهدفة بالتميز العنصري: أعداد:

- **المسلمين:** كشف مركز أبحاث "بيو" الأمريكي عن ارتفاع عدد السكان المسلمين في الولايات المتحدة. وبحسب استطلاعات الرأي الحالية وكذلك تقديرات المسح السكاني في أمريكا، **فإن عدد المسلمين في الولايات المتحدة حالياً يبلغ حوالى 3.45 مليون مسلم.**

باحث في المركز "تشير التقديرات الجديدة إلى أن عدد السكان المسلمين في الولايات المتحدة في نمو متصاعد". وتشير توقعات المركز إلى أن عدد سكان المسلمين في الولايات المتحدة سينمو أسرع بكثير من عدد سكان اليهود في البلاد. وبحلول عام 2040، سيحل المسلمون محل اليهود باعتبارهم ثاني أكبر ديانة في البلاد بعد المسيحية. **وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يصل عدد سكان الولايات المتحدة المسلمين إلى 8.1 مليون نسمة."**

وفقا للباحث أن نمواً متسارعاً في عدد السكان المسلمين في الولايات المتحدة بين عامي 2007 و2011، إذ بلغ عدد المسلمين في عام 2007 2.35 مليون مسلم، بينما قُدر عدد المسلمين في عام 2011بـ2.75 مليون مسلم. ومنذ ذلك الحين، بلغ معدل نمو السكان المسلمين 100 ألف مسلم سنوياً. ويعود الفضل في النمو إلى ارتفاع **معدلات الخصوبة بين الأمريكيين المسلمين واستمرار هجرة المسلمين إلى الولايات المتحدة.**

بالإضافة الى ذلك، كشف المركز عن استطلاعات رأي أجراها العام الماضي وجدت أن 75 % من المستطلعة آراؤهم يرون أن هناك "الكثير من التمييز" ضد المسلمين في أمريكا، بينما يعتقد 60 % أن وسائل الإعلام الأمريكية لا تغطي الإسلام بشكل عادل. وعلى الرغم من المخاوف والتحديات التي يواجهها المسلمون في أمريكا، فإن 89 % منهم يقولون إنهم فخورون بأن يكونوا أمريكيين وفخورون بأن يكونوا مسلمين، وغالبية كبيرة من المسلمين في الولايات المتحدة لا تزال تؤمن بالحلم الأمريكي.

- **السود:** بلغ تعداد السود في الولايات المتحدة عام 2010، (38,9) مليون، ونسبتهم إلى سكان الولايات المتحدة 12,6% من السكان. فيما كان عددهم عام 2000، يبلغ 34,6، بمعنى أنهم يتكاثرون بنسبة أكثر من4 مليون نسمة كل عشرة أعوام. وبذلك ربما يبلغون اليوم (2021)، نحو 44 مليون نسمة. ومعظمهم بروتستانت، وهم النسبة الثانية بعد البيض الأوربيين.
- **اليهود:** في عام 2012 قدرت تعدادهم في أمريكا بين 5.5 ملايين و8 ملايين، معظمهم من يهود أوربا الغربية والشرقية(الاشكناز). وهذا يمثل 1.7%- 2.6% من إجمالي سكان الولايات المتحدة.
- **اللاتينيين:** بلغ عام 2010 تعداد اللاتينيون في الولايات المتحدة (50,477,594) مليون نسمة، بينهم أغلبية كبيرة من المكسيك (31,798,258) مليون (أكثر من النصف) نحو 70% كاثوليك، و 6% من البروتستانت، والباقين 23% متفرقة (ملحدين، لا دين).
- **الآسيويين:** وهُم الأمريكيون التي تنحدر أصولهم من قارة آسيا وبالتحديد منطقة جنوب، وجنوب شرق آسيا، ويتضمن : صينيون، فلبينيون، هنود، فيتناميون، كوريون، يابانيون، وتبلغ نسبتهم حوالي 4.8% من سكان الولايات المتحدة ويصل عددهم إلى 18,205,898 نسمة ويتكلمون الإنجليزية ويعتنق حوالي 42% منهم المسيحية ويوجد منهم أيضاً لا دينيين وبوذيين وهندوس ومسلمين. وهم النسبة الثالثة بعد السود.

2. للأسف كانت بحوزتي احصائيات لأعوام السبعينات حول استخدام البوليس للأسلحة النارية، والولايات المتحدة في المقدمة بمعدل يزيد كثيرا عن حادثة قتل واحدة يومياً.
3. Paul Kennedy: Aufstieg und fall der grossen Mächte

4. تييري ميسان (Thierry Meyssan): " بعد الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة إلى الانهيار"، ترجمة: سعيد هلال الشريفي
5. نفس المصدر

سادساً : الرأسمالية في قمة تطورها

ضرغام الدباغ

حين كتب كارل ماركس قبل أكثر من 100 عام، أن الدولة هي ديكتاتورية وسلطة الطبقة الحاكمة، وأن أدواتها هي البوليس والمحاكم لتحقيق سطوتها ونفوذها العالي الذي لا يقهر. اعتقدنا بنسبة ما، أن في الأمر مبالغة بنسبة ما ...

يكتب جان جاك روسو في مؤلفه الفذ " العقد الاجتماعي "، " أن الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبداً ... وسوف لن توجد أبداً "، وأضيف كمتخصص في الفكر السياسي، أن الدولة تربط المواطن بسلسلة طولها (؟ متر) والأهداف الصعبة (التي يحافظ عليها النظام) تبعد عن مدى السلسلة بنصف متر، وهذا يعني أن المربوط بالسلسلة إلى عمود صلب (الدولة) سوف لن يبلغ الهدف مطلقا مهما صرخ واحتج وفعل ما يريد .... والعمود (الدولة) يقرر ماذا يضع في متناول المربوط بالسلسة (المواطن) إلا إذا قطع السلسلة ..! (الثورة) آنذاك يبلغ المواطن ما يشاء من أهداف وفي مقدمتها بالطبع رأس السلطة السياسية.

كنا نعتقد أن ماركس يبالغ شيئاً ما ... وأن الماركسيون يبالغون ..!

كتب الكاتب البريطاني جورج أرول عدة أعمال في معظمها يهاجم النظام التوتالي (المطلق) وهو بنفسه كان يساريا ولكنه أعتقد أن النظام الاشتراكي في مواجهته لخصومه يمارس السلطة بقسوة، وفي روايته الشهيرة " **1984** " ، تخيل أو الدولة الاشتراكية تستخدم البوليس بكثافة، ومجهزا بأشد وسائل القمع، وأن الدولة عبر أجهزتها تنصب الكاميرات في الساحات ومواقف القطارات والأماكن العامة لمراقبة الناس، ةفي روايته الأخرى **"حديقة الحيوانات " (Animal Farm)** بالغ في وصف الدولة التوتالية معتبرا أن المحاكم والسلطة مسخرة كليا بأيدي الطبقة المتسلطة. والآن تنصب الأنظمة الرأسمالية الكاميرات في كل مكان وتقنع الناس أن هذه لخدمتهم ...!

شخصيا عشت في دولة اشتراكية، لمدة 8 سنوات، لم أجد أي من هذه الملامح التي تحدث عنها الكاتب أورول حين تنبأ مما سيحدث، ولم أصادف طيلة تلك السنوات حادثا يعبر عن العنف والقسوة من جانب البوليس ولا الناس، فالاشتراكية تخفف بدرجة كبيرة من الميل للعنف بوصفها مبدأ للسلم الاجتماعي والعالمي بل كان رجال البوليس يحملون جعب المسدسات فارغة من السلاح، محشوة بالقماش، بل على العكس كانوا بالغي التهذيب واللطف والأدب، ويبالغون في خدمة طالب الخدمة. في حين بالعكس هذه المظاهر نشاهدها بكثافة في الدول الرأسمالية وبكثافة ...!

وأجد من المناسب أن أسجل ما حدث مرة بعلمي، أن سيدة ألمانية (في زمن ألمانيا الاشتراكية) تعمل في وسط ثقافي معين ومشهورة بدرجة ما، دخلت محلاً لشراء الأحذية، ووسوس لها شيطانها أن تسرق زوجا من الأحذية تلبسه وتغادر المحل، وخيل لها أن ذلك سهل جداً وأن مظهرها وربما شكلها معروف للناس، سيساعدها بأن تخرج بأمان. ولكن ما أن كانت على وشك المغادرة، أن وجدت نفسها أمام إحدى بائعات المحل التي طلبت الشرطة. وعندما أخذها الشرطة إلى سيارتهم وتقول كدت أن أموت خجلاً وعارا.. رغم أن الشرطة أخرجوها باحترام (بدون تقييد اليدين)، ومضوا بها إلى قسم البوليس (يسمى هكذا في ألمانيا / **Polizeirevier**)، وفي الختام، وبعد دراسة قضيتها، قرروا عليها حكماً، أن تملأ دفترا كاملاً بجملة " لقد أخطأت .. سامحوني " وتملأ كل يوم عدد من الصفحات، في قسم البوليس حضوراً، وتقول بعد عدة صفحات تعبت نفسياً، وقلت لهم لقد أخطأت، ولكني لا أستطيع مواصلة كتابة الجملة. فأعفيت من العقوبة ومن تبعاتها. واليوم المواقف والسجون مليئة بصبية وشبان لأسباب بسيطة ... وتسجل في قيودهم وتشهر بوجوههم في كل مناسبة ...!

العقوبة ليست انتقام، والشرطة ليست عدو للناس، الشرطة أداة شعبية لوقف الاعتداء على الناس، ولمنع الجريمة الجنائية والاقتصادية، أي منع الاعتداء على الناس وممتلكاتهم. ولكن أنظروا إلى مئات الأفلام في اليوتيب والأنترنيت عن مشاهد تستخدم فيها الشرطة الأمريكية والبريطانية وحتى السويدية أشد صنوف القسوة البالغة بحق متهمين لدرجة إطلاق النار من الأسلحة على متهمين أو مشبوهين والقتل بقضايا تافهة لا تستحق هذه الإجراءات العنيفة، كتجاوز إشارة مرور مثلاً. في الولايات المتحدة خاصة، فرجال البوليس عبارة عن وحوش آدمية .

كانت لدي إحصائية (فقدتها للأسف) عن عدد القتلى من ضحايا البوليس الأمريكي السنوية بإطلاق النار بتهمة **" نودي عليه بالوقف فلم يمتثل "** وهي أعداد تصيب بالصدمة لمن يطالعها. حتى الشرطة البريطانية التي كانت توصف بالاتزان والحصافة والمهنية، ولا يحمل أفرادها الأسلحة، عدا العصي، يرتكب اليوم أفرادها جرائم واضحة خلال العمل، ولا يلاقون العقوبة الرادعة، بدليل تزايدها. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالأمر، قاد وسيقود إلى كوارث، والسؤال لماذا لا يتم السيطرة على هذه الخروق. ثم أن هناك أمرا آخر مقلق، هو تفشي اليمين المتطرف في المجتمعات، بدرجة بلغ مداه إلى أجهزة الشرطة والأمن والجيش (في قوات النخب خاصة).

الدولة ينبغي أن تكون بعيدة تماماً عن الانصياع للغضب أو الفرح وبالتالي لردود الفعل. عدوانية البوليس وشراسة الحكومة لا تبعث مؤشرات طيبة، الحكومة تطبق القانون بواسطة الشرطة، وكما هو الترهل والارتخاء والتلكوء غير مقبول، كذلك الحماس ومزج الرأي الشخصي بالإجراءات مرفوض تماماً. وما نراه بشكل شبه يومي على شاشات التلفاز من شرطي يسحق عظام رقبة مواطن حتى الموت بدون سبب ودون أن يقاوم، وشرطي آخر يسحق فتاة شابة يوقعها أرضاً بنفس الأسلوب، وما هو سيئ جداً ومثير للإحباط، أن الشرطة الأوربية يقلدون زملاءهم الأمريكان في هذه التصرفات، والسويد المعروفة بأتزانها، تمارس الشرطة أعمالاً لا يمكن وصفها قانونية، وهذا يشير إلى قضية مؤسفة، أن الشرطة بوصفها جهاز مكلف بتطبيق القانون قد تسلل إليه اليمين وربما توصلت لمراتب قيادية فيه، والنزعات الاعتدائية، والتمتع بإظهار السطوة والقوة.

اليوم مسؤول كبير بدرجة رئيس جمهورية في دولة تعتبر نفسها عظمى (فرنسا) يقف وراء المايكرفون ويحرض علناً على الكراهية والحقد والانتقام، والعوازل ... ووزير داخليته يتدخل في طريقة عرض بيع اللحوم ..! أيحدث هذا في بلد التنوير ...؟ أم أنه يفعل ذلك لينال (بالأستجداء) أصوات اليمين المتطرف، هو فعلها على أية حال، وتحسب سلباً على النظام " الديمقراطي " وأكد نظرية أن لا ينبغي أن يتولى المسؤولية الأولى شبان طائشون في مقتبل العمر. وفي تبادل ناري للحديث بين الرئيس ترامب ومنافسه بايدن في آخر مناظرة بينهما (22/ اكتوبر) حول التمييز العرقي، قال جو بايدن إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "يصب الوقود على كل حريق عنصري". وقال ترامب عندما سئل عن الاحتجاجات المتعلقة بالعدالة الجنائية في الولايات المتحد ة : " **أنا أقل شخص عنصري في هذه الغرفة" (معنى ذلك الغرفة (البلد ـ الدولة) مليئة بالعنصريين ...! ياله من اعتراف مذهل ..!).** ورد بايدن قائلاً إن ترامب من بين "أكثر الرؤساء عنصرية في التاريخ الحديث" (لاحظوا كم هو دارج وسلس الحديث عن العنصرية في بلد كأميركا يتألف من كل الأعراق والأديان، والكل غرباء ومن أصول ليست أمريكية، بلد يتزعم الديمقراطية " لفضاً " ...!) .

ولكن لنستعرض الأمر بشكل أعمق، هل هذه المظاهر صدفة .. أو عرضية ..؟ لا بالطبع فما يحدث هو تراكم لانحدار وانحطاط ثقافي عام، ولكن هناك من يمارسها بوحشية وهمجية، وهناك من يمارسها بصورة مخففة ..! فهذا الشرطي، او الجندي الذي يرتكب جرائم حرب وحشية، ألم يدرس في مدرسة ابتدائية، وقبلها في روضة أطفال ..؟ ومدرسة متوسطة، ثم تأهيلاً متقدماً، وماذا تعلمه من قياداته ..؟ لذا تشيع بشكل متكاثف ظواهر وتربية الشراسة والقوة في المدارس (schulmobbing) وقد تحولت إلى مشكلة حقيقية، وتدرس في مناهج التربية والتعليم في الولايات المتحدة خاصة، وفي العالم الرأسمالي

عامة، وهي في نهاية المطاف حصيلة ضغوط اجتماعية واقتصادية وثقافية عديدة، وهذه هي بالضبط التي تقود إلى حوادث الإجرام المعروفة بالقتل الجماعي العشوائي (Running amok)، والتي تروع المجتمعات بين الحين والآخر، ولأن جذر التربية فاسد، وتتكرر في الولايات المتحدة وفي دول رأسمالية أخرى.

ولا تخلو ملاعب الرياضة أيضا من حوادث العنف، سواء بين المتفرجين، أو اللاعبين أنفسهم، وبعض تلك الشجارات دامية، ذلك لأن الرياضة ابتعدت كثيرا عن كونها نشاط إنساني نبيل، وأصبحت صناعة كاملة الأبعاد، تدر مئات المليارات، ويباع الرياضيون ويشترون كأي ماكنة وآلة إنتاج ..! وهكذا يبدو أن هناك سلسلة حلقات من المعايشة والتربية والتعليم التواصل والتدريب، وصولاً إلى عالم التنافس الذي لا يرحم، والخطأ يكمن في أكثر من مرحلة، وتبدأ بتقديري منذ الطفولة وعند أولى خطوات التربية. وأن هناك خللاً مهماً في أساليب التربية سواء في البيت، أو في رياض الأطفال والمدارس. **وأن ثقافة التحريض العنصري لا تلاقي مقاومة المقاومة، أو التثقيف المضاد ... بل تساهلا وتغافلا يبدو أحياناً أنه متعمد، فعندما تتطور هذه الممارسات من حوادث عابرة إلى ظاهرة ..لا شيئ يدور بالصدفة ..!** في ألمانيا يهتمون بشكل خاص بهذه الظواهر ويعملون بجد لأستصالها وخاصة من الدوائر الحساسة (الجيش والشرطة)، ولكني لا أعتقد أن ذلك يجري في بلدان أوربية أخرى.

إن ثقافة حقوق الإنسان هو شعار ولافتة سياسية، موجهة بوسائل الإعلام وغيرها، بالمزاج وبمعايير مزدوجة .. وقد غدا هذا أمرا مفهوماً بدرجة تامة. هل أصبح عدم تناول هذا الصنف من اللحوم مشكلة أو موضوعة تستحق مناقشات (بدرجة وزير) في حلقات عليا ... ؟ وهل أصبح ارتداء الحجاب مشكلة كبيرة تقود إلى الكثير من الاعتداءات في الشارع .. وهل تستحق هذه القضايا البسيطة، كل هذه القوانين والعناء ؟ لقد جرى تسخير القوانين ومشرعوها قبلوا أن يصبحوا رماح بيد المتطرفين، فمحكمة تتخذ موقفا رسمياً من إنسان لأنه يقبل أو لا يقبل المصافحة ..! حين أجازوا رسمياً السخرية من (س) على أنها حرية رأي، ولكنهم يعاقبون بأشد العقوبات مجرد إن شككت ب (ص) مجرد تشكيك ..!

الفاشية والنازية كانت مراحل (في العشرينات والثلاثينات) مرت بها بلدان (إيطاليا / ألمانيا) تحولت إلى مرحلة الصناعة المتقدمة وكانت هناك احتكارات رأسمالية عملاقة، ومعطيات قادت أن تقوم فيها حركات سياسية عنصرية متطرفة، فازت بالانتخابات واستلمت الحكم وقادت إلى كوارث. وبعد أن حل الدمار الكبير في الحرب العالمية الثانية، قررت هذه الشعوب أن لا تدع الفرصة لأفكار مدمرة أن تستولي على عقول الناس وتقودهم إلى تدمير سيكون أشد وطأة من التدمير الأول.

ترى لماذا النظام الرأسمالي يصبح عنيفا في ذروة تطوره، فثراء البلدان الصناعية الرأسمالية بلغ حداً خيالياً، ولكنهم بالمقابل تقتر هذه الأنظمة على شعوبها، فهناك حقاً اشتداد للتمايز الطبقي وفقراء ينامون على الأرصفة، وناس يأكلون من القمامة، وبشر يموتون متجمدين على الأرصفة في الشتاء القارص .. ففي الولايات المتحدة حين أقر الرئيس اوباما التأمين الطبي، هاجت الفئات العليا وماجت، وسرعان ما ألغيت في عهد الرئيس ترامب. ويدهش المرء حين يجد مدن أمريكية كبيرة لا تتمتع بمواصلات عامة أو حتى بمستوى مقبول، وهذا غير مفهوم بالنسبة حتى لأوربي قادم من الدول التي فيها خدمات عامة ممتازة كألمانيا وبريطانيا، وهذا بسبب قدم فكرة الخدمات والضمان الاجتماعي فيها.

الدولة الرأسمالية في ذروة تقدمها، قليلة التسامح، التضامن والتكافل الاجتماعي مفقود في المجتمعات، الدولة تظهر وتجسد أكثر فأكثر أنها تميل وتمثل مصالح فئات دون فئات ..! (حين قال ماركس أن الدولة أداة القهر الطبقي أعتقنا أنها مبالغة ...!) وحين يمارس بعض من مجانين المجتمع الرهاب (الفوبيا / Phobia) يتفاعل معهم قادة سياسيون، ورجال قانون ومجتمع، ويصبح الأمر حقا بحاجة إلى تأمل عميق ..... وقريباً ستنتقل ممارسة الفوبيا على صعيد أوسع، فهناك دولاً لا تطيق أن تسمع مكتسبات تقدمها دولة لا تحبها ... أو لا تفضلها، وتضع حدود لتقدم كل دولة حسب العنصرية والطائفية .. أو تريد أن ترغم

البشر على ثقافة وتقاليد وسياسات اجتماعية كما تراها .. وكما تعتقدها حتى يصل الأمر إلى درجة استخدام القوات المسلحة ... ترى كم بقى من فكر وممارسة الديمقراطية لم يشبع ضرباً وإهانة ...!

النظام الوطني القومي ممنوع ونحاربه كما فعلنا مع عبد الناصر وصدام حسين، النظام الإسلامي (المزمع إقامته) ممنوع ونقاتله، النظم كنظم الخليج، محاربة ويضايقونها ليلا نهار ... نظام كالسودان لا يرضيهم، والآن الجزائر نصب عينيهم .. مالعمل ...!

خلاصة القول :
ـ أدعك تتحدث بالقدر الذي لا يزعجني ..... وأن لا تخالف رأي في القضايا الأساسية ..! ممنوع أن تصبح قومياً، وممنوع أن تصبح اشتراكياً، وممنوع أن تصبح متديناً ...!
ـ أمنحك حق أن تختار، ولكن بين أثنين أو ثلاثة هم من نسخة واحدة والاختلاف بلون السترة، وفوق هذا أنا أختارهم لك ...!
ـ أسمح لك أن تصرخ بالقدر الذي لا يقلق منامي الهادئ ولا يزعجني حين أتناول طعامي، أو أقرأ كتاب أو حين اتفرج على التلفاز ..أو حين أحل الكلمات المتقاطعة ....!..
ـ أعطيك الحق أن تأكل وتشرب، بالقدر الذي لا تموت فيه من الجوع لأني بحاجة لك أن تعمل لي، وتغسل سيارتي، وترتدي الثياب العسكرية لكي تدافع عن مصالحي ..! ..

هذا عصر يبدو أمامه عصر الاستعمار القديم ... رحمة ومرحمة ...!

سابعاً : ماذا تبقى من ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية

دون ريب أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت في عهد الرئيس ترامب مرحلة جديدة، لا يمكن وصفها مطلقاً بمرحلة صعود، بل هي وفق مؤشرا عديدة، في هبوط، وتراجع. والحق أن هذا التراجع لم يبدأ في عهد ترامب، فعملية التراجع تدور منذ ولاية الرئيس أوباما وربما حتى قبله، إلا أن الرئيس أوباما وهو المتعلم الأكاديمي تمكن ببراعة من ضبط التوازن لكي لا يبدو التراجع ظاهراً شاخصاً، ومتسارعاً، ولست ممن يضعون على كاهل الرئيس أسباب النكوص والتراجع، فالإدارة الأمريكية لها طبيعة عملها لصرف النظر عن أسم الرئيس، وانحداره السياسي (تقريباً) الفرقة الموسيقية (عناصر وقنوات الإدارة الأمريكية تعزف) و الرئيس يلعب دور قائد الفرقة (**conductor**)، وربما تلعب قدراته العقلية وثقافته دوراً في القرارات، وفي خياراته، إلا أن دور الرئيس بموجب القانون، والتقاليد السياسية ليس الحاسم في القرارات المصيرية الكبرى.

لماذا تتراجع أميركا ...؟

الولايات المتحدة دولة عظمى بلا شك، ولمن يعرف أميركا جيداً، وسبق له زيارتها، يعلم أنها دولة عظيمة بكل معنى الكلمة، اقتصاد عملاق (أفضل أقتصاد في العالم)، مستوى تعليمي راق جداً (أفضل 10 جامعات في العالم، 8 منها أمريكية)، أقوى جيش في العالم (الوحيد القادر على التدخل في أي بقعة في العالم خلال ساعات)، ثم أنها أقوى كيان سياسي دولي تسيطر على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كافة. فلماذا إذن تتراجع ..؟

لا شك أن نتيجة كبيرة كهذه لها محصلة أسباب وعوامل، منها الموضوعية (الخارجية)، ومنها الذاتية (الداخلية) وأن عملية تفاعل ليست قصيرة الأمد قد أستغرقتها حتى بلغت هذه النتيجة الكبيرة. وليس هذا فحسب، بل أن الولايات المتحدة بلد يضم عدداً هائلاً من العلماء، وشخصياً قرأت منذ عقود كثيرة (منذ مطلع الثمانينات) أعمالاً وتقارير علمية لأساتذة وعلماء ومعاهد، تنبهه الحكومة الأمريكية من مخاطر الكارثة المقبلة، ومن ذلك مثلاً تقرير يحمل عنوانا مخيفا " أمة في خطر (**A nation in danger**)، وأخرى غيرها، تنذر وتحذر من مخاطر الانهيار الأمريكي، والانهيار بالطبع له شكله الاقتصادي والاجتماعي الفلسفي قبل كل شيئ .. أن تنهار المرتكزات (**fundament**)التي تمثل قوام وجود الولايات المتحدة ككيان.

الولايات المتحدة هي عبارة عن تجمع شعوب، التجأوا إلى هذه المساحة مع القانعة التامة أنهم ليسوا أصحاب هذه الأرض .... حسناً، جاء الجميع إلى هنا لاجئين من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن تميز طائفي وعرقي، ليؤسسوا كياناً يقدس حرية الفرد، وإنتماؤه العرقي والديني والسياسي، في توليفة يطلق عليها (الديمقراطية الغربية)، في جوانب منها تبدو غير مقنعة، ولكنها من جانب آخر تفتح الأبواب والشبابيك مفتوحة على مصراعيها للنجاح لكل من يريد أن يثبت كفاءته، وهكذا نشأ مجتمع الولايات المتحدة الذي ضم من كل شعوب الأرض، بما قيهم الرئيس ترامب نفسه، الذي جاءت أسرته مهاجرة من ألمانيا إلى كندا ثم الولايات المتحدة وامتهنت المهن الوضيعة جداً، ولكنها نجحت أخيراً، في تحيق نجاح اقتصادي، أهلها لنجاح سياسي، وترامب نفسه نتيجة كفاح شخصي، صنع من نفسه ملياديراً من العدم قبل أن يكون رئيساً ، ولكنه اليوم يريد أن يقلص من مساحة تلك الحريات.

قرأت مرة في بداية عصر تفكك الاتحاد السوفيتي (وليس انهيار) مثلا يشبه الموقف قطاران ثقيلان يسيران بسرعة هائلة، واصطدما ببعض وجهاً لوجه، القطار الأمريكي قوي تحمل الصدمة، أما القطار السوفيتي فلحقت به خسائر، آثر بعدها الانكفاء بهذا القدر وتصليح ما تسببه الاصطدام. ولكن القطار الأمريكي بدوره لم يخرج سليما متعافيا من الاصطدام، ولكنه مضى يكابر ويحاول أن يلعب دور السوبر باور رغم جراحه، يتدخل هنا، ويغزو هناك، ويلعب ألعاباً مكلفة، فكانت النتيجة أنه :

1. **التراجع الاقتصادي :** أثقل الاقتصاد الأمريكي بالديون والعجز، وتراجع في البنى الارتكازية **(Infrastucture)**، وتراجع في مستوى التعليم، وهوة في التمايز الطبقي، واحتداد الشعور بالحرمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحين حاول الرئيس أوباما أن يصدر قانون التأمين الطبي (مشابه للتأمين الطبي الأوربي)، جرى التفاف على المشروع وأفرغ من فحواه، فزاد من احتدم الموقف الاجتماعي / الطبقي. إذ جرى في عهد دونالد ترامب إلغاء لقانون الرعاية، وهو قانون كان يوّفر الرعاية الصحية بأسعار معقولة على الطريقة الأوروبية، بل أعلن بداية 2020 أنه سيخفض ميزانيات برامج الرفاه الاجتماعي كبرنامج "ميديكير" الموجه لكبار السن، إن فاز في ولاية جديدة، لأجل خفض عجز الميزانية الفيدرالية، ، اقترح ترامب تقليصًا بحجم 1.6 تريليون دولار على الرعاية الاجتماعية مستقبلا، بينها 451 مليار على "ميديكير.". وأن الكثيرون من الأمريكيين أنهم قد بدأوا بالتخلي عن العلاج الضروري بسبب ارتفاع التكاليف.
2. **الفقر والصحة** : وبالمقارنة مع كل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2017، حلّت الولايات المتحدة في آخر القائمة كثاني دولة تملك معدلات فقر مرتفعة (الأخيرة إسرائيل)، بنسبة 17.8 % من مجموع السكان، أي أنها أسوأ من دول تتلقى مساعدات أمريكية كالمكسيك وتشيلي، وتشير إحصائيات "ستاتيكا "التي تشير إلى وجود 38 مليونا في أمريكا تحت خط الفقر، والفئات من الأصول الأفريقية هي في الغالب تقع في حالة الفقر. وجاءت كورونا لترفع من معاناة الأمريكيين السود، إذ أدى هذا الوباء إلى وفيات أكثر في صفوفهم، والمثال من ولاية إيلينوي التي لا يمثل فيها السود سوى 14بالمائة لكنهم يمثلون 42 بالمائة من الوفيات .وتتحدث عدة تقارير عن أن الأحياء الفقيرة حيث يقيم الأمريكيون من أصل أفريقي تملك مستشفيات أقل جودة ولديها عدد أقل من الأطباء. ولا تحصص من الناتج المحلي إلا القليل للغاية (ولا يكفي) لبرامج الرعاية الاجتماعية ومساعدة الفئات الهشة. وعدم وجود تأمين طبي عام في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فالتأمين الطبي يقتصر على أصحاب الدخول العالية والأثرياء يمكن أن يمتلك تأمينا صحيا. وطبقا لدراسة صادرة في 2018 لم يكن لدى 11.5 % من الأمريكيين السود يملكون تأمينا صحيا، وتصل هذه النسبة بين الأمريكيين البيض إلى 7.5 % فقط. أضف إلى ذلك أن نظام الصحة الأمريكي هو الأعلى كلفة في العالم.
3. **تنامي نزعات اليمين :** بسبب تنامي النزعات اليمينية المتطرفة، تتكاثف العنصرية وتتسلل إلى أجهزة الدولة ولأجهزة الشرطة تحديداً. وبحسب تقارير منظمة مراقبة الشرطة الأمريكية فى واشنطن تشير إلى أن المنظمة تستقبل في اليوم من 8 إلى 10 حالات تعذيب من الشرطة الأمريكية تجاه مواطنين سود سواء كانوا مجرمين أو مشتبه بهم. وكذلك تفيد هذه التقارير بوجود

تمييز عنصرى داخل السجون الأمريكية، حيث يصل عدد المسجونين بسبب العرق إلى أكثر من 60% من إجمالي المسجونين داخل الولايات المتحدة، كما أن هناك من يقبع داخل السجون دون تهم أو محاكمة مسبقة.

4. **العنف المفرط** الذي تمارسه أجهزة الشرطة الأمريكية، وتطلق الشرطة الأمريكية النار فوراً بقصد القتل، عند أول عدم استجابة بالوقوف والتفتيش المؤلم والمهين، وتشير الإحصاءات الحكومية أن الشرطة الأمريكية قتلت عام 2017 1147 أمريكياً، نسبة كبيرة منهم من السود، وتعتبر الشطة الأمريكية أن المخالف للمرة الثانية يستحق السجن بين 5 إلى 10 سنوات حتى لو كانت مخالفته تافهة، وهذه موجهة أساساً للسود، وللمواطنين من أصول لاتينية أو آسيوية.
5. **ثغرات في نظام العدالة :** وهذا يستتبع الإقرار بوجود خلل وثغرات في نظام العدالة الأمريكي، ما يخصّ السجون، إذ يصل عدد السجناء في البلاد إلى حوالي 2.3 مليون حسب أرقام 2020، فيما تشير إحصائية من عام 2017 أن نسبة التعبئة في السجون بلغت 99.8 %. وسبق للمرشحة الرئاسية هيلاري كلينتون أن صرّحت عام 2015 أنه بينما يعيش أقل من 5 % من سكان العالم في الولايات المتحدة، تملك البلاد تقريبا ربع سجناء العالم) احتسبت الواشنطن بوست النسبة وهي 22%.و يشير تقرير الجريدة ذاتها أن ارتفاع أرقام السجناء لا يعود لارتفاع الجريمة، بل لتغيير القوانين والسياسات الخاصة بالجريمة. وهو ما يؤكده يشير إلى أن 74 % من المحكومين بالسجن النافذ كل عام لم تتم إدانتهم بعد .بعضهم يستطيع الخروج بكفالة، والبعض الآخر لا يملك المال لدفعها ما يجعله يبقى وراء القضبان. ومن المفارقات الأمريكية أن 13 ولاية لم تحدد السن الأدنى لمحاكمة القُصر، ما أدى إلى محاكمة أطفال بعمر 8 سنوات في عدة ولايات.
6. **معالجة الخلل** : يرى بعض الباحثين أن إخفاق الحكومات الأمريكية المتعاقبة في معالجة الاختلالات الاجتماعية يعود إلى طريقة تشكيل الدولة التي ركزت على تقليل التدخل المركزي في المجال الاجتماعي. ويعود كذلك إلى طبيعة البلاد المكونة من 50 ولاية، إذ إن "كل ولاية تعمل كأنها جمهورية قائمة بذاتها، ما يجعل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية تختلف من ولاية لأخرى، لكن المسؤولية الفيدرالية مهمة في تقديم الدعم المالي للولايات الفقيرة، وفي وضع تشريعات مركزية لا يمكن للولايات تجاوزها، وهو ما يعتريه الكثير من التقصير.". في السنوات العشر الأخيرة كان متوسط الدخل للأمريكيين السود في الولايات المتحدة الأمريكية أقل بنسبة 20 إلى 25 % من متوسط دخل مواطنيهم البيض. وفقط القليل من السود من عائلات فقيرة ينجحون في الخروج من هذا الوضع. فالأمريكيون السود ذوو الآباء الذين يحتلون الخمس الأخير في سلم الرواتب يرتقون وظيفيا إلى مراتب الدخل الأعلى فقط بنسبة 50 % مقارنة مع الأطفال البيض كما كشفت عن ذلك دراسة لمؤسسة بروكينز.
7. **إنعدام المساواة :** تجذر وتعمق عدم المساواة واشتداد الفجوة الاجتماعية، تبلغ لدرجة أن قاض أمريكي يصرح **" أن يكون المرء أسوداً ليس سبباً لقتله "**. ومن أشكال التميز أن المواطن الأسود لا ينال الوظائف الجيدة حتى لو كان يمتلك تأهيلاً مماثلاً للأبيض. ومنذ صدور قانون الحقوق المدنية عام 1064، أصبح الأمريكيون من وجهة نظر القانون متساوون في الحقوق، ولكن الأمر هذا محض نظري، وما تزال الغالبية من السكان البيض تتمتع (كمتوسط) برفاهية وتكوين أعلى ورعاية صحية أفضل. وتتداخل العناصر ببعضها، فهناك ارتباط بين مقر السكن والصحة والتعليم، إذ يعيش السود في الغالب في أحياء بها نسبة تلوث مرتفعة للهواء، وليس بمقدورهم شراء غذاء صحي، فهم يأكلون في الغالب الوجبات الجاهزة المجمدة. وهذا سبب رئيسي في إصابتهم في الغالب بأمراض مزمنة. والأمريكيون السود يعانون بنسبة مضاعفة مقارنة مع البيض من مرض السكري. والوضع الصحي السيء في المتوسط ينعكس في فرص حياة أقل. وهذا ما يتضح من حقيقة أن الأمريكيين السود يموتون بنسب أكبر نتيجة وباء كوفيد 19 بسبب الرعاية الصحية السيئة في أحيائهم.
8. **عنصرية بنيوية :** تشير مجموع المعطيات والمؤشرات، إلى عنصرية بنيوية لها تقليد طويل في الولايات المتحدة الأمريكية. فعندما اعتمدت الحكومة في 1935 التأمين الاجتماعي، استثنت عمال الزراعة والخدم في البيوت والعمال اليوميين، وهي مجموعات مهنية بدخل متدني تكون فيها

النسبة الكبرى للأمريكيين السود، أو للاتينيين والآسيويين. وكمثال على ذلك في سياسة مكافحة المخدرات: " حيث ارتكاب جنحة تعاطي المخدرات من قبل السود تلقى عقوبة أشد من تناول المخدرات الاصطناعية التي تُستهلك بالمقام الأول في مناطق البيض". وهذا سبب تعرض السود لدخول السجن بمعدل ثلاثة أمثال مقارنة مع البيض ما يؤثر على فرص التعليم والتطور المهني. لذلك فإن أسباب التمرد والثورة هي كامنة ومتواصلة، سيستمرون الأمريكيون السود، وربما ستلتحق بهم أقليات عرقية أخرى، في عدم المشاركة في الرفاهية الأمريكية وبمستوى معيشي أقل من البيض، وقلما ستكون لهم إمكانيات الترقي وسيكونون مجبرين على إرسال أطفالهم إلى مدارس سيئة، ونادرا ما يتوفرون على تأمين صحي، وسيكون لهم متوسط عمر أقل وسيزج بهم بسهولة وبسرعة ولفترات أطوال في السجون ـ فقط لأنهم ليسوا بيض. وليس هو الحال، كما كتب أحد المعلقين بأن السود يحتجون بالعشرات في المدن الأمريكية، لأن لهم الشعور بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. بل هم كذلك.

9. بسبب الوضع الاقتصادي المتراجع، تقلصت " المساعدات الأمريكية " وكانت الولايات المتحدة تستخدمها كسلاح سياسي / اقتصادي.
10. اهتزاز الزعامة الأمريكية للعالم "الحر" الرأسمالي، وتراجع إداءها لأسباب اقتصادية، وتورطات سياسية في أماكن شتى في العالم، وبالتالي تراخي التحالف بين "ضفتي الأطلسي" وهي القاعدة السياسية المؤسسة لحلف شمال الأطلسي "الناتو". فقبل نحو 15 عاماً، وقف وزير الخارجية الألمانية في البرلمان مطالباً بعض النواب تخفيف لهجتهم المعادية للولايات المتحدة، قائلاً " يجب أن لا نسمح لأنفسنا أن تسري بيننا موجة عداء للأمريكان ". تقدم وكالة الأنباء الألمانية تصريحات وزير الخارجية " **وزير الخارجية الألمانية يشجب تهديد ترامب باستخدام القوة ".**

وأدناه نص مقتطع من وكالة الأنباء الألمانية (DW) حول الأحداث الأمريكية:

" بإمكان الرؤساء الأمريكيين إعطاء الأوامر إلى أكبر جيش في العالم، لكن لا حول ولا قوة لهم أمام العنصرية اليومية تجاه مواطنيهم .وبالطبع وجب عليهم نبذ الظلم وإبداء التفهم لضحايا عبث الشرطة ـ وحدها فقط من أجل عدم شحن الغضب والمشاعر. والرئيس ترامب يفشل ، كما هو متوقع حتى هنا بشكل فظيع. فالرئيس ليس أمام أعينه إلا إعادة انتخابه، ويعتقد أنه بإمكانه بواسطة الكلمات الحماسية تحقيق نقاط لدى الناخبين البيض. وسيكون من السيئ بما فيه الكفاية للولايات المتحدة الأمريكية إذا نجحت حساباته.

وحالة جورج فلويد للأسف ليست حالة استثنائية. يوجد آلاف الحوادث المشابهة .والأحكام المسبقة تجاه السود لا توجد فقط في صفوف رجال الشرطة والمدعين أو القضاة، بل أيضا عند المعلمين وأرباب العمل. إنها العنصرية اليومية التي تُوجه ضدها الاحتجاجات. وبما أنها موجودة في الحياة اليومية، فإنه من الصعب محاربتها. ومنذ سنوات يطالب حقوقيون بتكوين أفضل لرجال الشرطة الأمريكيين .ومنذ عقود يطالبون بمراقبة مستقلة لعمل الشرطة والمدعين وفرض قوانين صارمة لحيازة السلاح. ولم يحصل إلا القليل إلى حد الآن. "

الاضطرابات في الولايات المتحدة الأمريكية تنال حيزا في تعليقات صحيفة "غازيتا فيبورتشا" البولندية اليسارية الليبرالية:

"أمريكا تحترق. والحكام يضربون الاحتجاجات بقساوة أكبر. ويبحثون عن متهمين .والرئيس دونالد ترامب الذي يجب عليه في مثل هذه الأوقات حث السكان على الهدوء والوحدة يلقي باللوم على من يصفهم باليساريين الراديكاليين في ممارسة العنف في الشوارع. ورسميون في ميناسوتا يشيرون في المقابل إلى فوضويين وعنصريين بيض ومتطرفين غير معروفين... وفي هذا الغضب المتأجج تتضافر سنوات من الإذلال الذي يعاني منه الأمريكيون من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا أرادت أمريكا

تفادي هذا النوع من المشاهد في المستقبل، فعليها أن تتغير. يجب عليها أن تعاقب الساديين داخل الشرطة ومكافحة العنصرية وتبدأ في إلغاء التناقضات الاقتصادية."

وبشأن الاضطرابات في الولايات المتحدة الأمريكية كتبت صحيفة "فولكسكرانت" الهولندية تقول:
"بنزعاته الغاضبة المستمرة تجاه خصومه السياسيين وإهاناته وهجماته ضد الصحافة أوجد دونالد ترامب أجواء مسمومة يعيش فيها الأمريكيون باستمرار في حالة حرب .وبذلك لم يعد المعارضون السياسيون الآن بشرا لا نتقاسم معهم نفس الأفكار، بل خونة وأعداء. ولذلك تصعب عليه الآن استخدام كلمات المصالحة الضرورية حاليا. الانقسام والكراهية هي الوقود الذي يقود به ترامب حملته من أجل إعادة انتخابه. والمزيج بين وباء كورونا وانهيار الاقتصاد والاضطرابات السياسية لا يبدو بالضرورة طالع موات لترامب."

إجمالي وأستنتاجات :
والسؤال الأعظم هنا، هل حقاً لم تتمكن الولايات المتحدة الزاخرة بالخبرات السياسية والإدارية والعلمية التي تمتلكها من عدم إيجاد حل لفيروس العنصرية، بل هو يتفاقم تحت القيادات اليمينية الأمريكية ولا سيما في أوساط الحزب الجمهوري منذ عهد الرئيس بوش الأب، وأبنه والرئيس ترامب. فيما تثار نزعة فيها عودة للبيوريتانية (Puritans)، وحديث عن منظمات سرية، تحكم من وراء الستار، ويطلق الرئيس ترامب بين الحين والآخر نداءات يمكن اعتبارها عنصرية، بمحتوى سياسي / اجتماعي كتلك التي تطلقها أحزاب وحركات اليمين الأوربي في: ألمانيا، هولندة، فرنسا، النمسا، وفي مسار تطور محتمل كهذا، ربما ستبلغ درجة معاداة الأجانب، والديانات الأخرى، كما هو الحال عند أحزاب اليمين الأوربي، واليوم يشارك الكثير من البيض تظاهرات الاحتجاج، لدواع وأسباب إنسانية وثقافية، واجتماعية، آنذاك سينقسم المجتمع الأمريكي طولاً وعرضاً وهذا هو ما حمل وكالة الأنباء الألمانية من وضع عنوان لإحدى نشراتها الإخبارية من " الاحتجاجات " " الثورة "، " تمرد " وكان عنوان نشراتها **" العنصرية والانقسام والحملة الانتخابية.. "أمريكا تتفكك ؟ ".** ليس من المحتمل أن تسقط التظاهرات النظام الأمريكي المؤسس قانونياً على القوة البوليسية، بحيث يقتل الشرطي المواطنين دوم مساءلة، ولكن بالمقابل ستنتهي أمريكا كقوة أخلاقية كما أعتبرها العالم ذات يوم وتتحول إلى نظام يحكم بالقوة الغاشمة مثله مثل بلدان العالم الثالث (مع الفرق الشكلي لا الجوهري).

الرئيس ترامب أطلق (16 / حزيران – يونية / 2020) تصريحاً يهدد فيه أي فريق رياضي بكرة القدم الأمريكية أو أي رياض آخر، يتخذ وضع البروك رمزاً للاحتجاج، سوف يحرم من مزاولة الرياضة، ويخسر الفريق المباراة، والغريب أن الولايات المتحدة، على الصعيد الرسمي ووكالاتها، والأفق الإعلامي العالمي العريض، تعتبر نفسها حامي حقوق الإنسان، وإذا كان هذا هو حال الإنسان في داخل أميركا، وفي خارج أميركا يندر أن تجد شعباً لا تحمل جلودهم آثار القنابل والتعذيب الأمريكي، وهنا يحق لنا حقاً أن نطلق اليوم التساؤل : **" ماذا تبقى من ديمقراطية الولايات المتحدة ....؟ ".**

(الصورة : متظاهرون ومحتجون من فئات أمريكية شتى "لاحظ المحتجون كلهم بيض")

ثامناً : العولمة أعلى مراحل الإمبريالية

في مطلع هذا القرن كتب فلاديمير لينين احد أهم كتبه " الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية "، وأدركنا بعد التجربة إن الولوج في عالم دراسات وأبحاث الرأسمالية والاقتصاد السياسي ، يحتم فعلاً دراسة هذا العمل.

وكنا قد قرأنا هذا الكتاب غير مرة ثم تناولناه بدراسة معمقة، ومن المثير للدهشة أني قرأت مرة مقابلة مع العالم الفرنسي بيير جاليه، أكد فيها أن الفكر العالمي لم ينتج عملاً يماثل كتاب لينين في أهميته، ثم أن أستاذاً ألمانياً معروفاً (بروفسور دكتور رئيس قسم في الاقتصاد)، نصحني أن أدرس مجدداً هذا الكتاب وباللغة الألمانية، ومن المدهش مرة أخرى أن اكتشف بنفسي، أنك تكتشف في هذا الكتاب من تشخيص وإشارات وتحليل ما لا تجده في أعمال أخرى، حتى في أعمال أساتذة كبار أمثال يوجين فارغا، وتوماس سنتش، وأوسكار لانجة.

ولكن أمور كثير تغيرت، أو ينبغي تطويرها، أو تعديلها الآن بعد أن دخل الرأسمال العالمي مرحلته الإمبريالية الجديدة بما في ذلك دراسة ظواهر جديدة في نظام الإمبريالية الجديدة، التي يطلق عليها تلطيفاً بالعولمة. فالولايات الأمريكية المتحدة لا تخفي ضيقها وتبرمها من تسميات وأوصاف كالإمبريالية مثلاً،

فقد حدث أن تقدمت وطالبت بنفسها وبمذكرات رسمية، من دول ومؤسسات عدم استخدام هذا المصطلح، وبلهجة لا تخلو من التهديد، ورأس الحكمة عند البعض مخافة أمريكا، واليوم شجاعة أن تقول أن هناك إمبريالية، وقد يتطلع إليك شزراً بعض من كانوا في مقدمة المتظاهرين وحاملي اللافتات .. يوم كان هناك أستعمار وإمبريالية ..

لذلك شاع مصطلح جديد (العولمة) وهو تلطيف لنمط جديد من الإمبريالية افتتحته الولايات المتحدة الأمريكية، بمؤشرات :

* نهاية القطبية الثنائية.
* دخول الرأسمال العالمي في مرحلة دولنة كثيفة غير مسبوقة للاقتصاد.
* تنامي مؤشرات لمشكلات مستقبلية في الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي.
* صياغة أهداف وهمية لإخطار خرافية أو مبالغ بها، أنتجها (مفكروا) الرأسمالية لخلق حالة من الاستنفار والتعبئة في صفوف العالم الرأسمالي من جديد خلف دباباتوجيوش وبنوك تقودها الولايات المتحدة لاحتلال العالم.

ويتبارى (مفكروا)، وشركات العلاقات العامة ومنتجوا الأفلام وكتاب وصحفيين ممن اعتادوا تأجير أقلامهم من العاملين بالقطعة، وربما حتى رؤوسهم، وكل يدلو بدلوه بصرف النظر عن أسئلة أخرى يطرحها مشاغبون ومثيري الفتن !! فالمسألة أولاً وأخيراً بزنس ! وقد يصارحك بعضهم القول، بأنهم كسبة على باب الله لا أكثر ولا أقل، والقناعة كنز لا يفنى ! وأنا أعلم ... أقول أعلم .. أن هناك من الكتاب والصحفيين يشتمون بأجرة، ويمدحون بأجرة ... وأعرف صحفيين يشتمون الجهة الفلانية، على أمل أن تقوم تلك الجهة (دولة) بإسكاتهم وذلك بملأ أفواههم دولارات ..!

ومن أبرز ظواهر وملامح الإمبريالية الجديدة، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود معسكراً جراراً لا نظير له في تاريخ العالم وهي في قمة قوتها سياسياً، إذ حولت الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى مقهى للكسالى والمتكاسلين، وتحصل على ما تشاء بتراب الفلوس، واقتصادياً تتمتع بقوة مالية تبيح لها خوض المغامرات دون أن تخشى شيئاً، أما على الصعيد العسكري فتنفرد بحق امتلاك ما تشاء من أسلحة، و لكنها وهذا الانكى، أنها تستخدمها جهاراً نهاراً ليس في حقول تجارب، ولكن في أجساد وأوطان عباد الله ، ومنها وطني العراق. كما استخدمت في أجسادنا رجالاً ونساء وشيوخاً وأطفال اليورانيوم المنضب، وأصناف من أسلحة ربما البعض منها لا يزال سرياً.

اليوم هناك مصطلحات محظور عليك أستخدامها، ومنها الإمبريالية ... ولكن أشتم ما شئت (القومجية) وأخف قليلاً (الاشتراكية)، و(الوطنجية) اليوم يوم ترويج شعارات ومصطلحات دينية طائفية لأنها تفرق ولا تجمع، لأنها جعجعة بلا طحين، كلام فاضي يضر ولا ينفع ...

ماذا يعني عصر العولمة

لا بد من عودة إلى الوراء وتحليل جذور قيام أسس المجتمع الدولي، الذي أفضى في مضاعفاته اللاحقة إلى عصر الحرب الباردة، الذي آل إلى تخلي الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية عن المنافسة وإخلائها الميدان لصالح الولايات المتحدة ليقوم بالتالي ما يصطلح عليه بالعولمة Globalisation.

من أجل فهم هذا المصطلح الهام، وبالتالي ليصبح بالإمكان تعريفه وإيضاح أبعاده، لنعد إلى عصر الثورة الصناعية قد قادت إلى عصر الاستعمار الذي كان قائماً بصفة رئيسية على الاحتلال المباشر وممارسة سياسة الضم والإلحاق، أما والاستعمار الجديد Neo Colonialism كان تعبيراً صادقاً عن تطور الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية وانتقالها إلى مرحلة استعمارية متقدمة تمثلت باتحاد سلطة الدولة مع

الاحتكارات وسلطة رأس المال المالي، وصيرورتها متربولات عملاقة للاحتكارات الرأسمالية العظمى اتحدت مع سلطة الدولة وأقامت النظم الإمبريالية.

وقد استفادت الرأسمالية الأمريكية من عوامل عديدة لتصبح بالتالي مركزاً رئيسياً من مراكز رأس المال وكانت قد وجدت في الحرب العالمية الأولى الفرصة الذهبية لتصدير رأس المال إقراضاً واستثماراً أو كمبيعات لسلع وبضائع جاهزة ومنتجات زراعية. لذلك فأن الدور الأمريكي برز بصفة خاصة بعد مؤتمر باريس في أعقاب الحرب العالمية الأولى وإعلان مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون، وبشكل متزايد ابتدأت الولايات المتحدة تطرح نفسها طرفاً دولياً مهماً على مسرح العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن ذلك لم يكن يعني بعد أفول مجد الدول الاستعمارية القديمة، إذ كانت القوة العسكرية لبريطانيا وفرنسا(بصفة عامة) لما تزل بعد مؤثرة وكانت مستعمراتها في مختلف القارات تمدها بأسباب النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري.

أفرزت الحرب العالمية الأولى عنصراً جديداً ومهماً للغاية وسوف تتزايد أهميته على مسرح السياسة الدولي في المراحل اللاحقة، تمثل ذلك بظهور دولة الاتحاد السوفيتي، ومع أنه ما زال مبكراً الحديث عن قوة وتأثير الاتحاد السوفيتي الفعال في السياسة الدولية، بسبب حملات التدخل ومحاولات العزل والحصار التي كانت تقوم بها الدول الرأسمالية ضد الدولة الاشتراكية الحديثة، إلا أن باكورة أعمال تلك الدولة تمثلت بخطوة كبيرة في الانسحاب من الاتفاقية الثلاثية حول تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية التي كانت تضم روسيا ـ فرنسا ـ بريطانيا، والتي أضحت بعد الانسحاب الروسي تدعى باسم اتفاقية سيكس/ بيكو، وفي الثلاثينات كان قد أشتد عودها لتدعم بقوة الجمهورية الأسبانية بوجه القوى الفاشية الأسبانية المدعومة من الفاشية الألمانية والإيطالية.

ومع أن الرأسمالية كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي كعدو يجب الاتحاد ضده، إلا أن الصراعات بين المتروبولات الرأسمالية في نفس الوقت كانت عملية لا تعرف التوقف، فالرأسمالية كطبيعة لا تعرف شيئاً سوى التوسع، بل هي تحتضر ثم تموت ما لم تمارس التوسع. وقد تسعى الأقطاب الرأسمالية إلى تنسيق فعالياتها كي لا تصطدم ببعضها وتجنب ما قد ينجم عن هذا الاصطدام من آثار مروعة، وقد تعقد تحالفات وائتلافات، وقد تتفق فيما بينها على هذا الأمر أو ذاك في هذه المرحلة، وتعقد المؤتمرات والاتفاقيات وتتقاسم فيما بينها(المصالح)، ولكن هذه الترتيبات ليست نهائية، وعندما يصل التنافس ذروته حيث لا محل في القمة سوى مقعد واحد، آنذاك سوف تسعى الأطراف المتنافسة إلى احتلاله، وتنهض تحالفات جديدة، وتدور صراعات يمكن أن تتطور في أي لحظة إلى صراع مسلح، عندما يبلغ التناقض نقطة لن يكون بوسع نظام العلاقات السائد استيعابه، ويبلغ التناقض في المصالح درجة لا يمكن السكوت عنها، يتطور ذلك الصراع إلى درجته المسلحة بصرف النظر عن الخسائر فالأمر يدور حول كل شيء أو لا شيء، فتاريخ الحروب في العالم تشير أن الحروب هي حرفة رأسمالية.

وكانت النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى عبر معاهدة فرساي، وضعت على كاهل الدول الخاسرة للحرب(ألمانيا خاصة) تبعات ثقيلة(أجبرت ألمانيا على دفع تعويضات تقدر بحوالي 120 مليار مارك ذهبي، وهو يفوق قدرة الاقتصاد الألماني المحطم)، ولم تكن هذه سوى بوابة للعبور إلى تناقضات جديدة تمثلت كالعادة في التوسع، فالإيطاليون الذين خرجوا من الحرب العالمية الأولى دون مكاسب تذكر، اختاروا في الحرب العالمية الثانية التحالف مع ألمانيا، حيث توصلوا إلى صياغة تصورات جديدة للعلاقات ومناطق النفوذ والمكاسب في أوربا والعالم.

ومع أن الرأسمالية بجناحيها: (الديمقراطي) والفاشي، كانتا معاديتان للاشتراكية، إلا أن الفاشية أرادت أن تنفرد بكل جبهة، فالاتحاد السوفيتي رأى في الحرب أنها صراع يدور بين الأقطاب الرأسمالية على أعادة اقتسام للعالم، فيما كانت وجهة نظر الرأسمالية انتهازية. فأميركا قالت إن طحن الألمان النازيون الاتحاد السوفيتي فذلك خير، وإذا هزم السوفيت الألمان فهو خير كذلك.

فالحرب العالمية الثانية، هي إذن وليدة الحرب الأولى ومقررات مؤتمر فرساي حيث تناهبت الدول المنتصرة ممتلكات الدول المندحرة بل وقطعت أوصالها وأثخنتها بالديون الثقيلة والنزاعات الداخلية التي قادت إلى أزمات وصراعات محلية.

الحرب الأولى نتج عنها أيضاً، ثورات دموية في المجر وجيكوسلوفاكيا، وفي ألمانيا نفسها، ثم في تركيا العثمانية، ثم شهد العالم ولادة أول دولة اشتراكية في العالم(الاتحاد السوفيتي)وما رافق ذلك من صراعات داخلية وحروب تدخل خارجية عليها، بيد أنها (الحرب الأولى ونتائجها النهائية ووثائقها) خلقت ظروفاً ومقدمات لحرب أخرى، إذ أوقعت ألمانيا ضحية لعقوبات قاسية كما أن إيطاليا التي وقعت في قبضة الفاشية، تقدمت لتنال نصيبها من المغانم وهي تطمح لإحياء الإمبراطورية الرومانية في التوسع وحيازة المستعمرات وامتلاك القدرة على التأثير على الأحداث، منها تدخلها في الحرب الأهلية الأسبانية / 1939 1936ومغامراتها الاستعمارية في أفريقيا: ليبيا، تونس، الحبشة، الصومال، فوجدت خير حليف لها في الفاشية الألمانية التي كانت تسعى بدورها إلى أعادة ترتيب الأدوار في أوربا، وإنهاء التزامات مؤتمر فرساي والتوسع لإحراز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري سواء في أوربا أو الحصول على مكاسب وامتيازات في أرجاء أخرى في العالم.

وفي الشرق البعيد، كانت اليابان قد قطعت أشواطاً مهمة في مجال استكمال الهياكل الداخلية، وكانت البورجوازية اليابانية قد أنجزت بناء ركائز صناعية مهمة الأمر الذي دفع الإنتاج إلى درجة لا بد من بعدها من التوسع وإحراز النفوذ وكسب مصادر مواد الخام والأسواق. وأصبحت مصطلحات مثل المجال الحيوي مرنة ومطاطة تشتمل على النفوذ والمكاسب الاستعمارية، كما وجدت البورجوازية اليابانية في الفئات العسكرية اليابانية المحترفة، التي كرست تقاليد فاشية، خير حليف داخلي ضمن النظام الإمبراطوري، فأسفرت بذلك عن نوايا توسعية دون موارية.

لم نستنفذ البحث بعد عن الحرب العالمية الأولى كأسباب ونتائج وذلك للأهمية الكبيرة لهذه الحرب باعتبارها شهدت تنافساً محموماً على اقتسام العالم في ذروة مرحلة الاستعمار حيث لم يعد هناك ما يكسبه أي طرف إلا ما يخسره الآخرون، وهنا دخل الصراع بين الأقطاب الرأسمالية مرحلته التناحرية، فلم يعد للنظام الدولي آنذاك القائم أساساً على دبلوماسية الدول العظمى، العلنية والسرية، القدرة على تنظيم العلاقات بين الأقطاب في السعي المحموم لاقتسام العالم فيما بينها، إذ كانت الثورة الصناعية قد قادت إلى عصر الاستعمار، وكانت الأمم الصناعية والاستعمارية قد تنافست فيما بينها حوالي قرن على اقتسام العالم سعياً وراء المواد الخام والأسواق والذهب، كما مثلت المستعمرات في الوقت نفسه روافد للقوة العسكرية، سواء كقواعد عسكرية أو كقوة بشرية استخدمت في الحروب.

وكان الحكم الاستعماري الأوربي الفعلي في المرحلة 1800 / 1878 يشمل 67% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية ما لبث أن أتسع إلى 85% عام 1914 حيث كانت قارات بأكملها تخضع للحكم الاستعماري المباشر.

أما في أوربا فقد كانت تدور رحى عملية تاريخية مهمة، إذ أفرزت التبلورات القومية دولتان صناعيتان حديثتان هما: ألمانيا وإيطاليا، وكانتا تسعيان دون هوادة إلى اكتساب مواقع نفوذ لهما سواء في القارة أو في خارجها(وقد أسلفنا ذلك) فإيطاليا كانت تطمح إلى جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة رومانية، وألمانيا مضت في سياسة توسعية: Drangen nach Osten: الزحف نحو الشرق، أما إمبراطورية العثمانية فأنها كانت تلفظ أنفاسها لعدم إمكانها مواكبة التطور العلمي والتقني، فقد مثلت هي ومستعمراتها اللقمة الشهية لكافة الأطراف، عبرت ذلك عن نفسه بأشكال وصور متعددة.

ولما بلغ التوتر في العلاقات الدولية الذروة، إذ لم يعد هناك بين المتنافسين القدامى والجدد ما يمكن اقتسامه، أصبح بلوغ نقطة الصراع المسلح أمراً محتماً، ولإعادة اقتسام العالم بحسب قوة وقدرة كل قوة عظمى، أما الأحداث التفصيلية فلم تكن سوى رتوش على التخطيط الرئيسي للصورة، وكان الهدف الأساسي كما أسلفنا: اقتسام جديد للعالم بين القوى الاستعمارية القديمة: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، والقوى الجديدة: ألمانيا وإيطاليا، فالعوامل الذاتية داخل أوربا ساهمت في بلورة وإفراز قوى جديدة، وبالتالي أهداف سياسية جديدة، كما أدت الصراعات الاجتماعية داخل الأمم الأوربية إلى بروز وتعاظم دور الطبقة العاملة في الأمم الصناعية مثل بريطانيا وفرنسا، وكانت الحرب الوسيلة المفضلة للفئات الاجتماعية المسيطرة في تحقيق مكاسب جديدة من جهة وقذف الملايين في أتون حرب تؤجل الصراعات الاجتماعية التي كانت محدقة في أوربا، فتحملت الطبقات الكادحة في البلدان الرأسمالية العظمى فاتورة خسائر الأرواح، ودفعت قضية الصراع الاجتماعي إلى الخلف في الأهمية أمام جشع ونهم حكوماتها في التوسع السياسي والعسكري.

لكن النتائج المباشرة للحرب العالمية كرست زعامة وقيادة الدول الاستعمارية القديمة: بريطانيا وفرنسا، وحلفائهم بالدرجة الثانية الولايات المتحدة وإيطاليا، الولايات المتحدة بصفة خاصة. وهكذا توفرت عناصر ذاتية وموضوعية في جبهة البلدان الصناعية والقوى الاستعمارية ومعطيات لتناقض سيقود في مرحلة لاحقة إلى صراع مسلح.

جدول يشير إلى رؤوس الأموال المصدرة إلى الخارج

الدولة	عام 1914	عام 1930	عام 1960
الولايات المتحدة الأميركية	6	35	59
بريطانيا	50	44	25
فرنسا	22	8	1
ألمانيا	17	3	1
هولندة	3	1	1
كندا	1	1	5

المصدر : براندت، ريتشارد : حروب التدخل الأمريكية ص8 بيروت 1977

وكان تنامي دور بيوت المال(المصارف والبنوك) قد أنعكس مباشرة في هيمنتها على قيادة الدولة:

داخلياً / استغلت القوى البورجوازية في ألمانيا وإيطاليا واليابان، الفئات العسكرية المتنامية وتحالفت معها لتلبية طموحاتها في التوسع. فالأساس في القضية كان التوسع الاقتصادي والسياسي.
خارجياً / تحالفت هذه القوى الجديدة تحت شعار إزالة الغبن الذي لحق بها، وتوزيع جديد (عادل) للاستحقاقات في العالم.

وهكذا تشكلت أمامنا خارطة تحالفات وائتلافات جديدة داخلية من البلدان الصناعية وخارجياً على صعيد العلاقات الدولية حيث شكلت الدول الاستعمارية القديمة (بريطانيا ـ فرنسا) بوجه المحور الجديد للدفاع عن مصالحها الاستعمارية، فيما ظلت الولايات المتحدة ترقب الموقف من بعيد تتحين الفرصة المناسبة للانقضاض على المسرح في أضعف فقراته، وكانت تستغل المرحلة لتطوير صادراتها من رأس المال والتجارة، ولم تكن اللحظة المناسبة سوى أن تنشب الحرب الضروس لتضعف كافة الأطراف ولتبقى هي محتفظة بأمكاناتها سليمة لتكون القوة الحاسمة خلال الحرب وما بعدها.

لاحظ الجدول بمليارات الدولارات لحركة التجارة الأمريكية:

السنوات	التصدير	الاستيراد	الفائض في الميزان التجاري
1940-1936	3,220	2,482	738
1945-1941	10,051	3,514	6,537

المصدر: جوليان, كلود: الإمبراطورية الأمريكية ص271 بيروت 1972

فالحرب العالمية الثانية كانت إذن في لحمتها وسداها عبارة عن نتيجة لاحتدام التناقضات بين الأقطاب الرأسمالية وبسبب بروز فئات جديدة في مجتمعاتها، فالتناقضات تقود في مراحلها المتقدمة إلى تجاوز الصراع خلاف ما وراء الكواليس وعبر الوسائل الدبلوماسية إلى الصراع مباشرة على مسرح الأحداث ومن درجته الدبلوماسية الهادئة إلى لغة المدافع الصاخبة، ولم يكن هناك رقم صعب في المعادلة سوى الاتحاد السوفيتي الذي كانت كافة الأطراف تكن له العداء وتود تصفيته ولطالما عملت على ذلك سراً وعلناً بالتآمر وبمحاولات العزل السياسي والتدخل العسكري والتحريض، كما أن الاتحاد السوفيتي بدوره كان ينظر إلى الصراعات التي تدور في المعسكر الرأسمالي بين استعماريين قدامى وفاشيين جدد، هو صراع بين الأطراف الرأسمالية على الأطماع والمكاسب ليس إلا.

ولكن الاتحاد السوفيتي كقوة مؤثرة وقع في مرمى أهداف القوى المتنافسة. فدول المحور(ألمانيا ـ إيطاليا ـ اليابان) اعتقدت، بصفة خاصة القيادة الألمانية، أن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يكون المستودع الذي يجهز الحرب ضد الحلفاء ما تحتاجه من مواد خام وزراعية، بالإضافة إلى الأطماع الألمانية التقليدية في سياسة التوسع شرقاً، أما التحالف الغربي فقد رأى في سهوب الاتحاد السوفيتي الشاسعة أفضل دار فناء لقوات دول المحور.

وهكذا وجد الاتحاد السوفيتي نفسه مرغماً على ممارسة تكتيكات ومناورات في خضم هذه الصراعات الهائلة التي قذفت فيها مصائر دول وشعوب بين فكي أطماع البورجوازية الصناعية الأوربية في تطلعها إلى التوسع والصراع على الهيمنة والنفوذ.

بيد أن الحرب العالمية الثانية أنهت مخاطر الفاشية الألمانية والإيطالية في أوربا، والعسكرية اليابانية في آسيا، لكنها خلفت آثاراً سلبية على الدول الاستعمارية القديمة، فقد كانت الأنشطة التجارية والاقتصادية الأمريكية قد جعلت الولايات المتحدة في مرتبة متقدمة بين الدول الرأسمالية، إذ بلغ قيمة الذهب الذي تدفق خلال المدة 1934-1939 إلى الولايات المتحدة 9,991 مليون دولار، فيما تقلصت بعد نهاية الحرب مساحة الأراضي التي تدار استعمارياً من قبل الدول الاستعمارية إلى 30%فقط (لاحظ إنها كانت 85% قبل الحرب العالمية الأولى).(1)

وبذلك امتلكت الولايات المتحدة نفوذاً لا يمكن تجاهله، وأضحى تصدير رأس المال بكافة أشكاله، الشغل الشاغل للدولة، وبهذا المعنى أدى إلى التحام متزايد بين سلطة الدولة والاحتكارات وقيام سلطة الدولة الرأسمالية الاحتكارية إلى بروز دول إمبريالية كان لها أساليبها في الهيمنة والاستحواذ على مراكز النفوذ التي تعرضت للخلخلة نتيجة الحرب، بانسحاب قوى رأسمالية وضعف وتراجع أخرى، أساليب حديثة توارت أمامها الأساليب القديمة، ولكن جوهر العملية لم يطرأ عليه تغير كبير إذ ما برح ينطوي على التوسع وجني المزيد من الأرباح.

ولكن وجود الاتحاد السوفيتي كدولة اشتراكية يتعاظم نفوذها في العالم تدريجياً وبتأثيرات مباشرة وغير مباشرة بدعم نضال شعوب المستعمرات، والتأثير في نضال البلدان النامية في تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي، كما كان له دوره في تأجيج النضال الوطني والقومي للشعوب المضطهدة، ومكانته السياسية والثقافية والاقتصادية وقوته العسكرية المؤثرة.

لم يمض وقت طويل على نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى بدا أن التناقض الرئيسي بين الرأسمالية والاشتراكية، الذي سيطبع ذلك العصر بسماته وعلامة للمرحلة، والعنصر الرئيسي الظاهر أو الكامن وراء التحالفات والائتلافات على مسرح السياسة الدولية.

وكانت أحداث بارزة ذات تأثير خطر تركت بصماتها على المرحلة، بل ومنحتها السمة وطابع الصراع، فقد توالت الأحداث:
* احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذري(استخدمته ضد اليابان عام 1945) كسلاح رادع ومرعب.
* نشوب الحرب الكورية التي مثلت أولى احتمالات المواجهة بين قطبي السياسية الدولية، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
* تأسيس حلف الناتو 1949، حيث لجأ الغرب الرأسمالي إلى سياسة الأحلاف بهدف عزله وحصاره وتضيق الخناق عليه بهدف محاولة عزله أو تقليل تأثيراته في العالم. ومن تلك الأحلاف أيضاً، السنتو والسياتو ومعاهدة مونرو.

* تأسيس عدد من المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية، منها ما هو تحت راية الأمم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي IMF ، والبنك الدولي للتنمية والأعمار IBRD ومنها ما هو خارجها دون أن يكون بعيد عنها مثل منظمة التجارة الدولية GAAT ونادي روما ونادي باريس. واتفاقية برتون وودز Bretton Woods(في الولايات المتحدة الأمريكية صيف عام 1944) بحضور 44 دولة أعتمد فيها الدولار كقاعدة للتعامل التجاري الدولي.

هذه العوامل وغيرها، بلورت موقف في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ما برح أن مضى يشتد في وضوحه وتبين ملامحه وأبعاده كانت أبرز مظاهره.
* ضعف دول أوربا الغربية وحاجتها الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة.
* هبوب رياح التحرر على المستعمرات التابعة للدول الاستعمارية، لأسباب:
* ضعف الدول الاستعمارية القديمة بسبب الحرب.
* قيام الاتحاد السوفيتي بمساندة هذه الحركات.
* نضج ووعي حركات التحرر الوطني والقومي.

وحيال هذه الحقائق، تشكلت جبهة عريضة لمقاومة النفوذ الإمبريالي، كانت قاعدته الرئيسية:

ـ الاتحاد السوفيتي ومنظومة البلدان الاشتراكية.
ـ الحركات والأحزاب العمالية في العالم الصناعي الرأسمالي.
ـ حركات التحرر الوطني والقومي في بلدان العالم الثالث والمستعمرات.

هذا التحالف الثلاثي الأطراف، كان مؤثراً في حركة التاريخ، لفترة تناهز النصف قرن وحقق مكتسبات كثيرة تمثلت بالتحرر السياسي لكافة بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، كما أن الكثير من تلك البلدان تمكن بفضل انتهاج سياسة تحررية إلى استعادة ثرواتها الوطنية الرئيسية من قوى رأس المال العالمي وشركاته، وكانت بحق مرحلة غنية بالتجارب المهمة والنتائج الكبيرة.

وهذا المعسكر الذي يبدو عريضاً، كان يضم الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، وجد أشكاله المعبرة في حلف وارسو الذي تأسس كرد فعل على تأسيس حلف الناتو(تأسس حلف وارسو عام 1955 .ستة أعوام بعد تأسيس حلف الناتو)وكذلك منظمة التعاضد والتعاون الاقتصادي للعلاقات المتكافئة المعروف بأسم الكوميكون، وتحديات كهذه كانت تضع العديد من البلدان الاشتراكية مثل الصين وكوريا الديمقراطية وكمبوديا وكوبا وألبانيا وفيتنام وعدد آخر من البلدان ذات التوجهات الاشتراكية في مواقع

مختلفة البعد أو القرب من منظومة البلدان الاشتراكية، وكان ذلك يمثل ثغرة في النظام العالمي المناهض للغرب الرأسمالي.
وبسبب مشكلات ذاتية وموضوعية عديدة ليست مجال بحثنا هذا، كان الإخفاق أو عدم تسجيل نجاحات حاسمة نصيب الكثير من التجارب الوطنية، بل أن الاستعمار الذي غادر هذه البلدان مطروداً من الأبواب العريضة، عاد إليها متسللاً من النوافذ والثغرات الكثيرة، عبر الضعف الاقتصادي ودوامة الديون، والتحالفات غير المتكافئة.
أما على جبهة القوى والحركات العمالية والديمقراطية في البلدان الصناعية والرأسمالية، لم يكن الوضع بأفضل كثيراً من الأحزاب العمالية التي كانت متعددة ضمن المجتمع الواحد، بل كانت تخوض صراعات تنافسية فيما بينها، ولهذا السبب حدثت خسائر كثيرة في أميركا اللاتينية بالذات قبل غيرها في بلدان مثل: تشيلي، أرغولي، البرازيل، بوليفيا، كولومبيا، نيكاراغوا، غرينادا...الخ

وكانت الأحزاب والحركات الاشتراكية تتوزع إلى شيوعية موالية لموسكو أو موالية للصين، أو اشتراكية يسارية مستقلة، تروتسكية، وكانت شائعة في أميركا اللاتينية وغيرها أو حركات فوضوية، وكانت شائعة في أسبانيا وفرنسا وإيطاليا، وأيضاً أميركا اللاتينية، وإلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية وحركات غوار مقاتلة، وبالإضافة لذلك كانت حركات نقابات العمال وحركات تحرر المرأة ومنظمات السلام وإتحادات الطلبة واتحادات الأدباء والكتاب التقدميين وغيرها لها دورها البارز.

ولكن سوء التنسيق بين القوى الاشتراكية كان له دوره السلبي، ففي بوليفيا مثلاً، حيث حجب الحزب الشيوعي البوليفي تأييده عن الثورة المسلحة بقيادة جيفارا، وفي تشيلي حيث قادت نقابات العمال الإضراب ضد الحكومة الاشتراكية وتطور إلى موقف استغلته القوى المعادية للاشتراكية.

ولابد هنا من الإشارة بنوع خاص، التي سيكون لها مغزاها المهم فيما بعد، هو بروز تيارات من بين الأحزاب الاشتراكية والعمالية في رؤى ذات آفاق جديدة لم تكن إلا رد فعل على الملامح الجديدة للرأسمالية، وللمظاهر والظواهر الجديدة لها، وهذه الحركات اتخذت في البداية أسماء تدل على جوهر الحركة مثل حركة البديل Alternativأو حركات الخضر أو السلام الأخضر Green Peace وحركة البديل والخضر (كانت انطلاقتها الأولى من ألمانيا الاتحادية)، وكانت تؤكد ضرورة تطوير أساليب عمل الحركات والأحزاب أو الدول الاشتراكية بمواجهة الرأسمالية.

إذن، فأن التحالفات الاجتماعية الداخلية، والائتلافات الدولية على مسرح العلاقات الدولية قد أختلف قوامه باختلاف العهود والعصور، مع أن الموقف الاقتصادي كان العامل الحاسم داخلياً وخارجياً في تبلور تلك التحالفات والائتلافات ولكن باختلاف طبيعة القوى الاجتماعية المتحالفة وأهميتها ومكانتها في قيادة التحالف.

والمؤشرات الحديثة التي ابتدأت مع نهاية القرن الواحد والعشرين، فتلك عملية كانت قد ابتدأت في الواقع منذ السبعينات، وعندما أشتد تمركز رأس المال المالي(المصرفي) وغدت الدولة أداة بيد الاحتكارات الرأسمالية ليس إلا، كما اشتدت عملية تصدير رأس المال من بلدان المركز(المتروبولات) إلى الخارج، فعلى سبيل المثال بلغ أجمالي مبيعات عشر شركات متعددة الجنسية مساوي لمجموع الإنتاج القومي للقارة الأفريقية، وبلغ أجمالي مبيعات شركة جنرال موتورز الأمريكية عام 1986 حوالي 97 ألف مليون دولار، أي ما يساوي ثلاثة أضعاف أيراد السعودية النفطي، وتسيطر 50 شركة من هذه الشركات الاحتكارية الدولية على نحو ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم. وتظهر إحصائيات 1986 أن مبيعات 500 شركة أمريكية الأصل(متعددة الجنسية) بلغ 1,8 تريليون دولار وبلغت أرباحها للسنة نفسها 70 ألف مليون دولار.(2)

واتخذت أساليب تصدير رأس المال والفعاليات الخارجية أشكالاً راقية ومتقدمة وتمكنت من اجتياح معظم بلدان العالم، ولم تنفع وسائل الحماية القانونية، حيث تقدمت تلك الاحتكارات بصيغة الشركات المتعددة الجنسية التي استطاعت تخطي الحواجز وقوانين الحماية، ووقفت حكومات البلدان الرأسمالية الصناعية بكل قواها السياسية والعسكرية والاقتصادية وراء هذه الشركات إلى أن تمكنت من التغلغل عميقاً في اقتصاديات مختلف بلدان العالم، والنامية منها بشكل خاص بتأثيرات كارثية.

ومن جهة أخرى، مضت الولايات المتحدة في استغلال هيمنتها المطلقة على مسرح السياسة الدولية بإطلاق شعار النظام الدولي الجديد ومن ثم العولمة، ومنحت هذه العناوين والشعارات أبعاداً دولية شرعية، عبر هيمنتها شبه المطلقة على المنظمات الدولية، السياسية والاقتصادية، وبدت وكأنها تياراً كاسحاً ليس بوسع أحد الوقوف بوجهه، ثم اتخذت هذه الهيمنة طابعها القهري والإرغامي عبر ضربات عسكرية في الشرق الأوسط بصفة خاصة(فلسطين والعراق) وفي يوغسلافيا، وتوجيه التهديد إلى دول أخرى في العالم (كوبا وكوريا) بذرائع مختلفة.

ولكن هذه التوجهات اتخذت بعد أحداث 11/ أيلول ـ سبتمبر طابعاً فعلياً، بدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تنزع فيه إلى الهيمنة المطلقة بحثاً عن ذرائع ليس لقمع التوجهات التحررية لدى بعض البلدان النامية وإخضاعها بصفة تامة، بل وحتى لبعض حلفائها السابقين، وتلك صفة جديدة حصلت عليها بسبب الهيمنة المطلقة وانعدام ظروف التنافس أو القطبية الثنائية، وسوف نتطرق إلى ذلك.

يركز بحثنا في هذا الجانب على ظروف قيام النظام الدولي الجديد أو العولمة Globalisation، حيث لابد من الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن تسمية النظام الدولي الجديد كأنما أريد به نهاية لمصطلح النظام الدولي الذي قام على وحي وروح مؤتمر يالطا1991، الذي كان قائماً على الثنائية القطبية، وقد أنتهي هذا النظام بزوال الاتحاد السوفيتي.

وإذا كان النظام السابق وقد تعرفنا على آلياته القائمة أساساً على توازن القوى، فأن النظام الجديد هو عبارة عن مجموعة مفاهيم غامضة، ولكن الفقرة الأكثر وضوحاً فيه، تمثلت بتربع الولايات المتحدة منفردة على قمة هذا النظام، تحدد وتقرر بمفردها توجهاته وتسن مفاهيمه لا سيما في مجال اتفاقيات انتشار الأسلحة والتجارب النووية وأبحاثها وعسكرة الفضاء الخارجي والصواريخ العابرة للقارات، وما إلى ذلك من وسائل السيادة والقوة والهيمنة. فالولايات المتحدة كسبت الحرب الباردة بعد أن أنهكت الاتحاد السوفيتي في سباق التسلح على حساب التنمية في البلدان الاشتراكية.

وكانت أهم شعارات وشروط النظام الدولي الجديد: حرية السوق، إزالة الحواجز الكمركية، حقوق الإنسان. ولابد من الإشارة إلى جميع هذه الفقرات يجري تسويقها وتوظيفها وفقاً للمقاييس الأمريكية وقاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية الرأسمالية بصفة عامة، فحرية السوق تعني القبول بمبدأ الاحتكار والتجارة الحرة تعني رفع الحواجز مهما كان نوعها أمام فعاليات الشركات الأمريكية. وقد دارت صراعات مريرة بين الولايات المتحدة من جهة واليابان أو الدول الأوربية من جهة أخرى حول تفسير فقرات من اتفاقيات الجات التي أبدت الولايات المتحدة مراراً عدم الالتزام بها. وتعني حقوق الإنسان والديمقراطية تعني إتاحة المجال والفرصة للعمل أمام الفئات أو المتعاونين مع الولايات المتحدة ودون ذلك يعد إرهابا وتخريباً، فالمسألة برمتها تلاعب بالألفاظ يفتقر إلى المصداقية ولو بحدوده الدنيا والشواهد على ذلك كثيرة في الواقع، وفي مقدمة ذلك طرد الولايات المتحدة عام 2001 من مؤتمر حقوق الإنسان العالمي بأغلبية ساحقة من الأصوات.

بيد أن عنوان النظام الدولي الجديد بدا مريباً بعض الشيء فأستعيض عنه بمصطلح العولمة Globalization، وفي الواقع فأن هذين المصطلحين يخفيان الجوهر الحقيقي لعملية تدور وتهدف إلى

هيمنة المركز الرئيسي العالمي للرأسمالية الاحتكارية وتوجيه العالم وفقاً لمفاهيمها ومقاييسها والتدخل حتى في الشؤون التفصيلية للشعوب والأمم.

وقد سعينا من خلال ما تقدم عرض المرتكزات والشروط الأساسية من أجل فهم دقيق للعولمة ومن خلال:

أولاً/ أن العولمة هي مرحلة من المراحل التاريخية لتطور رأس المال المالي، بل هي أكثرها تطوراً، إن اتحاد الدولة مع رأس المال الاحتكاري، هذا الاتحاد الذي فرخ الدول الإمبريالية، فالعولمة اليوم تعبير على أن هذا الحيوان الهائل قد بلغ مرحلة متقدمة في تطوره، بل أنه يصح القول أن العولمة، هي أعلى مراحل الإمبريالية.

ثانياً/ أن فعاليات الشركات المتعددة الجنسية قد تشابكت وتداخلت لتصبح من سمات الحياة الاقتصادية اليومية لمعظم شعوب العالم، وكذلك كثافة حركة رأس المال على الصعيد العالمي عبر شبكة هائلة من البنوك.

ثالثاً/ إن الموقف الاجتماعي الداخلي(بسبب شدة تمركز رأس المال المالي لارتفاع كلفة المشاريع، وارتفاع معدلات التضخم) أدى إلى وقوع الدولة وأجهزتها في قبضة الاحتكارات وبيوت المال وغدت الدولة الرأسمالية الاحتكارية مسخرة بصفة مطلقة لخدمة هذه الاحتكارات وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة ومثلها الدول الرأسمالية الرئيسية وعلى الرغم من ثرائها الكبير، لا تعمل بمجانية العلاج حتى للفئات المسحوقة، بل أن تكاليف التأمين الطبي باهظة بحيث يعجز عن دفع نفقاتها فهناك،37 مليون أمريكي عاجز عن دفع نفقات التأمين الطبي عام 1990 وأن 20% من أصحاب الثروات يستحوذون على 90% من صافي الدخل القومي.(3)
وفي مطلع الثمانينات بلغت شدة درجة تمركز رأس المال في الولايات المتحدة، لدرجة سيطرة ثمانية مؤسسات مالية كبرى هي:
مورجان، روكفلر، ديبوت، ملبون، بنك أوف أميركا، بنك شيكاغو، بنك كليفلاند، بنك فرست ناشنال سيتي، بلغ رأسمالها المستثمر في السبعينات 218 مليار دولار.(4)

رابعاً/ أما على الصعيد الخارجي فإن اشتداد دولنة الاقتصاد(أي المزيد من جعله دولياً) جعل من ذلك العنصر الأساسي، السمة الأساسية للمرحلة وعنصراً مهماً في أقامة التحالفات الخارجية للدولة(الولايات المتحدة) التي تولت قيادة الإمبريالية الجديدة(العولمة) بفضل انفرادها بالهيمنة على العالم.

خامساً/ ومع أن لكل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الدولة الرأسمالية وسماتها التفصيلية، لكن العنصر الثابت يشير إلى استمرار السعي لجني الأرباح والتوسع السمة الرئيسية للرأسمال المالي ولكن مع أشداد ظاهرة الدولنة في الاقتصاد.

سادساً/ إن التنافس بين الأقطاب الرأسمالية(المتروبولات) كان عبر التاريخ وما يزال فقرة أساسية في العلاقات بين الدول الرأسمالية وليس ظاهرة عابرة. وكثيراً ما وصل إلى ذروته(الصراع المسلح) وقد حدث ذلك في مراحل التاريخ دائماً (14,000) حرب ونزاع مسلح(5)، أن التنافس والصراع على مراكز النفوذ واقتسام العالم كان السبب الرئيسي في هذه الصراعات، وسوف يستمر هذا العنصر ملازماً للرأسمالية في كافة مراحلها. وقد قلصت أسلحة الدمار الشامل عدد الحروب وأتساعها ولكنها لن تمنع اندلاعها بأي صورة من الصور

والعولمة بوصفها الناتج الطبيعي لتطور الرأسمالية لما بعد مرحلة الاستعمار الجديد ـ الإمبريالية، فأنها تتميز بسمات وملامح في هياكلها السياسية والاقتصادية، كما في توجهاتها على الصعيد العالمي ومن تلك:

أ / باعتبار أن عملية تمركز رأس المال المالي ماضية لتكون في يد فئة قليلة من كبار الرأسماليين(مصارف، مؤسسات تمويل واستثمار) فقد تقلص بطبيعة الحال ضم تلك الفئة باستمرار، ولكن مع تعاظم نفوذها الذي أنعكس بداهة على تأثيرها السياسي داخلياً وخارجياً. كما غدت القوة الأولى المهيمنة في بلدان المتروبولات، فهي ليست المغذية الأولى للصادرات إلى الخارج الاستهلاك الداخلي فحسب، بل وتعدى حدودها إلى احتكارها لصناعة السلاح وأنشطة الفضاء الخارجي، فغدت الدولة أداة الاحتكارات الأولى، ويندر أن يخلو ملف من ملفات الدولة الخارجية من أهداف هذه الاحتكارات على رأس جدول أعمالها، وتصب معظم فعاليات الدولة السياسية / العسكرية في طاحونة مصالح الاحتكارات.

ب/ بناء على ذلك تراجع دور الرئيس والمؤسسات في اتخاذ القرارات مقابل تعاظم دور المؤسسات المالية وما انبثق عنها من إدارات وهيئات تحت عناوين ومسميات شتى، بل أن الاحتكارات والبنوك، تدير معاهد دراسات وأبحاث سياسية وعلمية وغيرها. ويلاحظ أن القرارات تخضع لعملية طويلة نسبياً، ولكن في النهاية فهي تراعي بالمقام الأول مصالح الاحتكارات.

ج/ واستطرادا، فقد احتكرت الفئات العليا من ملوك الصناعات وبيوت المال السلطة، وجعلت العناصر الأخرى، عناصر مساعدة ثانوية الأهمية، وتلك صيغة فريدة في وصف الائتلاف الاجتماعي الحاكم. ومما يثير الدهشة أن هذه الأنظمة تسوق شعارات الديمقراطية في وقت تحتكر فيه السلطة بحدود ضيقة للغاية. ولكن باعتبار أن النظام الرأسمالي هو نظام قديم تاريخياً، والنظم الحالية أنما هي حصيلة تطور وخبرة قرون كثيرة، تطورت فيها أساليب وتقاليد العمل حتى بلغت هذا المستوى من ترويض العناصر المعادية لها، ووضع القوة البشرية في خدمتها، بما في ذلك نقابات عمال موالية لها.

د/ الإقحام المتزايد لمعطيات الثورة العلمية التكنيكية وشيوع استخدام العقول الإلكترونية والروبوتات في الصناعات الثقيلة والمايكرو أليكتروتكنيك في المعدات الدقيقة.

و/وباعتبار حقيقة مؤكدة هي أتساع حجم وأهمية الاقتصاد الدولي وتكاثف نشاطاته وفعالياته لدرجة يصعب فيها ملاحقة ومتابعة الأصول والجذور لرؤوس الأموال والشركات، فقد غدا الاقتصاد عنصر الضغط الأساسي الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة، إلى جانب وسائل الضغط الأخرى ومنها العسكري، كما يلاحظ وفي أطار تصدير رأس المال ودور الديون وفوائدها وأقساطها في اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي رفع من قيمة ونفوذ بيوت المال في دول المركز من جهة كما زاد من تبعية الدول المدينة من جهة أخرى.

ز/ أبدت الإمبريالية الجديدة وأدواتها الثقافية(وهي كثيرة ومتنوعة، إعلامية وثقافية)العداء لكل ثقافة لا تستسلم لها بصفة تامة، بالاستفادة من الثورة التكنولوجية في دنيا المعلومات وشبكة الاتصالات الدولية والفضائيات، تقدمت الإمبريالية بمشروع ثقافي لا يكن الاحترام للثقافات والمنجزات الحضارية، والقيم الثقافية/ الدينية للشعوب الأخرى، ويسعى في حملات غزو وتأثير سلبي وأضعاف وتهميش لتلك المنجزات بهدف أضعاف شخصيتها الوطنية والقومية وجعلها خيوطاً رفيعة في نسيجها الثقافي، وعدم الاكتفاء (كما فعل الاستعمار والإمبريالية) بجعل الشعوب توابعاً في خدمة اقتصادها العالمي، بل وتكريس تبعيتها نهائياً بإلغاء ملامحها وثوابتها الثقافية والوطنية والقومية، فقد أدركنا من تجربة الاستعمار والاستعمار الجديد (الإمبريالية)، وأن العناصر الثقافية والروحية والقومية لعبت دوراً مهماً في النضال ضد الاستعمار والإمبريالية، لذلك تحاول العولمة تحطيم تلك العناصر في شخصيتها لتزيل عقبة مهمة لتحقيق هيمنتها التامة.

تخلق هذه الأهداف التي تستهدف جبهة عريضة من شعوب العالم، بما في ذلك أمم صناعية متقدمة، ولم تعد الاشتراكية والنظم الاشتراكية فقط تستوجب العداء، بل أن المركز الرئيسي للاحتكارات(الولايات المتحدة) تجد في العولمة ما يستدعي عداء أمم أخرى كالصين وروسيا وشعوب عربية وإسلامية، بل

وحتى أمم مثل فرنسا وألمانيا رغم أنها حليفة للولايات المتحدة التي لم تعد تقبل بأمم حليفة، بل العالم بأسره في معسكر واحد تقوده وتسخر جميع أمم العالم لمصالحها، طالما أنها تتمتع بالقوة العسكرية أولاً والاقتصادية لمثل هذا الدور. فقد تحول المتربول الأمريكي إلى حيوان خرافي يجوع كلما ألتهم أكثر.

فالعولمة ببرنامجها الاقتصادي ـ الثقافي ـ السياسي، تواجه شعوب وأمم العالم، معتمدة على القوة في أرغام تلك الشعوب بوسائل الترهيب والترغيب في غياب قطب ينافسها أو يحدث التوازن في القوى، وبسبب القوة بل التفاوت الشديد في ميزان القوة لصالح الإمبريالية الجديدة، فقد أحدث اضطرابا واضحاً ضمن المعسكر التحرري وسادت الفوضى عدم وضوح الرؤية واختلاط المفاهيم، بيد أن ذلك هو أمر مؤقت، وهناك المؤشرات الكثيرة التي تدل: أن معسكراً عريضاً من القوى والحركات في سبيله إلى النهوض مجدداً لمقارعة الإمبريالية الجديدة.

فبالإضافة إلى القوى العمالية والاشتراكية واليسارية وقوى الديمقراطية وأتحادات نقابات العمال تلك الغير مرتبطة بالأجهزة الرأسمالية، وحركات الفلاحين والكادحين والشغيلة، وأتحادات النساء والطلاب، وفئات تقدمية، من الخضر والمحافظين على البيئة وغيرها من القوى المعادية للإمبريالية القديمة والحديثة، فإن عناصر وفئات كثيرة تنظم اليوم إلى التحالف العريض منها: الموظفين والتكنوقراطيين وفئات كانت تعتبر ميسورة الحال ضمن الظروف الاقتصادية السابقة، دفعهم اشتداد التمركز إلى ما تحت خط الوسط في المجتمع.

ومن المتوقع أن ينظم إلى هذا التحالف العريض المعادي للإمبريالية الجديدة في مراحل لاحقة ومتقدمة من الصراع حتى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، بل وحتى الفئات العليا مكن البورجوازية الأوربية دفاعاً عن مصالحها المهددة من قبل الولايات المتحدة، أولم تكن الحرب دائماً حرفة الرأسماليين المفضلة ؟

ويضيف كتاب ومنظري العولمة من أمثال هنتكتن وفوكوياما قوى كثيرة إلى معسكر التحرر عندما يضيفون ديانات وشعوب كاملة في معسكر خصوم الرأسمالية مثل الإسلام والبوذية والكونفوشية، حيث يبشران بقيام صراعات على أساس عرقي / ديني، فالعولمة ترحب بكافة أشكال الصراعات غير الجوهرية، أي تلك التي ليس لها طابع اجتماعي.

ومن الخصائص المبكرة في هذه الجبهة العريضة(وهي بصدد التشكل) المناهضة للإمبريالية الجديدة، أنها ليست قائمة على تناقضات اقتصادية/ طبقية، بل وأيضاً بسبب التناقضات العرقية/ الأثنية، والثقافية/ الدينية، بالإضافة إلى التناقض الأساسي، الاقتصادي / الطبقي. وعلى هذا النحو، فأن هذه الجبهة العريضة تجذب إليها قوى وعناصر كثيرة سواء داخل البلدان الصناعية أو خارجها. ففي الداخل، فأن طبقة الشغيلة الذي هو توسيع لمصطلح الطبقة العاملة، حيث تجد فئات الشغيلة نفسها في موقع النهب من قبل الاحتكارات العملاقة، وقد يدخل في عداد هذه الفئات حتى المهندسين والأطباء والتكنوقراطيين والبيروقراطية، وهناك اليوم عناصر وفئات وطبقات كانت إلى ما قبل عقود قليلة بعيدة عن مجرى النضال الاجتماعي في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

أما في البلدان النامية، فقد اجتذبت شراسة الأهداف الإمبريالية، قوى وفئات جديدة إلى النضال ضد الإمبريالية الجديدة(العولمة)، ومنها قوى التحرر الوطني. وقد أنظم تحت هذا الشعار قوى دينية متنورة أو كلاسيكية وقوى البورجوازية الوطنية، كما تحذر لدى العديد من الفئات الوطنية والقومية دواعي النضال ضد الإمبريالية في أطار الدفاع عن المصالح الوطنية والثوابت العامة.

وبصفة عامة، دارت في البلدان النامية عملية مختلفة عن تلك التي دارت في البلدان الرأسمالية، حيث اختفت فئات الكومبرادور، أو اختفت أهميتها الاقتصادية وبالتالي السياسية، إذ تقلصت، وتجاوزتها المرحلة التاريخية، كما أن ضعف البورجوازية الوطنية تدريجياً كلما تعمقت مصالح الشركات الاحتكارية

الإمبريالية التي تواجدت بشكل مباشر في البلدان النامية، ووجدت القوى الاقتصادية الوطنية نفسها في قبضة الاحتكارات القوية وقدرة مؤسساتها المالية الكبيرة، من بنوك عملاقة ومؤسسات استثمار وتمويل، ألحقت أشد الأضرار بالاقتصاديات الوطنية وساهمت بربطها بتبعية مرهقة وخطرة، بما يمكنها من ألحاق الأضرار بها ببساطة كما حصل في مجموعة آسيان التي تعرضت إلى مضاربات مالية تهاوت معها اقتصاديات تلك البلدان، التي ترتبط بأقوى الروابط مع الشركات المتعددة الجنسية.

ومقابل تقلص الائتلاف الحاكم في بلدان المتروبولات نتيجة لشدة تمركز رأس المال المالي كما بينا، حدث توسع في جبهة النضال المعادي للاحتكارات، باعتبار أن ما تستهدفه (العولمة) في بلدان العالم النامي وغير النامي، أهداف كثيرة منها ما يتصل بثوابت الشعوب والأمم من لغة وركائز ثقافية منها التقاليد والعادات والطقوس الوطنية والاجتماعية وغيرها، فالعولمة تعني تدخل فظ في الاتجاهات الأساسية من حياة تلك الشعوب. فالرأسمالية الحديثة(العولمة) لا تهدف إلى نهب البلدان اقتصاديا فحسب، فالعمل الاقتصادي الحديث يتقدم تكنولوجياً بحيث أنه يتطلب إنسان راق، وهذا الإنسان بحاجة إلى شحنة ثقافية بقد ما يفيد عملية الإنتاج، وبذلك أصبح وفق حسابات العولمة من الضرورة فرض لغة ومزاج وبلورة ذوق في اللباس والطعام تهدف في النهاية إلى خلق شبح إنسان، أو ظل باهت في البلدان النامية أو حتى الصناعية، وضرورة أن تدور عمليات اجتماعية/ ثقافية تحت السيطرة، لا تقود إلى انفجارات في المستقبل. وهكذا فأن هذا الصنف الجديد من الاستعمار(الإمبريالية الجديدة) هي من أشد ما واجهتنه البشرية من شراسة وعدوانية، بحيث أنها تستهدف الإنسان ليس في قواه العضلية كما فعل الاستعمار وقوى الرأسمال السابقة فحسب، بل أنها تستهدف ثقافته ومكوناته الوطنية والقومية ومصادرة تامة لحقوقه المادية والمعنوية.

وعلى هذا الأساس أيضاً، أثارت (العولمة)الإمبريالية الجديدة عداء قوى ليست معادية للإمبريالية تحت عناوين وشعارات اجتماعية، بل ثقافية ووطنية بالدرجة الأولى. فقد كان الاستعمار يستثير ضده عداء عناصر واسعة من المجتمع، بما في ذلك عناصر من الإقطاع ورجال الدين، وبورجوازية وطنية، فأن الجبهة المعادية للإمبريالية الجديدة لا تقل جبهة العداء لها أتساعاً، لذلك فأن النضال المعادي لها الآن سوف يجد في صفوفه تيارات غير تلك التي ناضلت ضد الاستعمار والإمبريالية، منها قوى التحرر الوطني والديني والقومي، بالإضافة إلى الفئات الاجتماعية العريضة التي سترى في الإمبريالية الجديدة(وذلك مهم) خطراً على مرتكزاتها الثقافية وأصولها وجذورها الفكرية وما يشكله ذلك من مخاطر على الروابط الوطنية والقومية تؤدي في المدى البعيد إلى تفكيك الكيانات الوطنية وأضعاف روابطها.

يتطلب مواجهة العولمة في أولى مستلزماته وعي عال بأهداف الإمبريالية الجديدة وتشخيص دقيق لنقاط الضعف المتقابلة، والعمل بمرونة واستثمار الامكانات المتاحة لإعاقة فعالياتها أولاً، والتوجه صوبها بعزم وإلحاق الهزيمة بها أخيراً. وفي مقدمة تلك الفرص، التناقضات التي تنشب بين بلدان المتروبول. ومن الضرورة الفائقة فهم جوهر تلك التناقضات التي تنشب في البدء بسبب التمركز الشديد لقوى رأس المال في بلدان المركز(المتروبولات) بحيث تستحوذ بصفة حاسمة على السلطة السياسية وتغدو المراكز والواجهات عناوين لا أهمية لها، وقد بدأ ذلك فعلاً يتحقق في الولايات المتحدة، فمنذ رئاسة نيكسون التي كانت آخر رئاسة على مستوى من الكفاءة السياسية والشخصية(أقيل لاحقاً بفضيحة وترغيت)، شاع من بعده طابع الضعف والهزال على مستوى الرئاسة الأميركية وهناك أدلة ومعطيات مادية وسياسية وأخلاقية عديدة، تدل على ضعف مستوى الرؤساء لدرجة غريبة ومدهشه، بين منحرفين جنسياً ومرتشين ومدمنين، وضعف على المستوى التعليمي والثقافي. وربما أن النظام السياسي الرأسمالي الاحتكاري يتعمد إسناد الرئاسة إلى رؤساء ضعاف في المستوى الأخلاقي والسياسي قبل كل شيء لكي تسهل السيطرة عليهم وقيادتهم، وأشاعت الأفلام السينمائية الاميركية (وهي ليس مصادفة)فكرة سهولة انحراف الرئيس وارتكابه الموبقات، بل وحتى الجرائم لكي يضعوا في مخيلة وفكر المواطن الأمريكي أن الرئيس كأي فرد آخر يمكن أي يفعل أي شيء ويمكن حتى اغتياله من قبل الأجهزة أو أقالته أو تدبير وضعه تحت الرقابة فيغدو عنواناً ليس إلا، والقيادة الحقيقية للدولة فهي ومنذ زمن بعيد تحت السيطرة التامة للاحتكارات

والمصارف، ويتصاعد حجم انحدار مستوى الرئاسة حيال الاحتكارات ومؤسساتها، المخابراتية والأمنية والسياسية والعلمية.

واستيلاء مؤسسات الرأسمال المالي الاحتكاري على السلطة لم يكن بهدف نيل بهرجة السلطة، بل هم يأتون على الأغلب بشخص غير مهم ويمولون حملته من أجل الفوز(تكلف حملات التمويل بضعة مئات ملايين من الدولارات)، وتنحصر المنافسة(وهكذا الأمر منذ تأسيس الولايات المتحدة) بين شخصين، كلاهما هو خادم للاحتكارات بدرجة متساوية تماماً. وهدف الاحتكارات من استيلاء التام على السلطة، هو استغلال قدرات الدولة السياسية والعسكرية، بشكل أساسي من أجل إحراز المزيد من المكتسبات وفي ذلك بالضبط اشتدت ظاهرة تدويل الاقتصاد العالمي، واشتدت كثافة الفعاليات الدولية في مجال الاقتصاد، وهذا ما تتميز به المرحلة الحالية، اشتداد ظاهرة الدولنة(التدويل)والتنافس بين بلدان المتروبول على كسب بلداناً وجعلها على محيطها الاقتصادي(الاقتصاديات الوسيطة)ويدور مثل هذا الصراع في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وعندما لا تبقى أماكن شاغرة(بلداناً ومجتمعات) يبادر كل طرف (حسب قدرته وقواه) إلى الاستيلاء على ما بحوزة الأطراف الأخرى.

تقليدياً، كانت أميركا اللاتينية ملعباً محتكراً للولايات المتحدة وفعالياتها، إلا أن المتروبولات الأوربية واليابان بدأت بالتسلل ثم باقتحام هذا الوسط وكذلك هجومها على أسواق جنوب شرق آسيا التي كانت مكرسة تقريباً للاحتكارات الأمريكية واليابانية، وليس بعيداً عن هذا المعنى ما يدور من صراع علني وخفي لإحراز المكتسبات وبصفة خاصة على نفط الشرق الأوسط الضروري في أي صراع بين المراكز الرأسمالية، وهو يفسر إلى حد ما تقوم به الولايات المتحدة في الشرق الأوسط البلاد العربية والإسلامية تحديداً.

الإمبريالية الجديدة (العولمة) تهدف إذن إلى الأهداف التالية بصفة عامة:
* عولمة الاقتصاد: إيجاد عالم بدون حدود اقتصادية وجعله عالماً واحداً فقط، وذلك يعني حرية الطرف الأقوى: الاحتكارات.
* الثورة العلمية التكنيكية: اندماج للعلم مع التكنولوجيا بوتائر متسارعة.
* استنفاذ الدولة لدورها التنموي وسقوطها التام فريسة بيد الاحتكارات وبيوت المال.
* مبدأ كفاءة وحرية السوق، فكرة تتبنى الحرية كمفتاح رئيسي للايدولوجيا البورجوازية(حرية مطلقة للعمل الرأسمالي) بوصفه محركاً لعالم شامل مزدهر ومحفز للثورة العلمية(حرية السوق، خلوه من العوائق الافتراضية للدولة كقوانين الحماية).
* أطلاق موجة ثقافية على كافة الأصعدة السياسية/ التاريخية/ الفنية / الموسيقية..الخ تؤدي في النهاية إلى خلق ثقافة سطحية لا تغوص إلى مشكلات الإنسان الحقيقية والعميقة.(6)

إذن ووفق مؤشرات عديدة أن الإمبريالية الجديدة، هي ذات الإمبريالية القديمة(الاستعمار القديم) ولكن مع إضافات غير جوهرية أملتها التطورات السياسية(الانفراد بقيادة العالم) اقتصادية دولية(دولنة الاقتصاد ـ مكانة الاقتصاد الأمريكي) وعسكرية(امتلاكها لحجم هائل من أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا التدمير).

والظواهر الجديدة في جانبها الرئيسي تمثل بالسعي لاحتكار مطلق لقيادة الاقتصاد الدولي والعالم الرأسمالي، واشتداد التمركز والاحتكار داخل الاقتصاد الأمريكي بشكل غير مسبوق. وبهذا المعنى احتكار داخلي واحتكار خارجي.

ولا شك أن ما يدور الآن على السطح من خلافات، هي مرشحة للتفاقم وليس للتضاؤل أو الاضمحلال بسبب اشتداد النهم في السعي نحو المكاسب والأرباح، بل إلى عنصر سيشتد نهم الرأسمالية الصناعية نحوه، المواد الخام، والطاقة على وجه الخصوص.

ومن الأهمية بمكان أدراك كنهة هذه التناقضات، ودرجة احتدامها وأعداد استراتيجيات وتكتيكات نضال تناسب التعامل مع هذه التناقضات وسائر الظواهر الأخرى التي تكتنف عملية بلورة موقف مضاد للإمبريالية الجديدة وبما يصب في مجرى العمل التنفيذ هو أمر بالغ الضرورة.

ومع أن هذه العملية لا تخلو بدورها من التعقيدات بسبب تشابك المصالح وكثافتها وتعدد القوى وأتساع جبهة النضال، والقوة المالية والسياسية والعسكرية التي تتمتع بها العولمة، تجعل من أعداد خطط نضالية تفصيلية أمراً لا يخلو من التعقيد، ويدل على ذلك أن تلك الفعاليات ابتدأت في صفوف الحركات العمالية واليسارية عموماً والحركات المعادية للعولمة في بلدان العالم الرأسمالي المتطورة منها أولاً، دلالة على تعقد تلك القضية ثم انتشارها(موجة النضال ضد الإمبريالية الجديدة) في بلدان كثيرة نامية أو متقدمة. ومن أبرز الظواهر الواضحة على ساحة النضال هي :

أولاً:التنافس بين الأقطاب الصناعية:
ـ في مجال الثقافة: ومن المدهش أن التنافس بين الأقطاب الصناعية، اندلع بادئ ذي بدء في المجال الثقافي. ومنذ أواسط الثمانينات، دقت أوساط ثقافية وأكاديمية ناقوس الخطر في البلدان الرأسمالية المتقدمة(فرنسا ـ ألمانيا) بتسلل ينذر بالمخاطر الجسيمة لأنماط ثقافية (طعام ـ لباس ـ مصطلحات لغوية ـ رقوق سينمائية وتلفازية).

ـ أدرك بعض علماء البوجوازية الذين يسخرون مقدرتهم العلمية لخدمة الإمبريالية الجديدة، أدركوا أن ظواهر التداعي والانهيار التي تجتاح العالم الرأسمالي كالنار في الهشيم، إنما هي مخاطر واقعية وخطيرة(المخدرات ـ الإباحية ـ الأمراض الجنسيةـ هزالة في شخصية الأفراد)، لابد من تعميمها على مستوى العالم، لذلك أصيب الكثيرون بالدهشة عندما حضر ممثلي سفارات أميركا وبريطانيا كمحامين في محاكمة مثليي الجنس في القاهرة بمصر، ومطالبتهم تخفيض الأحكام.

وكانت نيويورك وعواصم أوربية أخرى قد شهدت مظاهرات حاشدة ومطالبات بإعلان شرعية العلاقات الشاذة وجعلها قانونية وإشهار الزواج بين عناصر الجنس الواحد، وكل ما يترتب على ذلك من مواقف قانونية من أرث واستلام التقاعد والعيش بعنوان رسمي مشترك، وما إلى ذلك من ملاحق كثيرة(وقد فعل ذلك أحد الوزراء في دولة رأسمالية) مع إدراكهم التام للمخاطر الصحية والاجتماعية والنفسية لشيوع هذه العلاقات ومخاطر أتساعها، ولكنهم لم يفعلوا ذلك إيماناً بحرية الفرد بل بهدف إغراقه بمشاكل تافهة تؤدي إلى خواء الإنسان وفراغه بما يؤدي إلى المزيد من السيطرة على قواه العضلية والفكرية.

ـ شيوع مرض الإيدز الفتاك الناجم أساساً من العلاقات الجنسية الشاذة، ومن انتشار حقن المخدرات. وقد انتقلت العدوى لأسباب كثيرة بعضها كان متعمداً عبر نقل الدم إلى بلدان نامية يقل فيها هذا النمط من العلاقات الشاذة بحكم التقاليد الدينية والاجتماعية كما يلاحظ انتشاره بصفة خاصة في بلدان أفريقيا بسبب أن جذر مرض الإيدز يكمن لدى صنف من القرود جرى التعامل معه بصورة خاطئة أدى إلى انتشاره.

وتمنع الدول الرأسمالية المصنعة للأدوية الشافية من هذا المرض من تصنيعه وتسويقه في أفريقيا بأسعار رخيصة، بهدف جني المزيد من الأرباح باحتكارها صناعة الدواء. وطالبت الدول الرأسمالية معاقبة البرازيل ودول أخرى قامت ببيعه بأسعار رخيصة.

ـ أطلاق موجة من الأفلام السينمائية والموسيقى المثيرة التافهة التي لا تتضمن أي أفكار جوهرية وثقافية عميقة، بل تعتمد على استخدام تكنولوجيات عالية وباستثمارات مالية مرتفعة(تدر عوائد عالية جداً) وبذلك احتكرت صناعة السينما التي تعتمد على الأفلام الخيالية الخرافية أو أفلام الجريمة والجنس والإباحية والإثراء السريع غير المشروع، سرقة / رشوة/ اختلاس / تهريب.

ـ الاستيلاء على أجهزة الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ونمط من الأعلام لا يهدف إلى تثقيف المواطن المتلقي، أو زيادة معلوماته بل وخلف شعارات المؤسسة الرأسمالية. وفي أطار فهمها هي: متلق لا يتلقى الحقيقة الموضوعية، بل المبررات والحجج الرأسمالية، متلق ساذج يتقبل بسهولة لخلو فكره من عناصر حماية، وكل ما يدس في رأسه لأنه يفتقر إلى الفكرة المقابلة، بل أن شعارات الديمقراطية (ومن كان يصدق ذلك ؟)تضغط لتقليص نشاط قناة الجزيرة الفضائية، وفرنسا التي تحاكم صحفيين فرنسيين كتبوا لصالح القضية الفلسطينية، ومحاكمة روجيه غارودي للأسباب ذاته، رغم ادعاءات الرأسمالية بحرية الفكر.

وكانت قد سرت منذ الثمانينات(بصفة مركزة) موجة كتابات موغلة في الرجعية والشوفينية، وما لبثت هذه الكتابات والأفكار أن بلورها كاتبان أمريكيان: صامؤيل هنتكتن، وفرانسيس فوكوياما، وما يستحق الإشارة إليه هنا هو أن الكاتبان لم يكونا بعيدان عن مصادر صناعة القرار السياسي الأمريكي.

والقوام النظري لهذه الأفكار هو موجه بصفة رئيسية ضد الثقافات والديانات الشرقية(وهي تلقى اهتماما خاصاً في الولايات المتحدة الأمريكية)، تلك التي ما زالت تحض على الثراء الروحي وعدم الإيغال في عالم الماديات، وجعل المكتسب المادي هدف الإنسان الأول بصرف النظر عن أسلوب الكسب. (ويتناغم هذا الاتجاه مع فلسفة الرأسمالية البراغماتية) وهو ما يتعارض مع الثقافة البورجوازية وتيارات وتوجهات العولمة(الإمبريالية الجديدة)، فلا بد من تحطيم وتهشيم كل مكونات الإنسان عدا قواه العضلية أساساً، وتخصص ضيق ودقيق في مجال التكنولوجيا وعمليات الإنتاج الصناعي والزراعي، وحسب تقدير هذه الأوساط أن (حشو) فكر الإنسان بقضايا إنسانية وسياسات اجتماعية، قد تؤدي إلى مخاطر تدفع الإنسان إلى التفكير في الاستحقاقات والغبن الاجتماعي والاقتصادي. وهدف الثقافة الرأسمالية الحالية هو أن يقضي الإنسان وقت فراغه في تسلية مثيرة، سواء تمثلت تلك الإثارة بالقتل والمخاطرة والجنس وحشد قدرات الإنسان وجعله أعتدائياً وزرع فكرة الإنسان المتفوق، Super Mann وبنظرية النخبة، وخلاصة هذا الفكر النخبوي الأعتدائي، تتوجه ماكنة الدعاية بأن الإسلام والبوذية والكونفوشية هي العدو الأول في هذه المرحلة لأنها تنطوي في جوهرها على تناقض مع فكر العولمة الذي يهدف إلى جعل البشرية ضمن نسيجها الثقافي، وصرفاً عن القضايا ذات الطابع الجوهري، وجعل هذه الأصناف البشرية أقل من مستوى الإنسان في المجتمعات الصناعية، ويحق لنا أن نلاحظ، أن هذه الأفكار لا تختلف في جوهرها عن الأفكار الفاشية العنصرية.

ثانياً : قضايا البيئة :
مثلت قضايا البيئة منذ عقدين من الزمن، قضية مهمة للإنسانية بأسرها. وعندما انطلقت فكرة البيئة والحفاظ عليها منذ أواسط السبعينات، في ألمانيا أولاً، كانت النقطة الأساسية فيها، مضادة لفكرة التوسع التي تقوم بها الرأسمالية الاحتكارية وعدم اكتراثها بالنتائج الكارثية لهذا التوسع، في استنزاف المواد الخام في الطبيعة والإخلال الخطير بوازناتها، والتلوث المتزايد للطبيعة على حساب البيئة ومكوناتها وعلى صحة الإنسان وسعادته، نتيجة الأمطار الحامضية التي تؤثر سلباً في المتوج الزراعي مما يتسبب في ازدياد ملحوظ في أمراض السرطان وغيرها.

كما أكدت دراسات أخرى مماثلة أن الإقحام المتزايد للتكنولوجيا في الصناعة والزراعة، أمر دفع أعداد هائلة من البشر إلى البطالة(بنسب عالية) وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية سلبية قبل أثاره الاقتصادية، منها الإدمان على المخدرات والكحول وتزايد نسب الانتحار والطلاق والتفكك الأسري والعائلي، وقلة الإنجاب، وكلها أثار للبطالة المتصاعدة.

إلا أن الأوساط الرأسمالية رمت تلك الآراء بتهم مختلفة، تارة بالراديكالية، وتارة بالثورية(وهي لفظة عار في القاموس الإمبريالي) أو الاشتراكية، وأخيراً بتهمة الإرهاب، وهي ذروة الاتهامات الإمبريالية. بيد أن ذلك لم يمنع التوسع في المعسكر المعادي للعولمة ، وفي البلدان الرأسمالية المتطورة أولاً .

ولكن تمادي الصناعة الملوثة للبيئة بشكل خطير في الدول الصناعية المتقدمة، خلقن نتائج مدمرة ملموسة، لم تكتفي بتهديد مجتمعاتها، بل غدت تهدد مجتمعات العالم بأسره، تمثلت بالمخلفات النووية والغازية والحامضية والكيماوية، ومن تجارب الأسلحة النووية واستخدام الأعتدة المخضبة باليورانيوم المنضب، أدى إلى تلوث خطير على البيئة العالمية من خلال الأضرار بالغلاف الجوي المحيط بالأرض والذي يحمي الحياة على الكوكب الأرضي، فانبعاث الغازات الضارة بالغلاف الجوي أدى إلى حدوث ثغرات في غلاف الأوزون، وبالتالي نشوء ما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري الذي قاد إلى تصاعد تدريجي مطرد(ولو ببطء) في درجة حرارة الأرض وانبعاث غازات ساخنة، الأمر الذي خلق تأثيرات سلبية واسعة النطاق على حياة البشر: بيئة زراعية وصحية(تصاعد الإصابة بالسرطان لاسيما سرطان الدم والجلد) وتحولات في الطقس مثل ارتفاع معدلات درجات الحرارة ولو بنسب بسيطة، أدت إلى ذوبان الجبال الجليدية في القطب الشمالي والجنوبي، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع منسوب سطح البحار والمحيطات. وإذا علمنا أن بضعة سنتمترات فقط يمكن أن تؤدي إلى أختفاء جزر ودول وأراض شاسعة من دول أخرى، بالإضافة إلى آثار أخرى لقضايا الأضرار بالبيئة تتمثل بحدوث أضطرابات في الطبيعة متمثلة: بالعواصف والأعاصير برية وبحرية، وفيضانات تؤدي إلى أفدح الخسائر في الاقتصاد والبشر.

وقاد نهم وجشع الاحتكارات إلى أختفاء غابات كثيرة كانت تمثل رئة العالم وتساهم في عملية التوازن البيئي، واختفاء أعداد واسعة من الحيوانات في الغابات والبراري، أما بسبب أختفاء الوسط البيئي لها أو باصطيادها في البر والبحر، لأسباب اقتصادية، ولا يجدي نفعاً نداءان علماء الطبيعة والبيئة، والدول الصناعية المتقدمة هي طليعة من يمارس تلك الفعاليات في البحار والمحيطات وفي البلدان النامية.

وعندما شعرت الدول عبر الجمعيات الدولية بالكارثة المحدقة بالعالم، تنادت في مؤتمرات عديدة إلى الانتباه إلى هذه الظاهرة قبل استفحالها، وكانت ذروة تلك الفعاليات في مؤتمر كيوتو باليابان عام 1997 للحفاظ على البيئة. وإذا علمنا بأن الولايات المتحدة تتسبب لوحدها بالإساءة إلى البيئة بنسبة 25%، ندرك مطالبة الدول والأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بتقليص هذه النسبة والامتثال لقرارات المؤتمرات، بتقليص متقابل ومتكافئ مع الدول الصناعية الأخرى. فكانت هذه المطالبة سبباً في نشوب خلاف لامتناع الولايات المتحدة من الامتثال بادعائها أن ذلك سيؤدي للأضرار بإنتاجها القومي. وأخيراً وبعد خلاف طويل وجدال وافقت الولايات المتحدة على تخفيض قدره 7% عام 2001 وهو أقل من النسبة المطلوبة منها. مع العلم أن الدول الصناعية لا تلتزم بما تتعهد به على الورق إلا عندما يفيدها الالتزام، فاليابان مثلاً التي تدعو في كيوتو إلى الحفاظ على البيئة، تعمل بلا هوادة على إبادة الحيتان في البحار للاستفادة منها صناعياً واقتصاديا ولم تجد كل النداءات الدولية فتيلاً في منعها أو الإقلال من نسب صيدها وقتلها.

ثالثاً : اتفاقيات التجارة الحرة :
كانت الدول الرأسمالية منذ أن اتفقت بعد الحرب العالمية الثانية على أقامة منظمة التجارة الحرة GAAT عام 1947، وكانت هذه الاتفاقية تخدم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة الرأسمالية الوحيدة (تقريباً) كانت في وضع تجاري ممتاز، يعزز ذلك اعتبار عملتها (الدولار) مقياساً للتبادل التجاري على الصعيد العالمي وفق مقررات مؤتمر برتون وودز(صيف عام1944)حيث أنعقد بحضور ممثلي 44 دولة في الولايات المتحدة وكانت تحت ظروف:

ضعف دول أوربا وتفوق الولايات المتحدة.
استمرار هيمنة الدول الاستعمارية على الكثير من المستعمرات والبلاد التابعة لها مع وجود غليان شديد في حركات التحرر.
بروز قوة الاتحاد السوفيتي وزيادة عدد الدول الاشتراكية، وكان ذلك له تأثيراته الواضحة على صياغة أسس النظام النقدي الدولي الجديد. (7)

ولكن ما أن بدأت رياح التغيرات تهب على الاقتصاد العالمي بسبب عوامل كثيرة أهمها اقتحام عدد كبير من الدول ميدان التجارة الدولية، واستعادة دول أخرى مكانتها في التجارة الدولية، بعد أعادة البناء التي شهدتها، وتحول بعضها إلى منافس خطير للولايات المتحدة، مثل اليابان وألمانيا ودول أخرى.

ومنذ السبعينات، بدأت الولايات المتحدة تتملص من التزاماتها المالية النقدية التي أقرها مؤتمر برتون وودز عندما وجدت أن ذلك قد ابتدأ يضر بمخزونها الاحتياطي الذهبي ومن العملات الصعبة، وشرعت بتقديم تفسيرات وتأويلات خاطئة وأحادية الجانب لبنود اتفاقية التجارة الحرة التي وضعت هي بنودها أساساً، واتخذت من بند إغراق السوق ذريعة لوضع العراقيل أمام سلع وبضائع البلدان الأخرى المتوجهة نحو أسواقها، وأخذت تدعو إلى مؤتمرات واتفاقيات جديدة تضمن لها استمرار هيمنة مصالحها، يرافق ذلك تسليط ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية، على الرغم من ذلك لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، بل تنفذ ما يحلو لها مما يتفق مع مصالحها في كل صفقة أو سلعة. ونشهد نشوب نزاعات وأزمات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة مثل أزماتها مع اليابان بصدد التجارة، وأزمة الموز مع الاتحاد الأوربي، وأزمة الحديد والفولاذ مع الأوربيين وغيرهم. وأن هذه الأزمات مرشحة للتكرار والاشتداد والتصاعد، وأن الصراع على المكتسبات يقود في أحدى مراحله إلى ذروة معقدة.

رابعاً : التحالف العريض في الدول الصناعية :
عرضنا، أن الرأسمالية طرحت في ذروة تطورها، وفي بلوغها مرحلة الإمبريالية الجديدة التي عرضنا أن أولى علاماتها كانت التمركز الشديد، وذلك يعني بداهة أن القسم الأعظم من الناتج القومي والثروة الوطنية تتركز لدى فئة ضيقة، وضيقة جداً من أصحاب الاحتكارات العملاقة والمصارف وتزداد هذه الفئة ضيقاً كلما مضت عملية التمركز قدماً. وبذلك فأن فئات كثيرة كانت حتى الأمس القريب تعد من الفئات المرفهة وذات حظوة وأمتيازات في البلدان الرأسمالية المتقدمة ولا سيما في الولايات المتحدة حيث تدور عمليات التمركز بقوة وشدة.

ويجدر هنا الذكر أن البلدان الرأسمالية المتقدمة والولايات المتحدة بصفة خاصة أن حزام الفقر قد تعدى وتجاوز فئات كثيرة، بل أن الكثير منها غدا عاجزاً عن دفع التأمينات الطبية أو دفع أجور الدراسة لاسيما الجامعية، فلا غرابة إذن أن يلاحظ أعداد هائلة من فئات التكنوقراط بصفة خاصة(أطباء، مهندسين، أساتذة جامعات، طلبة، فنانين)تنظم إلى الفئات الكادحة والشغيلة في الولايات المتحدة.

ومن هنا نتبين سعة الجبهة المعادية للنظام الرأسمالي الاحتكاري، تساهم وبقوة في نضال متصاعد وتقاوم بأس الأجهزة القمعية وفئات متزايدة تنظم إلى هذه الجبهة وتمارس فعاليات نضالية. (لاحظ تسلسل الجدول التالي كمثال) في البلدان الرأسمالية المتقدمة ضد الإمبريالية الجديدة أو ما تسمى بالعولمة، ويلاحظ اشتداد التناقضات، وأتساع جبهة النضال ضد (العولمة) والتسارع المدهش في هذه العملية التاريخية: ـ

ولابد هنا أن نطرح تساؤلاً مشروعاً: ما هي الشروط التي تنطبق كوصف على أي بلد نام ؟

وبتقديرنا، فأن أمم ودول كثيرة سوف تدخل تحت هذا العنوان بسبب اشتداد التمركز واختصاص بلدان قليلة في العالم الرأسمالي بمواصفات علمية/ تكنيكية، وتمتعها بقدرات عالية جداً تمكنها من دخول فعاليات اقتصادية عملاقة. فقد بلغت على سبيل المثال أجمالي مبيعات عشر شركات متعددة الجنسية تساوي الإنتاج القومي للقارة الإفريقية بأسرها. وأجمالي مبيعات شركة جنرال موتورز الأمريكية بلغ عام 1986 حوالي 97 ألف مليون دولار، وهو يساوي ثلاثة أضعاف واردات السعودية من النفط، وتسيطر 50 شركة على هذه الشركات الاحتكارية الدولية على نحو ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم. وتظهر إحصائيات 1986 أن مبيعات 500 شركة أمريكية الأصل(متعددة الجنسية) قد بلغ 1,8 ترليون دولار وبلغت أرباحها للسنة نفسها70 ألف مليون دولار.(8)

وسوف يشهد المستقبل احتكار المؤسسات الصناعية العملاقة مجالات عمل معينة تستلزم استثمارات عالية جداً وقدرات علمية كبيرة مثل أبحاث وفعاليات الفضاء، ويتعدى الأمر هنا اكتشاف الأجرام إلى خدمات الأقمار الصناعية في مجالات الاتصالات والاكتشافات الجيولوجية للمعادن على سطح الأرض ومصادر المياه والثروات الطبيعية والطقس أو دراسات الهندسة الوراثية وتطبيقاتها أو دراسات الليزر والذرة، ولا تخفي المراكز الرأسمالية المتطورة ميلها إلى احتكار المعرفة وامتلاكها واستخدامها.

كما أننا سنلاحظ من خلال استعراض التحركات التي حصلت في ساحات البلدان النامية أو بالأحرى البلدان غير المتقدمة صناعياً أن جبهة النضال ضد الإمبريالية الجديدة تضم مئات الأحزاب والحركات، سياسية، حركات مسلحة، حركات دينية، أحزاب طبقية. وأن حركة النضال هذه تستقطب دوماً قوى جديدة، وتتصاعد درجة الوعي وتتصاعد حدة المواجهات وتلك هي أبرزها : ـ

دربان / جنوب أفريقيا: أيلول -2001: مؤتمر مناهض للعنصرية تمحورت النزاعات السياسية فيه حول قضيتين رئيسيتين ستكونان اتجاهات أساسية في النضال المعادي للإمبريالية الجديدة:
اعتبار الصهيونية شكل من أشكال العنصرية: وقد أيدت كافة وفود العالم هذه الفقرة باستثناء الولايات المتحدة وبلدان رأسمالية أخرى مروجة للعولمة.
إدانة أعمال الرق وخطف واسترقاق العبيد من أفريقيا أبان القرون الاستعمارية 18 / 19 / 20 وقد رفضتها الدول الإمبريالية خشية أن يترسخ ذلك كمفهوم قانوني يقود إلى الإدانة والتعويض وربما ملاحقات أخرى.
الهجوم على أفغانستان: 7 / 10 / 2001 . الهجوم الأمريكي البريطاني على أفغانستان.
مراكش / المغرب: 29 . 10 . 2001 مؤتمر دولي حول الاحتباس الحراري يخفق في نتائجه بسبب عدم تعاون الولايات المتحدة.
مانيلا / الفلبين: مطلع كانون الثاني ـ 2002: تظاهرات احتجاج واسعة ضد الوجود العسكري الأمريكي في الفلبين لأول مرة يلتقي إسلاميون وشيوعيون ضد الإمبريالية الجديدة.
بوينس آيرس / الأرجنتين: كانون الثاني ـ 2002: انتفاضة مسلحة ضد السلطة الموالية للاحتكارات والبورجوازية المحلية وضد الفقر تؤدي إلى انهيار النظام الشبه رأسمالي تسفر عن عشرات القتلى وفرار رئيس الجمهورية، استمرار تداعيات الموقف لعدة شهور.
أفغانستان: اعتباراً من شباط /2002 يدور قتال ومقاومة منظمة، تحالفات جديدة في أفغانستان قائمة على أساس رفض الاحتلال الأجنبي وتنصيب حكومة موالية للعولمة، التحالف يضم قوى عريضة كان بعضها معاد للحكومة الإسلامية السابقة.

تدل أحداث كهذه بالإضافة إلى حصار وعدوان على العراق يستمر لمدة 12 عاماً، يعقبه هجوم شامل واحتلال مباشر وإدارة استعمارية، وحصار يدوم 8 سنوات على ليبيا، يسفر عن رضوخها للابتزاز الأمريكي.
وتستهدف الولايات المتحدة بوصفها قائدة للمعسكر الإمبريالي الجديد وقطبه العدواني الشرس في توجهاتها عدد واسع من الأهداف على أسس مختلفة :

على أسس أثينية / دينية، الإسلام والكونفوشية بدرجة رئيسية.
لا يخفي (مفكروا) وعلماء الإمبريالية الجديدة عدائهم للكونفوشية والبوذية والإسلام بوصفها تيارات ثقافية تضم اتجاهات أخلاقية وتقاليد تناهض تقاليد العولمة وثقافتها المتفسخة.
البلدان الإفريقية بوصفها هدف دائم للنهب الاستعماري والاستثمار، وتكاد تكون مكشوفة تماماً مساعي الولايات المتحدة في إشاعة الحروب الأهلية وتشجيعها، وشراء ذمم شخصيات سياسية ومحاولات أحداث انشقاقات وتمرد والتحريض على المذابح والمجازر.

البلدان العربية بوصفها تمثل قدرة حضارية وثقافية واقتصادية مهمة، واعدة في المستقبل، لاسيما البلدان المناهضة لقاعدة الإمبريالية الجديدة في الشرق الأوسط، الكيان الصهيوني.
البلدان الاشتراكية أو الساعية إلى أحياء تجربة اشتراكية جديدة.
البلدان الساعية إلى تأكيد كياناتها السياسية والثقافية الرافضة للاندغام في نسيج العولمة(الإمبريالية الجديدة) ومنها بلدان كثيرة في أميركا اللاتينية، أبرزها، فنزويلا والبرازيل، وفي أوربا مثل: روسيا، وفي آسيا: الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها..

إذن فأهداف الإمبريالية الجديدة كثيرة ومتنوعة تشمل كافة اتجاهات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذلك هو المعسكر الذي يواجهه عريض وواسع، ولكن تشتت الإرادة، والآراء والقدرات ووعي القيادات يشوب صفوف هذه الجبهة ولكن ضراوة المعركة ونهم الإمبريالية سوف يسهم في تسارع عملية تبلور تشكل المعسكر المناهض للإمبريالية. وبقدر ما يسود التنسيق بين جبهاتها وتغليب التناقض الرئيسي أمام الخصم على التناقضات الثانوية في التفاصيل من أجل مواجهة هذا الخطر العاتي الذي لا يستهدف اقتصادياتها الوطنية كالاستعمار القديم، بل كيانها بأسره بكل مكوناته من دين ولغة وثقافة وعادات وتقاليد، بل وحتى الأمل بالمستقبل.

ويشبه العمل السياسي في العصر الراهن السير في حقل ألغام خطر، فالميدان ملئ بالمفاجئات، وعلى القوى المناهضة للإمبريالية الجديدة (العولمة) أن تستوعب حقائق العصر وأن تعمل بسياسات مرنة عندما يتطلب الموقف منها ذلك ولكن أن لا تتردد عن المواقف الصلبة الصلدة إزاء حقوقها الثابتة واستيعاب حقائق التناقض بين الأقطاب الإمبريالية وتشكل التحالفات والائتلافات فيما بينها، ورسم الطرق المؤدية إلى سلامة أهدافها الوطنية والقومية في هذه الغابة الشائكة المتشابكة من المصالح المتناقضة.

عندما ابتدأ الاتحاد السوفيتي وقبله البلدان الاشتراكية في شرقي أوربا بالاضمحلال، وانتهت الأنظمة الاشتراكية في أعقاب تفكك حلف وارسو، ومنظومة التعاون الاقتصادي (الكوميكون)، نهضت حكومات ليبرالية في بلدان شرقي أوربا، فيما راح الاتحاد السوفيتي نفسه يتعرض لهزات داخلية، على أثر السياسة التي أطلقها أخر رئيس سوفيتي، ميخائيل غورباتشوف التي أطلق عليها البيروسترويكا Perestroika(الإصلاح)، والغلاسنوست Glasnost(المكاشفة)، هذه المسيرة من التفكك والتراجع، توجت بعقد قمة بين الرئيس السوفيتي والأمريكي جورج بوش عام 1991 على متن بارجة سوفيتية في مياه مالطة في البحر الأبيض المتوسط، وبتوقيع مرسوم فك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الذي وقعه غورباتشوف، لم يعد له من منصب، فغادر الكرملين إلى داره الشخصية لتنتهي بهذه الطريقة الدولة الاشتراكية العظمى الأولى في التاريخ.

أطلقت الأجهزة الدعائية الأمريكية التي أصبح تواجه العالم دون منافس، أو متحد، أطلقت مصطلح: النظام الدولي الجديد، وشرعت الأجهزة الأيديولوجية الأمريكية والغربية بصفة عامة، تضع سلة مؤشرات لماهية وفحوى النظام الجديد الذي لم تطرحه جهة دولية أو رسمية لدولة معينة، وكانت العلامات المادية في واقع مسرح السياسة الدولية تشير، أن الولايات المتحدة قد غدت القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأقوى في العالم، وأنها قادة على أحداث تغيرات سياسية بحكم سيطرتها على مجالات عمل المنظمة الدولية(الأمم المتحدة)، وتوجيه تهديد مباشر ذو مصداقية وقدرة عملية في أي بقعة في العالم مع الحصول غالباً على التفويض الدولي، وضمان عدم ممانعة جدية مؤثرة للقرارات التي تتخذها على كافة الأصعدة، وحيال أي قضية في العالم.

النظام الدولي الجديد، عبر عن روح انتصار الرأسمالية على الاشتراكية، وأن هذا النظام الجديد سيفرض الاتجاهات السياسية بصورة مباشرة على الملفات السياسية التي رقدت سنين طوال على رفوف الأجهزة الدولية: هيئات التحكيم الدولية، قرارات معطلة التنفيذ لمجلس الأمن، محكمة العدل الدولية، ولم يكن بروز اتجاهات الهيمنة على صعيد العلاقات الاقتصادية بأقل من ذلك، فبعد أن استهلكت منظمة التجارة الحرة

الجات GAAT في أهدافها مرامي الولايات المتحدة، أبصرت النور الهيئة الجديدة المسماة " منظمة التجارة الدولية " WTO كما للولايات المتحدة والتحالف الغربي المتمثل سياسياً واقتصادياً اجتماعات دورية " الدول الثماني": الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا، استراليا، وعسكرياً بحلف الناتو، وهو حلف شمال الأطلسي، ولكنه كما سنرى، يتدخل في كافة أرجاء العالم.

كان هذا فحوى النظام الدولي الجديد، وإن لم يعلن عن ولادته بصورة شرعية، ببيان أو إعلان ولادة، ولكن كان التداول يجري به كحقيقة واقعة. بيد أن مطلقي هذه التسميات، وهي جهات ليست صحفية أو إعلامية، بل هي مؤسسات تعمل بدقة وبأشراف أعلى المستويات في الولايات المتحدة ومن الجهات الضالعة في قنوات القرار السياسي الأمريكي إنضاجاً وصياغة وإخراجاً وتنفيذاً، كالدوائر السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية، ومعاهد تلعب دوراً مؤثراً في صياغة القرار السياسي كمعهد بروكنز، ومعاهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة جورج تاون، هارفارد ويال، وسواها.

بيد أن تلك الدوائر سرعان ما اكتشفت أن هناك ثغرة صغيرة في هذا المصطلح تتمثل في أنه يطرح تساؤلاً كبيراً، وهو: أن لكل نظام هيئات ورئيس يتزعم هذا النظام، ثم أن النظام يعني System وللنظام آليات وقوانين عمل داخلية، وأطراف لهذا النظام، فوجد منظروا السياسة الخارجية الأمريكية إن هذا المصطلح يغل بدرجة ما أيديهم عن العمل والتصرف، وقبل كل شيء عن التأويل والتفسير، فأستعيض عنه بمصطلح العولمة Golobalisation، وهو مصطلح أكثر مرونة ولا ينطوي على تحديدات معينة، بل على غموض ومطاطية تسمح باستخدامه في كل الحالات.

كان منظروا السياسة الخارجية الأمريكية قد صاغوا في الثمانينات طائفة من الأفكار والنظريات استعداداً لمرحلة التفرد بقيادة العالم، وكانت المؤشرات تدل على نحو ما أن الاتحاد السوفيتي آيل إلى الانهيار نتيجة عوامل داخلية وخارجية كثيرة، إذ أصبح إدامة الزخم في السجال الاستراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية باهض التكاليف، بل مؤذ، إذ ألحق سباق التسلح وحده أشد الأضرار باقتصاديات البلدان الاشتراكية التي كانت تضطر لمجاراة الولايات المتحدة والغرب عموماً في التسلح وأبحاث الفضاء، تخصيص نسب كبيرة تلتهم القدرات الاقتصادية ومعدلات النمو، وفي ذلك يكتب غورباتشوف:" في مرحلة ما (وقد بدا ذلك واضحاً في النصف الثاني من السبعينات)حدث شيء يصعب تفسيره للوهلة الأولى، فقد بدت البلاد تفقد وتائر حركتها، وتنامت الأنقطاعات في عمل المؤسسات، وراحت الصعوبات تتراكم، وتحتدم واحدة أثر أخرى، فيما تكاثرت المشكلات الغير محلولة وبرزت في الحياة الاجتماعية ظواهر أطلق عليها اسم ظواهر الركود، فضلاً عن ظواهر أخرى غريبة عن الاشتراكية".(9)

وعلى الصعيد السياسي/ العسكري، فقد بدا واضحاً أن المضي في سياسة سباق التسلح قد أضحى انتحارا على كافة الصعد، فبالإضافة إلى التكاليف الاقتصادية التي تلتهم معدلات التنمية، فإن تكديس أسلحة الدمار الشامل وبمقاييس غير مسبوقة، من شأنها أن تعرض العالم للدمار الشامل عدة مرات، وفي ذلك يكتب غورباتشوف، أن السياسة حسب المفاهيم الماركسية هي فن الممكن، والتحليل المادي الملموس للواقع المادي الملموس، وخارج هذا الإطار إنما تكمن المغامرة والمجازفات، والمغامرة في عالم اليوم تحمل في طياتها خطر الإبادة الشاملة للبشرية، والبيروسترويكا تقف بوضوح أمام مبدأ أساسي وهو المنطلق في منهاجها السياسي" أن الحرب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأيديولوجية، أو أي أهداف أخرى، إن النزاع النووي ليس حرباً بالمفهوم التقليدي، بل أنه انتحار".(10)

ووفق أراء غورباتشوف في السياسة الدولية فإننا نقف أما ضرورة إحداث تغيير على مبادئ الحرب للمفكر الألماني كلاوس فون فيتز Karl von Klauswitz بأن " الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى" إنما هي نظرية قد عفا عليها الزمن، ذلك أن الحرب النووية ليس فيها رابحون وخاسرون، فهي إبادة للجميع، بل وحتى للمتفرجين.

وفيما أبدت القيادة السوفيتية هذه العقلانية حيال تصاعد التوتر ومخاطر التسلح والنزاعات العسكرية، مضت الولايات المتحدة بسياسة تكرس فيها تفوقها وتفردها، ودشنت عصر القطبية الأحادية بفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية المطلقة، وترجمت هيمنها على المنظمة الدولية(الأمم المتحدة) ومجلس الأمن، إلى اعتبارها وسيلة في التعامل السياسي الدولي في استصدار قرارات لا تأخذ إلا قليلاً بمصالح الدول الأخرى، كما أن ما يسمى بالردود المرنة شغلت حيزاً بسيطاً في تنفيذ سياستها الخارجية، وأصبح اللجوء إلى القوة المسلحة الطابع الغالب على السياسة الأمريكية، سواء تم ذلك عبر استخدام المادة (7) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة، أو حتى بدون موافقة الأمم المتحدة كما حدث في العدوان المسلح على جمهورية العراق أبريل/2003.

وفي ظل الأحادية القطبية دخل العالم عصر العولمة، الذي لا يتضمن تحديداً دقيقاً معترف به قانونياً، بل أكتسب سماته وصفاته من خلال:
مؤتمر دول الثماني الصناعية الكبرى وقد أنظمت روسيا إليه فيما بعد.
مؤتمر التجارة الدولية.
تعاظم الصفة الدولية لحلف الناتو الذي أخذ يتدخل في بؤر توتر في مناطق شتى من العالم: أفغانستان 2001، الكونغو 2006.
أتساع الدور السياسي لمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة.

ويروج منظروا العولمة، أن العالم وبفعل التقدم الكبير في وسائل الاتصالات، الطائرات(بلغ عدد المسافرين بواسطة النقل الجوي في العالم 1،580 أي ما زيد على المليار والنصف عام 1999) (11) وشيوع استخدام أجهزة الحاسوب (الكومبيوتر)، واستخدام الأقمار الفضائية في مجال الاتصالات والنقل التلفازي، والنقل المباشر لأنشطة أسواق الأسهم والسندات المالية(البورصة) عبر العالم، الأمر الذي مكن انتقال رؤوس أموال ضخمة بلمسة زر بين المصارف، وعقد الصفقات التجارية خلال أوقات قياسية، الأمر الذي جعل من العالم حقاً أشبه بقرية كبيرة، وعملت الأنظمة الرأسمالية على إزالة أية قيود أمام انتقال رؤوس الأموال السائلة أو بواسطة الشركات العملاقة، والتهديد بالعزل على من يخالف شروط الانتقال الحر للأموال، وتحقيق الأرباح وتحويلها، وبذلك أصبح العالم بأسره عبارة عن مزرعة للاستثمارات، تتوارى الإمكانيات المالية البسيطة أمام المنافسة الضارية، وأصبحت شعوب البلدان النامية تمثل أيدي عاملة زهيدة الثمن للشركات العملاقة التي راحت تفرض شروطها في ظل من الهيمنة السياسية والاقتصادية المطلقة.

وكان مفكرون وأساتذة للعلوم السياسية في الولايات المتحدة: صموئيل هنتكتن، وفرانسيس فوكوياما، قد تمكنوا من خلق التأثيرات بأفكارهم عن حتمية صدام الحضارات وصراعها، بالإشارة إلى إمكانية تحقيق مجتمع عامل متقارب في المستوى الذهني والثقافي/الحضاري، وذلك من أجل تحقيق مستويات متقاربة اقتصادياً واجتماعيا، واستخدموا المعطيات العلمية والإحصائيات والطرق على جانب وحيد من القضايا وذلك بألأتجاه خلق توتر دائم قد يبدو مفيداً لشد المجتمعات الغربية، والإبقاء على وحدة مصالحها، بما يضمن المكانة القيادية للولايات المتحدة الأمريكية.(12)

وتعتقد الولايات المتحدة (كما يعبر عن ذلك مفكروها واستراتيجيوها) أن يمكن للقوة الأمريكية "العمل على الظهور التدريجي لمجتمع عالمي ذي مصلحة مشتركة"، وأن لا يوجد ند عالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وأن لا غنى عن القوة والهيمنة الأمريكية للأمن العالمي.(13)

وبرغم ذلك، فإن العالم لم يصبح أكثر أمناً، ويشير تقرير سنوي حول النزاعات في العالم أن عام 2002 وحده شهد ثلاثة وعشرون نزاعاً مسلحاً راح ضحيته 125000 ألف إنسان، بالإضافة إلى 79 نزاعاً متوسطاً، تسبب في مقتل 100- 1000 لكل منها، و38 نزاعاً سياسياً عنيفاً أدى كل منها إلى مصرع 25

-100 شخصا، ولم تشخص إلا 35 دولة فقط في العالم تخلو من الصراعات السياسية العنيفة، أي أقل من ربع دول العالم.(14)

والقارئ لأطروحات وأفكار العولمة، يرى برنامجاً واسعاً يشمل العالم بأسره، بأصعدته السياسية والثقافية والاقتصادية، وأن منظري العولمة يضعون التفاصيل لما ينبغي عليه أي شعب ودولة في العالم فعله، وهذه البرامج ترافقت مع نهاية القطبية الثنائية أي قبل نهاية الألفية الثانية والقرن العشرين بما يقارب العقد، في مرحلة يطلق عليها الاستراتيجيون أو الدبلوماسيون على حد السواء، استثمار الفوز، تتضمن الاتجاهات الأساسية للعولمة، ولا يخفي هؤلاء المفكرون الخطط الأمريكية لقيادة العالم حسب تصورها ولمصلحتها، ولكن الوقائع والمعطيات الحالية تشير بعد ما يزيد على العقد من السنين، أن الخطط لم تأخذ بنظر الاعتبار للكثير من الخصائص، وأن ثقافات الشعوب وتقاليدها ليست معلبات يمكن تصديرها أو استيرادها، فهناك شعوب كرست تقاليدها منذ ألاف من السنين، بل وتخيلت الولايات المتحدة أن بالإمكان بوسائل الضغط أن تتخلى أمم عن لغاتها الوطنية، فاللغات الصينية واليابانية مثلاً، رغم تعقيدها الشديد قراءة وكتابة ونطقاً، إلا أن تلك الشعوب وغيرها لا يمكن أن تجد في محاولات الولايات المتحدة حلولاً معقولة، فمسألة الذهنيات والتقاليد القائمة هي عبارة عن توليفة من العناصر والمعطيات ليس من السهولة اختراقها، وتشير دراسة هي نتاج لدراسات مكثفة عن البيئة الاجتماعية قام بها خبراء تابعون للأمم المتحدة في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وجدوا أن لتلك الشعوب تقاليد ثقافية في اللباس والطعام هي عبارة عن نسيج ذو مصادر متعددة، ومجموعة التصورات الخاطئة قادت إلى نتائج لا يمكن أن توصف بالنجاح بسبب تجاهلها التام المكونات العميقة للشعوب وتقاليدها الثقافية.

ولا ترغب الدوائر السياسية أو الأكاديمية الغربية على حد السواء، حتى تلك التي توصف بالحصافة والعلمية والاتزان، الاعتراف بأن ما تشهده البلدان النامية في واقع الحال ليست سوى مخلفات المرحلة الاستعمارية وآثارها السياسية والاقتصادية والثقافية، في وقت يبدو ذلك ظاهراً للعيان دون أي فرصة للالتباس، فعلى سبيل المثال يتمثل السبب الحقيقي لعدد كبير من الصراعات المسلحة إلى قضايا الحدود العالقة، إذ كانت الإمبراطوريات الاستعمارية تخطط الحدود بين الدول بناء على مصالحها الاقتصادية والسياسية / العسكرية، أو بناء على قدراتها العسكرية، وهكذا نشأت العديد من مشكلات الحدود التي تسببت في النزاعات المسلحة، كما أن السحق الثقافي والاجتماعي قطع مسيرة تقدم شعوب أخرى كثيرة، لذلك فقدت خصائصها الوطنية والقومية، وهي تكافح الآن من أجل استعادة لغاتها الوطنية وتقاليدها، والسيطرة على ثرواتها الطبيعية التي هيمنت عليها الدول الاستعمارية، وسط تناقضات لا حصر لها، جلها بسبب وميراث الحقب الاستعمارية.

والعولمة تعني إحباطاً لتلك الجهود والمحاولات، فالعولمة تبشر بعالم يفكر بطريقة متشابهة، ويستهلك سلعاً متشابهة، بل ويشاهد أفلام سينمائية متشابه، والأمر يهدف في نهاية المطاف إلى خلق ذهنية متقاربة، أما على الصعيد الاقتصادي فقد أدى التباعد الشاسع في مستوى التقدم الاقتصادي إلى فقدان البلدان النامية لمكانتها في الاقتصاد الدولي كبلدان مصدرة للمواد الخام، يوم كانت المواد الخام تمثل قيمة اقتصادية كبيرة في السوق العالمية، أما في الوقت الحاضر، فقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار السلع والمنتجات الجاهزة من الدول الصناعية المتقدمة، وبتكنولوجيا متفوقة، إلى تراجع مكانة البلدان النامية في التجارة الدولية.
ولا يخفي قادة النظام الجديد، أهدافهم في الهيمنة والسيطرة، وتجد ذلك بوضوح في الأعمال التي قاموا بتأليفها، وهناك خطط لإعادة تقسيم العالم بين القوى حسب مقدرتها، وهي بطبيعة الحال من النتائج الطبيعية بعد كل حرب، والولايات المتحدة والغرب الرأسمالي يعتقد أنه ربح الحرب الباردة، وبذلك يحق له التصرف كمنتصر، إلا أن ثمة مشاكل جانبية، هي أيضاً من لزوميات كواليس مؤتمرات المنتصرين، كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى في مؤتمر فرساي، وكما حدث في المؤتمرات التي صاحبت نهاية الحرب العالمية الثانية، يالطا، وبوتسدام، فأوربا تعتقد أن الولايات المتحدة تريد الاستئثار بغنائم الحرب، وتحرمها من أفضل مناطق النفوذ: الشرق الأوسط.

والشرق الأوسط ينطوي على فقرة بالغة الأهمية للدول الصناعية، وأهميتها قد تكون حاسمة في معركة التفوق، الصناعي / الاقتصادي، والعسكري، ولا نقصد بذلك سوى النفط والغاز.فقد قدرت أجهزة التخطيط والإحصاء أن الطلب على النفط سوف يتزايد بصفة متصاعدة، بينما يتقلص العرض منه بصورة دراماتيكية، يصاحب ذلك تقلص إنتاج أو شحة، وربما نضوب مكامن طاقة طبيعية مثل الفحم الحجري، فيما لا تمثل مصادر الطاقة الطبيعية من الرياح وأشعة الشمس ما يمكن الركون إليه، يقابل ذلك المخاوف المتزايدة من استخدام الطاقة النووية بسبب مخاطر وأمن المفاعل النووية ثم مشكلة التخلص من النفايات النووية التي لا ينتهي مفعولها بالتقادم.

النفط والغاز هي كلمة السر للقرن الحالي، والولايات المتحدة بوجودها العسكري المباشر في الشرق الأوسط قد ضمنت احتياجاتها(على الأقل ضمن الحسابات الحالية) وهناك استهلاك ياباني كبير، والاقتصاد الصيني الصاعد المستورد للطاقة، كلها معطيات تؤكد أن الطاقة هي مشكلة القرن الحالي، بالإضافة إلى التنافس التجاري الحاد بين الأقطاب الصناعية، ويتعرض جدول الدول الأكثر تصديراً إلى التغير صعوداً وهبوطاً، مؤشراً على تصاعد أهمية الصين وتراجع الولايات المتحدة، ويتوقع الخبراء الاقتصاديون الأوربيون، أن الصين ستتصدر قائمة الدول المصدرة لا محالة عام 2007 أو 2008.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان المذيع الأمريكي يتهيأ لنقل نشرة الأخبار، أدلى بهذه الجملة: يتعين عليكم أيها السادة المستمعين الاستعانة بالخرائط لما سنتلوه عليكم من أنباء. ولا تخفي العولمة والنظام الدولي الجديد عن نواياهم بتغير الخرائط بل وأحداث تغيرات عرقية ودينية وفق رؤى(عصرية) تتلائم مع العولمة.وحتى زمن وضع هذا المؤلف(فبراير/2007) كلفت مرحلة تنفيذ خطوات العولمة مئات الألوف من القتلى، وأضعافهم من الجرحى، وتعترف منظمات غوث اللاجئين أن كارثة إنسانية قد حدثت ربما هي الأقسى منذ تشريد الفلسطينيين من بلادهم، فقد هجر الملايين من العراقيين من بلادهم إلى البلاد المجاورة، وإلى بلدان أخرى، وتجري أعمال تطهير عرقية وطائفية بصفة علنية في أكثر من بلد، وتجري فعاليات تحريض على الفتن والحروب الداخلية بهدف نهائي هو وضع خرائط جديدة للعالم تتناسب مع أهداف القوى المهيمنة على النظام الدولي الجديد(العولمة)، وليس من المستبعد أن تتراكم أسباب خلافات، وتتصاعد أزمات لتبلغ درجة توتر عالية يصبح معها أمر اندلاع نزاعات مسلحة ليس مستبعداً، فالمشكلات القادمة تحمل معها طابعها المتفجر:

الطاقة.
البيئة ومضاعفاتها: الاقتصادية/الجغرافية
ندرة المواد الخام.
إقامة مناطق محيطية للمراكز.
انتشار أسلحة الدمار الشامل.
المشكلات الديموغرافية.
الأمراض الفتاكة(الإيدز ـ أنفلونزا الطيور ـ إيبولا).

هوامش الفصل الرابع

1. مكدوف، هاري: الإمبريالية من عصر الاستعمار، ص142 بيروت/1981
2 . عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، ص 32
الكويت/1989

3. Dietrich, Mario: Lebens Schild In USA, in Stern Nr. 22/1990, Hamburg, BRD
4. نامق، د. صلاح الدين: النظم الاقتصادية وتطبيقاتها، ص 28، القاهرة/ 1982
5. الدباغ، د.ضرغام عبد الله: الأبعاد السياسية لحرب فوكلاند، ص5، بغداد/1985
6. سوزا، نيلسون أروووجودي : نفس المصدر، ص30 بغداد/ 1999
7. مكدوف، هاري : نفس المصدر، ص 147 بيروتL1981
8. عبد الله، عبد الخالق : نفس المصدر، ص 32 ، الكويت/1989
9. غورباتشوف، ميخائيل: البريسترويكا والغلاسنوست، ص16، بغداد/ 1989
10. غورباتشوف: نفس المصدر، ص161
11. خليل حسين، د. مجيد: أثر التشريعات القانونية على تطور اقتصاديات النقل الجوي، (أطروحة دكتوراه) ص73، لاهاي 2006
12. هنتكتن، صموئيل: صدام الحضارات، ص72، ليبيا 1999
13. برجنسكي، زبيغينيو: الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، بيروت/2004
14. برجنسكي: نفس المصدر، ص 51
15. وكالات الأنباء: 17/ فبراير، إحصائيات وكالات الغوث ومكافحة الفقر والجوع
16. سعيد، لبنى: مطرقة الدَّين، وسندان الفساد، موقع اقتصادي على الإنترنيت فبراير/ 2007
17. مطر، د. زكريا: العولمة، هدم الاقتصاد القديم، موقع اقتصادي على الإنترنيت، فبراير / 2007
18. Der Spiegel :Ausgabe Nr. 26/ 2006, Hamburg , BRD
19. Frankforte Rundschau: 17/ Feb/ 2007
20. Artikel in Tagesspiegel vom 11/2/2007
21. المجذوب، د. محمد: التنظيم الدولي، ص198 بيروت/ 2002
22. Schmett, Helmut: Vorlesung, Feb/2006, Phoenix
23. Deutsche Welle: Anfang Januar/2007, Berlin
24. برجينسكي، زبيغنيو: الأختيار، ص201

تاسعاً : الانتخابات الأميركية وتداعياتها في أوربا

تهتم ألمانيا وعموم أوربا، بل والعالم بأسره بالانتخابات الأمريكية ونتائجها، رغم أن النتائج سوف لن تكون حاسمة بتقديري، ودليلي على ذلك، أن **لا شيئ جوهري** يتغير في السياسة الأمريكية الداخلية منها والخارجية كنتيجة مباشرة للانتخابات، وإذا كان ثمة تغير سيحدث، فذلك ليس بسبب تغير الأسم (أسم الرئيس)، ولا سياسة الحزب الحاكم (الجمهوري أو الديمقراطي)، والتاريخ الأمريكي يؤكد ما نذهب إليه في هذا التقييم.
وإذا كان ثمة تغير سيحدث، فذلك سيكون نتيجة مباشرة وغير مباشرة، لمجمل التطورات السياسية الداخلية والخارجية على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الأولى، وحسابات المعطيات الهامة على مسرح السياسة الدولية.
يتبادل الجمهوريون والديمقراطيون الحكم بشكل متوال منذ عام 1853 (16 عاماً7 عام)، ولم يشذ عن القاعدة منذ انتخاب الرئيس الأول، سوى عشرة رؤساء (الرئيس الأول جورج واشنطن: 1789 / 1797). يمثلون :
رئيس مستقل (الرئيس الأول).
1. رئيس من الحزب الفيدرالي.
4. رئيس من الحزب اليميني.
4. رئيس من الحزب الجمهوري الديمقراطي
16. رئيس من الحزب الديمقراطي.
19. رئيس من الحزب الجمهوري.

وغالباً يعاد انتخاب الرئيس لولاية ثانية إلا ما ندر (بسبب الوفاة أو الاغتيال، أو الاستقالة).
وقانون انتخاب الرئيس الأمريكي معقد بدرجة قد لا يفهمه المواطن الأمريكي العادي، وأما الترشيح لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فمعقد غاية التعقيد، يمر بمراحل عديدة أبتداء من طرح أسمه كمحتمل للترشيح من قبل دوائر سياسية / أمنية ذات قيمة اعتبارية عالية، ومراقبة ردود الأفعال على طرح أسمه، ويتم تداول الأسماء المقترحة سراً، ثم تبرز للعلن، وتجري مراقبة دقيقة لردود الأفعال وأصداء الترشيح، وتجمع المعلومات التفصيلية عنه وعن انحداره العرقي والديني والعائلي الشخصي.

وهناك عرف (قاعدة متعارف عليها) أن لا يصل إلى منصب الرئيس إلا من فئة واسب (WASP) وهي اختصار لكلمات : أبيض، أنكلو سكسون، بروتستنانت. وقد نفذ هذا العرف في تاريخ الولايات المتحدة الانتخابي طيلة 167 عاماً، وقد خرقت هذه القاعدة مرتين: الأولى في ولاية الرئيس الأمريكي الرابع والأربعون الكاثوليكي جون كندي الذي اغتيل في 22 / تشرين الثاني / نوفمبر / 1963. وفي ولاية الرئيس السادس والخمسون بارك أوباما، الذي ينحدر من أب أفريقي (كينيا) وأم أمريكية بيضاء.

وبتقديري (وقد تخصصت بدراسة الولايات المتحدة واستراتيجياتها) أن السياسة الأمريكية تنبع من المصالح الأمريكية، والرئيس الأمريكي مطبق لها ومنفذها، ولكن ليس هو من يضع حدودها القصوى والدنيا، فهذه ترسم بدقة تامة من قبل جهات متعددة، ويعهد بتنفيذها إلى جهات متعددة على رأسها الرئيس الذي يمثل المصالح الأمريكية، وكل هذه يحددها الدستور والتقاليد التي ترسخت عبر ممارسات 167 عاماً، لذلك لست ممن يميلون لإلقاء تبعة هذا الفعل وتلك السياسة على ولاية رئيس بعينه. ومن ذلك السياسة الأمريكية حيال أوربا التي يتبرم منها الأوربيون، بتقديري هي ليست من ابتكار الرئيس ترامب، فجذور الأزمة بين ضفتي الأطلسي (الولايات المتحدة / أوربا) موجودة وقديمة، وسياسة القيادة من الخلف (Drive behind)، كانت قد أقرت منذ عهد أوباما، الحفاظ على نقاط أرتكاز، ولكن " لندع الأوربيين يقومون بواجبهم في الحفاظ على أوربا والشرق الأوسط كخاصرة الأتحاد الأوربي " .

وقد احتدمت واشتدت العلاقات والنقاشات منذ عهد الرئيس أوباما، وأصبحت تمثل أزمة ناضجة للانفجار (وقد كتبنا في المركز العربي الألماني عدة تقارير بهذا الصدد)، ومن المحتمل كان اختيار دونالد ترامب كشخصية تصادمية، مناسبة لحل الأزمات المتراكمة للولايات المتحدة، فمثل ترامب البلدوزر المطلوب، وبتقديري أن هذه السياسة الأمريكية سوف تتواصل، سواء على يد ترامب أو على يد بايدن، بنعومة أو خشونة وبهذا المستوى أو ذاك فذلك ما تقرره دوائر الأمن القومي والمخابرات الأمريكية (CIA) والبنتاغون والخارجية.

اليوم والولايات المتحدة مقبلة على الانتخابات الرئاسية، ما هي مستحقات العلاقات الأمريكية ـ الأوربية .. لقد تصاعدت قائمة المطالب الأوربية حيال ما تظهره الولايات المتحدة للسياسات الأوربية، ولكن أبرز نقاط الخلاف (وهي غير بسيطة) :

ـ الخلاف حول التخصيصات العسكرية في إطار تحالف الناتو.
ـ الخلاف حول الاتفاق النووي مع إيران.
ـ البيئة.
ـ المهاجرون واللاجئون.
ـ مشروع خط أنابيب "نوردستريم "
ـ قلق أوروبا على حرية التجارة.
ـ قلق صناع السيارات الأوربية والتحذير من حرب تجارية مع واشنطن.
ـ فشل قمة مجموعة السبع، فشل الحلول التوافقية.

ولا تخفي أوربا رغبتها العارمة من انتصار المرشح جو بايدن على ترامب، على أنل أن يكون هناك تخفيفاً وتنفيسا للاحتقان الخفي في العلاقات. وقد عبرت أمنيات الأوربيين بموقفهم من المناظرتان بين المرشحان وكما يلي :
في افتتاح المناظرة التي أقيمت قبل 12 يوماً على الانتخابات، هاجم بايدن الرئيس الأمريكي بشأن إدارته للأزمة الناجمة عن وباء كوفيد-19 قائلاً إن: "شخصاً مسؤولاً عن هذا العدد الكبير من الوفيات يجب ألا يكون قادراً على البقاء رئيساً للولايات المتحدة". وتوقّع بايدن أن تواجه البلاد "شتاء قاتماً" بسبب الجائحة التي حصدت لغاية اليوم حياة أكثر من 222 ألف شخص في الولايات المتّحدة.

العنصرية: وفي تبادل ناري للحديث حول التمييز العرقي، قال جو بايدن إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "يصب الوقود على كل حريق عنصري"وقال ترامب عندما سئل عن الاحتجاجات المتعلقة بالعدالة الجنائية في الولايات المتحدة: "أنا أقل شخص عنصري في هذه الغرفة". ورد بايدن قائلاً إن ترامب من بين "أكثر الرؤساء عنصرية في التاريخ الحديث."

الهجرة ...هاجم المرشح الديموقراطي خصمه بشأن الهجرة، متهماً إياه بانتهاج سياسة "إجرامية" حيال المهاجرين من الأطفال. وكانت منظمة حقوقية ووثائق قضائية كشفت أنّ السلطات الأمريكية فشلت في تحديد أماكن ذوي 545 طفلاً مهاجراً فصلوا عن عائلاتهم عند الحدود الأميركية بموجب سياسات الهجرة المتشدّدة التي بدأت إدارة ترامب بتطبيقها في أيار/مايو 2018. وقال بايدن: "هؤلاء الأطفال لوحدهم، ليس لديهم أي مكان يذهبون إليه (...) هذا سلوك إجرامي."

جائحة كورونا... ألمح الرئيس ترامب إلى أن الولايات المتحدة تجاوزت المحنة الأكبر في وباء كورونا، وهذا غير صحيح. فالأرقام الرسمية تبين للمرة الثالثة تزايدا كبيرا في عدد الإصابات الجديدة: فيوم

الخميس (22 تشرين الأول/ أكتوبر 2020) أي في يوم المناظرة سجلت مؤسسة الصحة الأمريكية عن أكثر من 65 ألف إصابة بعدوى فيروس كورونا.

التأمين الصحي ... جو بايدن لا يخطط لإلغاء التأمين الخاص. فمخطط بايدن للتأمين الصحي من شأنه إيجاد إمكانية لأولئك الذين يريدون الحصول على التأمين العام. ومن يرغب في الحفاظ على تأمينه الخاص، يمكنه فعل ذلك .وفي عام 2018 كان نحو 218 مليون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية لديهم تأمين صحي خاص، فيما كان 111 مليون شخص لديهم تأمين عام.

ثم يخشى الأوربيون أن تتواصل سياسة اليمين في الولايات المتحدة، وانتقال العدوى الموجودة أصلا في بيئة غير خامدة في أوربا، فتنال جرعة منعشة منشطة. ولسان حال الإدارة الأمريكية يقول للأوربيين، ها أنتم لا تعرفون تصريف أزماتكم بدون الرعاية الأوربية، ولا شك أن محاول أوربا أن تلعب دوراً كبيرا في الأزمات الأوربية وفي حوضها، سيكلف الكثير جدا من الجهد والنفقات، وربما الصراعات العسكرية التي إذا ما اندلعت فسيحرق لهيبها امكانات وقدرات وأوربا ليست في وضع اقتصادي مريح للقيام بمناورات مكلفة ... فمشكلة الديون الأوربية لم تتعافى منها دول الاتحاد الأوربي، كما أن وضع كورونا أضاف للمشكلة مفردات أخرى ... ناهيك عن ملامح أزمة اقتصادية عالمية، ستكون أجواء التوتر تصعيداً **وبرأي الأوربيين أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد ألحق الكثير من الضرر بالعلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. وبقاؤه أربع سنوات إضافية سيكون بمثابة كابوس بالنسبة إلى الكثيرين من الساسة في الاتحاد الأوروبي.**

أما في حال فرض جو بايدن نفسه في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، فستكون هناك آمال بالنسبة للعلاقات بين ضفتي الأطلسي. ولكن ليس هناك أحد بهذه السذاجة ليعتقد أنه ستحصل عودة إلى وقت ما قبل ترامب. لكن الأمل يسود في أن الأمور قد تتحسن، كما يقول مدير مركز الدراسات الأوروبية في بروكسل.

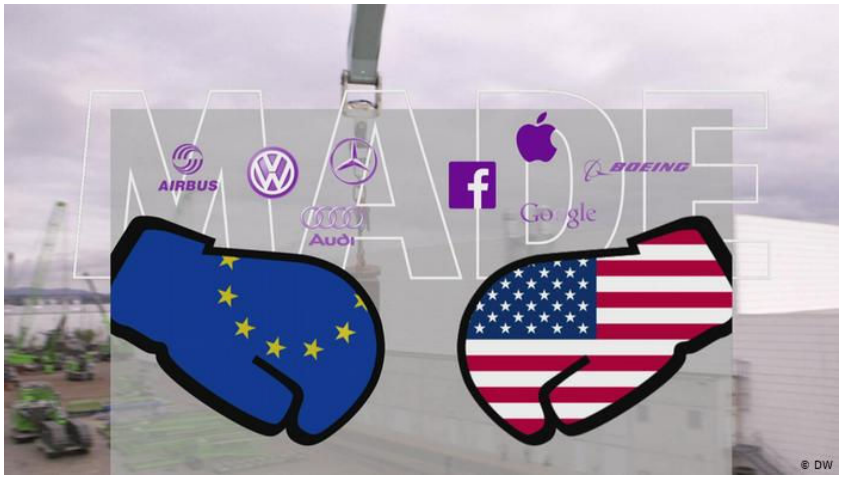

وإذا لم ينجح مرشح الديمقراطيين في الحل محل الرئيس دونالد ترامب في البيت الأبيض، فإن الخبراء الأوربيون يخشون أن تسوء العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أكثر. "ربما سيعمل في فترة حكم ثانية على ممارسة مزيد من الضغط على أوروبا أكثر من الفترة الأولى. لقد وصف أوروبا كشر أكبر من فاعلين آخرين في العالم. وهذا ما قاله علنا علما بأنه قال الكثير في السنوات الأربع الأخيرة ".

وستكون العلاقات موضع شد وجذب، فكلا الطرفان : الولايات المتحدة وأوربا، يحتاج كل منهما الآخر، فالولايات المتحدة تحتاج أوربا في مواجهاتها مع الصين وروسيا.

(الصورة تعبير دقيق عن المصالح المتقابلة. من وكالة الأنباء الألمانية)

رئيس مثل جو بايدن لن يفعل كل شيء بطريقة مختلفة، كما يعتقد الخبراء الأوربيون، لكن يمكن الانطلاق من أنه سيعتمد على الحلفاء التقليديين وسيستمع إليهم ويبحث عن جوانب مشتركة، "سيان من يفوز في

نوفمبر/ تشرين الثاني، وجب علينا الاستثمار في التعاون. لدينا مجال تحرك في بعض الموضوعات مثل إصلاح منظمة التجارة العالمية. هنا يمكن لنا عزف نفس النغمة."

في دراسة أجراها في الصيف "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" في بروكسل، قيل إن الأوروبيين فقدوا الثقة في الحليف الوثيق سابقا الولايات المتحدة الأمريكية. ولاسيما "التدبير الفوضوي لوباء كورونا من طرف الرئيس ترامب ساهم في أجواء قاتمة."

وينطلق الباحثون في المجلس الأوروبي من أن الفائز الانتخابي جو بايدن سيبحث عن التقارب مع الأوروبيين. وهم يتوقعون أن تنضم الولايات المتحدة مجددا لاتفاقية باريس لحماية المناخ ومنظمة الصحة العالمية. وحكومة تحت بايدن ستعمل على تقوية الناتو كحلف حتى ولو أن الديمقراطيين مثل الجمهوريين يضغطون لرفع ميزانيات الدفاع الأوروبية. وسبق للرئيس باراك أوباما والكثير من أسلافه أن طالبوا بنفقات عسكرية أكبر. **وفي حال انتخاب ترامب لفترة حكم ثانية، يتنبأ مستشاره الأمني السابق جون بولتون بأنه يجب على الناتو أن يتهيأ لما هو أسوء. فحسب بولتون هدد ترامب حتى بانسحاب من الناتو، ما سيعني نهاية الحلف.**

وعلى إثر ذلك أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن الناتو يعاني من "موت دماغي" وعبر عن طلبات للحصول على "سيادة أوروبية" أكبر. وحتى زعماء حكومات آخرين في الاتحاد الأوروبي يرون دورا جيوستراتيجيا أكبر للاتحاد الأوروبي في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، على خلاف دونالد ترامب. فرئيسة المفوضية الأوروبية، أورزولا فون دير لاين تتمنى خصوصا عودة إلى نظام مبني على قواعد. "الحقيقة هي أن إصلاح النظام المتعدد الأطراف بات ملحا أكثر من ذي قبل، فنظامنا العالمي يعاني من شلل متسلل". وتفيد فون دير لاين أن قوى كبيرة تنسحب من مؤسسات دولية أو "تأخذها رهينة لمصالحها الذاتية."

© Maurizio Gambarini/dpa/picture alliance

والأمل السائد في بروكسل هو أن تتحقق هذه الأشياء مع رئيس مثل جو بايدن. لكن يحذر الخبراء الأوربيون من أوهام. فالموقف الناعم الذي عاملت به أوروبا إلى حد ما الصين حتى الآن لن يروق لرئيس ديمقراطي. "قد يتمثل أحد التحديات في أن تتعاون حكومة بايدن الجديدة في موضوعات دولية في حماية المناخ وفي منظمة التجارة العالمية، لكنها ستطلب في المقابل من أوروبا أن يكون لها ظهور أقوى تجاه الصين". وحتى مع بايدن في سدة السلطة قد تطالب الولايات المتحدة بتحمل فرض عقوبات، مثلا على شركة هواوي للتكنولوجيا دون نقاش والقيام برد على استفزازات عسكرية في بحر الصين الجنوبي.

(صورة من الأرشيف: المستشارة ميركل مع المرشح الديمقراطي بايدن في برلين 2013)

وبعد الانتخابات يعتزم الأوروبيون، كيفما كان الرئيس الأمريكي، التحدث عن العلاقات التجارية. ومازال يسود تهديد ترامب الرامي إلى فرض رسوم جمركية عالية على السيارات وبضائع أخرى عبر الأطلسي. ولقد اتفق في يوليو/ تموز 2018مع الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية جان كلود يونكر على نوع من وقف إطلاق النار، لكن النزاع يبقى بدون حل. وحينها أشاد دونالد ترامب بشكل مفاجئ بالاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة. وفي الحملة الانتخابية لم يلعب الموضوع أي دور لدى ترامب ولا بايدن.

وتأمل غالبية رؤساء حكومات ودول الاتحاد الأوروبي في فوز جو بايدن كرجل ليبرالي ليس له شحناء في خطابه. فالعلاقة بين المستشارة أنغيلا ميركل والرئيس دونالد ترامب لم تكن ودية. وبولندا ودول أوروبية شرقية أخرى لها حكومات شعبوية كانت لها علاقة أفضل مع ترامب.

وفي النهاية سيقف الاتحاد الأوروبي في صف واحد لتمثيل مصالحه تجاه الولايات المتحدة بصرف النظر عمن من الرجلين سيجلس في المكتب البيضاوي، كما يعتبر أحد الخبراء.

أصداء الانتخابات الأمريكية

في دراسة وتأمل لشؤون الانتخابات الأمريكية، هناك معطيات جوهرية تطرح نفسها، منها مثلاً الغرابة الشديدة في قانون الانتخابات الأمريكي، الذي لا يماثله قانون أنتخابي في أي بلد من بلدان العالم، ورغم أن القانون أو جزء منه أو روحه يعود إلى عهد تأسيس الولايات المتحدة 1789 إلا أن هذا القانون ما يزال ساري المفعول رغم ما يثار ضده من طلبات تغير. ومنذ عام 1853 أي الرئيس الرابع عشر فرانكلين بيرس وحتى الآن (دونالد ترامب هو الرئيس 45) يتداول الحزبان الجمهوري والديمقراطي السلطة بلا انقطاع بصورة منتظمة تقريباً

وبتقديري أن شدة تعقيد القانون الانتخابي وتداخل المجلسين الشيوخ والنواب، هو أمر مقصود بالطبع، لمنح أقصى قدر من المرونة للجهات التي تتولى ترتيب البيت وهي في الغالب الجهات المتنفذة والتي تقف خلف القرار السياسي ولا تظهر على الواجهة كمؤسسات الأمن القومي والقرار السياسي. وبخلاف ما يعتقده كثيرون بأن الناخبين الأمريكيين يقومون بانتخاب رئيسهم مباشرة، فإن كلمة الحسم ترجع للمجمع الانتخابي الذي يتكون من 538 مندوباً.، فإنه عملياً لا يختار رئيسه مباشرة، بل يمنح صوته لأحد المندوبين في الولاية التي يصوت فيها، وذلك لأن نظام انتخابات الرئاسة الأمريكية يعتمد على ما يدعى بالمجمع الانتخابي.Electoral College ، ففي انتخابات عام 2000، فاز جورج بوش الابن بالانتخابات آنذاك على الرغم من أنه حصل على أصوات أقل من منافسه الديمقراطي آل غور بفارق 540 ألف صوت وذلك لأن بوش حصل على أغلبية أصوات المجمع الانتخابي (271 صوتاً) ليصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

ليس من السهل وضع حدود لأنماط التفكير والسلوك لدى الرؤساء الأمريكان بناء على انتمائهم الحزبي / السياسي، ولست ممن يميل للاعتقاد بأن سلوك الرئيس الأمريكي الشخصي مؤثر بدرجة كبيرة جداً على طبيعة القرار السياسي ومساراته، ذلك أن آليات اتخاذ القرار تمر عبر قنوات ودهاليز كثيرة قبل اتخاذه، والأدلة كثيرة، والرئيس قد يختار من بين الخيارات. القرار الأمريكي يعد ويدرس في دوائر عديدة قبل أن يعرض على الرئيس، والسياسة العامة للولايات المتحدة تحكمها ثوابت، ومتغيرات وهي موضع دراسة ومتابعة من خبراء واختصاصين، ولا يدور شيء حقيقي في الولايات المتحدة إلا سلطة رأس المال والاحتكارات التي تسكت أقوى صوت سياسي واقتصادي معارض، لذلك من الصحيح تماماً القول أن الرئيس الأمريكي يمثل ذروة المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية في المرحلة التي تناسب شخصية الرئيس قيادة فعالياتها، عل شتى مستوياتها، فالرئيس بهذا المعنى منتوج ومحصلة لإرادة الدوائر القيادية الفعالة في الولايات المتحدة.

مع أننا يمكننا القول أن الرؤساء الديمقراطيين أكثر الرؤساء ثقافة : تيودور ويلسون، جون كندي، بيل كلنتون، وباراك اوباما، ولكن مع ذلك فقد شهد عهد الرئيس الديمقراطي اوباما (رغم ثقافته العالية) أسوء المراحل في العلاقات العربية / الامريكية تدهوراً، وحتى مع شعوب اخرى، وكذلك لم يكن سلوك كلنتون يتفق مع ثقافته الأوكسفوردية.

كما لا يمكن اعتبار العهود الجمهورية أكثر عدوانية وشراسة وميلاً للحروب، فالحروب والقرارات الحربية الصعبة اتخذت في عهود الحزبين بلا تميز، رغم أن الرؤساء الديمقراطيين كانوا غالباً أكثر ثقافة ، مبادي (Doctrine) ترومان / ديمقراطي، أيزنهاور / جمهوري، نيكسون / جمهوري، كارتر / ديمقراطي، والرئيس ترومان الديمقراطي مثل أبرز علامة في تاريخ الحرب فهو من أتخذ قرار ألقاء

القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي، وفي عهدة تأسس حلف الناتو وابتدأت في عهده أيضاً الحرب الباردة، وهو صاحب مبادئ (Doctrine) ترومان العدوانية في التدخل، في حين نيكسون الجمهوري هو من أوقف الحرب الفيثنامية.

تثبت هذه المعطيات أن السياسة الخارجية الأمريكية تصاغ في مؤسسات معينة ولا يلعب أي من الحزبين يمارس السلطة، فالحزبان يمثلان المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وشخصية الرئيس هي لتتلائم مع طبيعة التوجهات المقبلة وتتناسب مع معطياتها.

بتقديري أن الموقف من الأقطار العربية ومصالحها، هو توجه له درجة كبيرة من الثبات، فالولايات المتحدة تربطها بالشرق الأوسط مسألتان هامتان :

الأولى : سياسية وتتمثل بحزمة المصالح الأمريكية التي تتناقض لدرجة كبيرة مع السياسية الأمريكية وفي المقدمة الموقف حيال إسرائيل، ثم وضع بلدان الشرق الأوسط في حلقة السياسة الأمريكية بتفاصيلها ومفرداتها الجيوبوليتيكية.
والثانية : هي جملة العلاقات الاقتصادية وتقع موضوعات الطاقة في مقدمتها والتبادلات التجارية، وشؤون نقل التكنولوجيا وغيرها، وهي غالباً ما تكون متناقضة.

الولايات المتحدة في أشد مراحل حاجتها إلى البلدان العربية سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، لم تكن تهتم إلا بمصالحها دون أي اعتبار للمصالح العربية ولو بمقدار ضئيل، حتى مع الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في العراق الملكي، ومع الحكومات العربية التي لها علاقات صداقة تقليدية مع الولايات المتحدة، الولايات المتحدة تريد تحقيق مصالحا حتى آخر ذرة، ولا تمنح أي مكسب ولو بمقدار ذرة.

وإذا كان الأوربيين قد ضاقوا ذرعاً (بما فيهم أقرب حلفاء أميركا في أوربا) ويبدون التذمر علناً للسياسات الأمريكية حيال أوربا تجارياً وسياسياً وعسكرياً في عهد الديمقراطي الاكاديمي المثقف أوباما، فماذا هم فاعلون أمام رئيس يطلق أشد الكلمات شراسة وعدوانية وعنصرية وفاشية، وها هم قادة أوربا يخرجون عن دبلوماسيتهم ويعبرون بعبارات واضحة وصريحة عن قلقهم، بل خوفهم من الآتي، وأعتبرت ميركل ان ألمانيا وأمريكا تشتركان في قيم الديمقراطية والحرية واحترام حكم القانون والكرامة الإنسانية بغض النظر عن الأصل ولون البشرة والدين والجنس والميول الجنسية أو المعتقدات السياسية، وبناء على هذه القيم تعرض التعاون الوثيق على الرئيس المقبل للولايات المتحدة دونالد ترامب."

فيما تمنى وزير الخارجية (الدبلوماسي المحترف) أن لا يؤدي هذا الفوز إلى تصدعات في السياسة الدولية لا نعرف كيف ستكون سياسة ترامب في الحكم" وأن نتيجة الانتخابات الأمريكية جاءت بشكل مغاير لما تتمناه الأغلبية في ألمانيا، ما نائب المستشارة فكان أكثر صريحاً إذ أعتبر فوز ترامب تحذيرا لألمانيا وأوروبا، وداعيا صناع السياسة للاستماع بدرجة أكبر إلى مخاوف الناس. إن ترامب هو رائد الحركة الاستبدادية والشوفينية الدولية الجديدة." وأضاف "بلادنا وأوروبا عليها أن تتغير إذا أرادت مواجهة الحركة الدولية الاستبدادية، أما وزيرة الدفاع الألمانية فقد أعتبرت فوز ترامب "صدمة كبرى" وطالبته بتأكيد التزامه تجاه حلف شمال الأطلسي، فيما قال وزير العدل الألماني إن فوز ترامب "لن يكون نهاية العالم لكنه (أي العالم) سيزداد جنونا".

فيما يطلق اليمين الفاشي الأوربي صيحات النصر والأبتهاج والفرح والوعد والوعيد ... إذ اعتبرت سياسية من "حزب البديل من أجل ألمانيا" أن فوز ترامب هو انتصار تاريخي"وكتبت نائبة أحد رئيسي الحزب الألماني المعارض أن "فوز دونالد ترامب يعد إشارة إلى أن المواطنين في العالم الغربي يريدون

تغييرا سياسيا واضحا. كذلكوصف سياسي ألماني ينتمي لحزب البديل المعارض أن فوز ترامب في الانتخابات يمثل "حقبة جديدة في تاريخ العالم". يذكر أن رئيسة حزب البديل كانت قد ذكرت أن هناك أوجه تشابه بين حزبها وبين ترامب
هنأت زعيمة حزب الجبهة الوطنية، الذي يمثل أقصى اليمين في فرنسا، دونالد ترامب وذلك قبل قليل من إعلان المرشح الجمهوري فوزا غير متوقع بالرئاسة الأمريكية. "أطيب التهاني للرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب وللشعب الأمريكي الحر". وفيما علق الزعيم اليميني الفرنسي علق جان ماري لوبان قائلا: "اليوم الولايات المتحدة. وغداً فرنسا"، في حين اعتبر اليميني الشعبوي الهولندي خيرت فيلدرز أن أوروبا تشهد "ربيعا قوميا لقد استعاد الأمريكيون أرضهم". وأضاف أن أوروبا تشهد "ربيعاً قومياً."

وفي بلجيكا، هنأ حزب المصلحة الفلمنكي -وهو حزب بلجيكي انفصالي ومناهض للمسلمين- الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب قائلا إن فوزه غير المتوقع في الانتخابات يمكن تكراره في أوروبا. وقال رئيس الحزب: "تظهر الانتخابات الأمريكية مجددا كيف أن الساسة أصحاب المواقف البعيدة عن التيار السائد هم جزء من الشعب"، في إشارة إلى فوز ترامب وتصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأضاف: "مسيرة ترامب ليست ظاهرة فريدة. ففي أوروبا أيضا يوجد كثير من الناخبين الراغبين في التغيير."

وكتبت الصحافة الألمانية الصادرة الرصينة بعد نتائج الانتخابات الأمريكية بشكل نقدي مشيرة إلى قلة كفاءة الرئيس دونالد ترامب المنتخب سياسياً واقتصادياً وتحذر من أوقات عصبية ستواجهها الولايات المتحدة والعالم في المستقبل.

ـ **كتبت صحيفة فرانكفورتر ألغماينه** " تمكن ترامب من حشد أصوات الناخبين البيض في الريف عموماً، وفي المدن الصناعية القديمة خصوصاً، وبشكل لم يتوقع أحد أن يكون ذلك ممكنا. فخطابه الشعبوي ومواقفه الاقتصادية الشوفينية دغدغت مشاعر الناس البسطاء الذين كانوا يشعرون بأن النخبة السياسية لم تعد تمثلهم، والنخبة الاقتصادية أهملتهم، ويشعرون أيضاً بأن النخبة الثقافية تحتقرهم وتسخر منهم."

ـ **كتبت صحيفة زود دويتشه** "ها قد انتخبوا رجلاً لقيادتهم يزرع الكراهية ويحرض على العنف ولم يقدم حلولاً لمشاكل البلاد. انتخاب ترامب رئيساً يشكل مجازفة كبيرة. ففوز الرجل لم يمكن وفق برنامج سياسي ولا حتى وفق اختيار جيد لشخصيات طاقم مرافق. وكانت الحملة الانتخابية ذات طابع فوضوي وتميزت بأنانية مفرطة. والعالم ينتظر الأتي حابساً أنفاسه. وستمر أوقات عصيبة."

ـ **أما صحيفة دي فيلت** فأشارت إلى تبعات انتخاب ترامب بالنسبة لألمانيا وروسيا وسوريا حيث كتبت تقول " إن فوز ترامب المفاجئ يشكل أيضاً نجاحاً لبوتين. أما المستشارة ميركل فستقود ألمانيا التي ستكون قريباً محاطة بالقوميين والشعبويين من كل جانب، إضافة إلى تراجع أسواق صادرات بلادها. سيحاول ترامب عقد صفقة مع بوتين فحواها: تبادل القرم بحلب. وسيحدث ذلك كما يفعلها زعيم مافيا عندما يقول لزعيم عصابة أخرى: لا نبدأ حرباً بسبب المقاطعة الجنوبية من شيكاغو، أليس كذلك؟ يمكنكم الاحتفاظ بالقرم ولكن سنقوم معاً بالقضاء على داعش. في هذا السياق يتم تجاهل القانون الدولي والأمم المتحدة."

ـ **أما موقع" شبيغل أولاين** " فكتب : "انتخبت أقدم وأكبر ديمقراطية في العالم عنصرياً وشوفينياً ليكون أقوى رجل في العالم. أمريكا لم تنحاز لصالح العقلانية والنزاهة، بل فضلت اختيار قلة الحياء والكذب.

كانت الرغبة في التغيير وعمق الكراهية إزاء النخبة السياسية في واشنطن كبيرة إلى درجة دفعت الأمريكيين إلى تفضيل محرض تتوقع منه كل شيء في البيت الأبيض على امرأة تمثل النخبة السياسية."

فأي مستقبل للعلاقات الدولية في ظل هذه المؤشرات القاتمة المظلمة، وأين تكمن المصالح العربية في ظل تشتت الإرادة العربية واشتداد الصراعات الدموية، والتحريض الطائفي .

إن أمام القوى العربية، بل وكافة القوى في المنطقة، تجاهل تناقضاتها الثانوية، ووضع مصالحها الحيوية في المقدمة، ولملمة المواقف، فالأنواء الجوية تنبأ بأمواج عاتية عالية ..... وربما عالية جداً ...!

المقال جزء من مقابلة تلفازية بتاريخ 9 / تشرين الثاني / 2015

عاشراً : ظواهر وخفايا الخلاف الأوربي ـ الأمريكي

أنعقد مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع (كانت روسيا الاتحادية من ضمن هذه الكتلة لتصبح ثمانية، إلا أنها استبعدت بعد أحداث القرم وأوكرانيا) في كيوبيك / كندا (8 - 10/ حزيران / 2018)، وكما كان متوقعاً، فإن الخلافات الملتهبة في عهد الرئيس أوباما، ولكنها كانت تحت السيطرة، ربما بسبب طبيعة الحزب الديمقراطي الأمريكي، أو بسبب شخصية الرئيس أوباما التي تختلف عن طبيعة وشخصية الرئيس ترامب، ولكن في جميع الأحوال نؤكد أن منصب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية هو موقع مدروس بعناية تامة ودقة لا تحتمل الأخطاء العابرة، وبذلك يمكن القول تماماً أن الرئيس ترامب وما تتسم به مرحلته، هي مطلوبة ومخطط لها، في تفجير خلاف أوربي / أمريكي، كانت الولايات المتحدة تحتمله على مضض، ولكن الآن فقد فاض الكيل وبلغ السيل الزبى. وهذا الانفجار كان الرئيس أوباما قد حذر منه في آخر جولة أوربية له (قبل نهاية عهده بشهور)، من أن صبر الولايات المتحدة قد ينفذ ويحدث ما لا تحمد عقباه.

بعد نهاية الحرب الباردة (التي كانت بعض فصولها ساخنة) كان الأوربيون التواقون إلى الأمن لسلام، قد اعتقدوا مرحلة سلام ورخاء ستحل، ولتختفي لغة الحرب والوعيد، وآن الأوان اقتحام أوربا الشرقية سياسياً واقتصادياً، ولكن السياسة الأوربية للولايات المتحدة أقحمت أوربا الغربية والناتو من جديد في أزمات متلاحقة، أزمات البوسنة والصرب، جورجيا، وجمهوريات البلطيق، والقرم، أوكرانيا، وناهيك عن تحركات حكومتا بريطانيا وبولونيا داخل الاتحاد الأوربي، كانت تهدف إلى إضعاف الاتحاد الأوربي، وآخرها انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وإبقاء ضرورة وأهمية لحلف الناتو، لتتواصل الهيمنة تحت المظلة الأمريكية.

كانت المساعي الأمريكية في التصعيد تبدو بنظر الأوربيين تطرفاً، وتسخيناً لا ينطوي على مبررات واقعية، وإلى جانبها مرتكزات لها في أوربا الغربية متمثلة بالحليف البريطاني المخلص، وشرقاً في بولونيا، ناهيك عن تعاطي عميق مع جورجيا، وليتوانيا ولاتفيا وأستونيا، وحين انفجرت الأزمة الأوكرانية والتي في جوهرها تدخلات أمريكية في جورجيا وأرمينيا، وسائر دول آسيا الوسطى. والأوربيين كانوا يتحسسون من التدخل الأمريكي المتزايد في الشؤون الأوربية، إحباطاً للمساعي الألمانية والفرنسية في تعزيز كيان الاتحاد الأوربي. والولايات المتحدة تعتقد أن " الغرب " ينبغي أن يكون له رأس واحد وقيادة واحدة تتمثل بقيادتها وهيمنتها.

الأوربيين أدركوا الأهداف القريبة والبعيدة لهذه التدخلات، ولكن مشاكل الاتحاد الأوربي، بدورها متفاقمة الطابع، من الأزمات الاقتصادية التي كادت تطيح باليونان وايرلندة والبرتغال، وإلى حد ما أسبانيا، وضربت حتى الدول ذات الاقتصاديات المستقرة والمتينة كهولندة والنمسا، وأزمات سياسية منها مشكلات داخل الاتحاد الأوربي، ومشكلة التوازن في القارة الأوربية بين روسيا، والاتحاد الأوربي، الذي يعاني أصلاً من مشكلات جمة في مقدمتها تقدم اليمين الشعبوي المتطرف الذي بدأ يكتسح الساحات في دول الاتحاد مثل الدانمرك، وبريطانيا والنمسا وإيطاليا، وعدم وجود انضباط بين دول الاتحاد، وحتى الحكومات الليبرالية بدأت تتردد في سياستها الداخلية خشية الانتكاسة في صندوق الانتخابات. ناهيك عن مشكلات اجتماعية مقلقة تتفاقم بلا حلول. منها انتشار ظواهر المخدرات بين الشباب، والانفتاح الجنسي بلا حدود، والعزوف عن الزواج والإنجاب، واضمحلال دور الأسرة كخلية اجتماعية هامة، والهجرة (صوب استراليا ونيوزيلندة وكندا) وظواهر العنف والتطرف، وغيرها مما يشكل قلقاً حالياً وللمستقبل.

الإدارة الأمريكية تعتقد، وهذا ليس بجديد، أن الأوربيون يستغلونها، ففي أيام الحرب الباردة حين اتكلوا على قوة أميركا العسكرية للوقوف لوجه الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وحلف وارسو، وأميركا

قبلت ذلك جزئياً لأنها كانت تدرك أن أوربا الخارجة من الحرب العالمية الثانية محطمة، لا يمكن الاعتماد عليها عسكرياً، كما لا ينبغي التعامل معها على قدم المساواة في الميزان التجاري والإنفاق العسكري، ثم أن الموقع القيادي للولايات المتحدة القوية والثرية ضمن التحالف الغربي، له استحقاقاته، ولكن الآن وبعد أتحد الأوربيون وبعض دولهم أصبحت دول تتمتع بأقتصاديات متينة (كألمانيا، والنمسا، فرنسا، وإيطاليا، وهولندة والدانمرك) ثم أخذوا يتسابقون لخطب ود روسيا واعتمادهم عليها (بدرجة كبيرة) في موضوعات الطاقة (النفط والغاز)، ومساعي الاتحاد الأوربي في أن يكون قطباً عالمياً بقيادة فرنسا وألمانيا، بحيث يستغني عن الولايات المتحدة، فلسان حال الإدارة الأمريكية يقول " فليتحمل إذن كل أعباؤه، ولتسد العدالة والتوازن في العلاقات ".

أين يتفق وأين يختلف الأوربيون مع الولايات المتحدة

يتفق الأوربيون مع الولايات المتحدة في قضايا ويختلفون في أخرى، لكن ليس بالمطلق وليس بدون حدود أو سقف. يتفق الأوربيون مع الأمريكان في التصدي " للإرهاب " ومصطلح الإرهاب لم يتم الاتفاق على تحديده حسب القانون الدولي والمواثيق الدولية، لذلك فهو يفهم ويكيف سياسياً حسب الحاجة، (مثلاً امتنعت فرنسا وألمانيا من المشاركة في الحرب على العراق) فالمصطلح يتسع ويضيق بلا حدود أو سقف. ولكن حتى التصدي للإرهاب الذي يشمل " الإسلام " قد يتسع ليشمل النزعات التحررية لدى الدول التي تريد أن تتجه بسياسة خاصة ابتداء أفغانستان، وحتى العراق، بل وتركيا العضو في الناتو ..!

والديمقراطية ودعم الدول الديمقراطية هي سياسة نسبية ومزدوجة المعايير، فالولايات المتحدة والغرب لا يقبلون بالحكومات التي تصل ديمقراطيا إلى السلطة، إذا لم تتفق معها في الخط العام والتفاصيل، فهي في غاية النسبية، وفي النهاية فإن الدول التي لا تقبل بقيادتنا للعالم ونحدد لكل دوره ولونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وحتى الخلاف مع كوريا الديمقراطية لهو مساراته، أو إيران، التي يختلفون معها بشيئ، ولكن يتفقون في أشياء أخرى. والإدارة الأمريكية عبرت حتى عن ضيق صدرها في التعامل مع الأوربيين وتناقضت معها في أوقات ومناسبات مختلفة، تناقضات بلغت أحياناً درجة عميقة.

ـ الخلاف حول التخصيصات العسكرية.

وهذه من أقدم ملفات الخلاف بين الولايات المتحدة وبلدان الناتو المتحالفة معها. ومنذ نهاية الحرب العالمية كانت الولايات المتحدة تتحمل الثقل الرئيسي من مسؤوليات الدفاع عن أوربا الغربية، وتخصص له جزء هام من الدخل القومي، وأنخفض نسبياً بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أنه ما يزال الإنفاق الأمريكي في مسؤولياته ضمن الناتو لا يقل عن 4% من الدخل القومي الأمريكي (لا يقل عن 700 مليار دولار) ولا يزال أكبر انتشار عسكري لقوات الولايات المتحدة خارج البلاد هو في ألمانيا، ولكن الحكومة الألمانية لا تدفع أكثر من 1% من دخلها القومي للدفاع، وحتى هذا الجزء البسيط تدفعه بتلكؤ.
ومثل ألمانيا تفعل سائر بلدان الناتو، واليابان كذلك، والولايات المتحدة تعتقد أن هذا غبن فادح، أن تبعث بقواتها المسلحة إلى بلدان حليفة لتدافع عنها وفقاً لالتزامات، نعم هي تقبل بها ومقتنعة بجدواها السياسية، وبدورها كقائد للتحالف، ولكن بالمقابل لا تفعل تلك الدول المعنية إلا جزء بسيط جدتً مما يتعين القيام به في التحالف والدفاع المشترك.

وفي 11 حزيران/ 2018 قال ترامب إن ألمانيا "تدفع بالكاد (37 مليار دولار) 1% من إجمالي ناتجها القومي إلى الحلف الأطلسي، بينما ندفع نحن 4% من إجمالي الناتج القومي وهو أكبر بكثير جدا مما تدفعه ألمانيا للدفاع عن نفسها (700 مليلر إلى 37 مليار)..!. هل هذا منطقي؟ نحن نحمي أوروبا (وهذا أمر جيد) رغم الخسارة المالية الكبيرة، ثم نتلقى ضربات على صعيد التجارة. التغيير قادم..! ". وأمام إصرار ترامب على وقفة المراجعة، أعلنت المستشارة الألمانية ميركل في وقت سابق بأن " القمة التي سيعقدها حلف شمال الأطلسي (في تموز) لن تكون سهلة ".

من بين جميع دول الناتو تعرضت ألمانيا إلى انتقادات شديدة من الرئيس ترامب بسبب إنفاقها العسكري المنخفض. ويرى ترامب أن ألمانيا تتمتع بحماية الناتو، ولكن دون تقديم مساهمة مالية مناسبة. وإذا كان الأمر متروكاً له، فعلى برلين الاستثمار بنسبة 2% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الجيش الألماني، على النحو المتفق عليه في اجتماع الناتو عام 2014.
في العام (2017)، أنفقت ألمانيا حوالي 1.2 % من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع (بعد الضغوط والإلحاح)، أي حوالي 37 مليار يورو. ووفقاً لاتفاق الائتلاف الحكومي، فإن هذا الإنفاق سوف يزداد ببطء خلال السنوات الأربع القادمة، لكنه لن يصل إلى الهدف المطلوب والذي هو 2%.

ـ الخلاف حول الاتفاق النووي مع إيران.
تعتبر ألمانيا من أكبر المؤيدين لـ"خطة العمل المشتركة الشاملة(JCPOA) "، والمعروفة بالاتفاق النووي مع إيران. وتلزم اتفاقية عام 2015 طهران بالحد من أهدافها النووية. وفي المقابل، تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وتعتقد برلين أن في هذه الاتفاقية ضماناً على أن إيران لن تقوم بتطوير أسلحة نووية. غير أن الرئيس الأمريكي ترامب يفسر هذه الاتفاقية بشكل مختلف تماماً. فبالنسبة له فإن الصفقة مع إيران هي "أسوأ صفقة على الإطلاق". ويتهم الرئيس الأمريكي إيران بعدم الالتزام بالاتفاقيات ويرفض تجديد التصديق على الاتفاقية الذي يحدث مرة كل 120 يومًا. ويهدد ترامب بإلغاء الخطة بأكملها، الأمر الذي سيسبب مشكلة كبيرة في برلين ودول في أوروبا.

وكانت الحكومات الأوربية الرئيسية (ألمانيا بريطانيا وفرنسا) قد انتهزت فرصة رفع العقوبات، فأسرع مسئولوها وشكاتها إلى إيران للاستثمار وإبرام عقود في شتى المجالات، وعندما وجاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي المبرم في عام 2015 وخططها لإعادة فرض العقوبات على إيران مع تهديد بفرض عقوبات على أي شركات أجنبية تنخرط في أنشطة هناك. عبرت حكومات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إنهم ما زالوا ملتزمين بالاتفاق النووي. وقال وزير الاقتصاد الألماني إن حكومة بلاده لا ترى سببا ملحا لتغيير برنامج ضمانات التصدير الخاص بإيران. وصرح الوزير قائلا "نحن مستعدون للحديث إلى جميع الشركات المهتمة بشأن ما يمكننا أن نفعله للحد من التداعيات السلبية. "هذا يعني أن الأمر هو بشكل ملموس يتعلق بوضع الأضرار في أضيق حدود" ويشمل هذا تقديم الاستشارات القانونية. لكن الوزير أشار أيضا في حديثه إلى أن الحكومة الألمانية لا تملك إمكانية لحماية شركات ألمانية من قرارات الحكومة الأمريكية أو الاستثناء منها.

ولدى ألمانيا نحو 120 شركة باشرت عملياتها بموظفين من تلك الشركات بأنفسهم في إيران، ومن بينها سيمنس، فضلا عن نحو عشرة آلاف شركة ألمانية تتعامل مع إيران.

يذكر أن صادرات البضائع الألمانية إلى إيران ارتفعت العام الماضي بنحو 400 مليون يورو إلى أكثر من ثلاثة مليارات يورو (3.57 مليار دولار) بما يزيد قليلا عن 0.2 % من مجمل الصادرات الألمانية، لكن هذا الحجم أكبر من صادرات بريطانيا وفرنسا. فيما تبلغ قيمة صادرات الشركات الألمانية إلى الأسواق الأمريكية حوالي 111 مليار دولار. وقال وزير الاقتصاد الألماني إن ألمانيا ينبغي أن تتجنب "موجة تصعيد" في العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة.

وكان ممثلون قياديون عن الأوساط الاقتصادية في ألمانيا انتقدوا بشدة دعوة الولايات المتحدة للشركات الألمانية بإنهاء صفقاتها مع إيران فورا، مطالبين الحكومة الألمانية بالدعم. جدير بالذكر أن الولايات المتحدة وضعت مهلة 180 يوما لتصفية تعاملات الشركات الأجنبية في إيران، إلا تعرضت لعقوبات

أمريكية، وهو أمر يرفضه الأوروبيون بشدة ووصفوه بأن الولايات المتحدة تلعب دور الشرطي الاقتصادي في العالم.

ويدرس الاتحاد الأوروبي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية الاستثمارات الأوروبية في إيران، بعد أن حددت طهران إنذارا نهائيا أمده 60 يوما لبروكسل(عاصمة الاتحاد الأوربي) لضمان استمرار تنفيذ الاتفاق. وللحفاظ على الاتفاق، ينبغي على الاتحاد الأوروبي تأكيد أن الالتزام به لا يزال في صالح طهران، عبر ضمان إمكانية استمرار التجارة مع إيران، رغم التهديد المتجدد بالعقوبات الأمريكية.
وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على محافظ البنك المركزي الإيراني وعلى مصرف البلاد الإسلامي الذي مقره العراق "لتحويلهما ملايين الدولارات "للحرس الثوري الإيراني مع سعي واشنطن لوقف تمويل ما تصفه بأنشطة إيران الخبيثة في الشرق الأوسط.

الرئيس ترامب قرر الانسحاب من الاتفاق النووي وتعهد بفرض عقوبات على إيران، وقال وزير الخزانة الأمريكي إن محافظ البنك المركزي الإيراني قد حول سرا ملايين الدولارات نيابة عن فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني من خلال مصرف البلاد" لتعزيز أجندة حزب الله التي تتسم بالعنف والتطرف."

وقال الوزير الأمريكي في بيان "من الأمور المروعة ولكن غير المفاجئة تآمر أرفع مسوؤل مصرفي إيراني مع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني لتسهيل تمويل جماعات إرهابية مثل حزب الله، وذلك يقوض أي مصداقية قد يدعيها في حماية نزاهة هذه المؤسسة كمحافظ لبنك مركزي."

ووصف وزير الخارجية الإيراني في تصريح له في بروكسل العقوبات على محافظ البنك المركزي بأنها غير قانونية .وأدرجت أيضا الخزانة الأمريكية أسم علي ترزالي مساعد مدير الإدارة الدولية بالبنك المركزي الإيراني وآراس حبيب رئيس مصرف البلاد الإسلامي ضمن القائمة السوداء.

وقالت الوزارة إن العقوبات ضد سيف وترزالي لن تؤثر بشكل فوري على تعاملات البنك المركزي. لكنها أضافت أن العقوبات التي يجري إعادة فرضها بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق إيران النووي سوف تؤثر على تعاملات معينة للبنك المركزي بالدولار الأمريكي ابتداء من 7/ آب.

ـ انعكاسات الاتفاق النووي مع إيران على الاقتصاد الألماني.
بوفد رفيع المستوى من رجال الاقتصاد والصناعة روج زيغمار غابرييل، وزير الخارجية الألماني السابق بأيام قليلة بعد التفاهم على الاتفاقية النووية لبداية جديدة في العلاقات الاقتصادية الألمانية الإيرانية. ونوه وزراء النفط والطاقة والصناعة في صيف 2015 بآفاق المشاريع الاقتصادية المشتركة . وتمكنوا من الاعتماد في ذلك على تحليلات الخبراء: فالخبراء أكدوا أن الحاجة إلى الاستثمارات في الصناعة الإيرانية ستصل إلى بليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة. وكان الأمل أن يحصل قطاع صناعة الآلات وصناعة السيارات وكذلك قطاع الصيدلة والطب على قطعة كبيرة من الكعكة الإيرانية.
لكن بعد مرور ثلاث سنوات حلت خيبة الأمل. وصحيح أن التجارة الألمانية الإيرانية انتعشت بقوة، لكن على مستوى متواضع. ففي 2015 كان رئيس غرفة الصناعة والتجارة الألمانية قد تنبأ، بحجم تجارة سنوي يصل إلى عشرة مليارات يورو. لكن في الواقع 2017 لم يتحقق عام 2017 سوى فقط 3.5 مليار يورو وكانت التجارة قد بلغت 2.7 مليار وهي سنة العقوبات 2014. وهذا رغم أن التجارة مع الشعب الذي يصل عدد سكانه إلى 80 مليون نسمة تراجع بشكل ملحوظ بعد الاتفاقية النووية.

وبإمكان إيران مجددا تصدير النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل شراء طائرات أوروبية ومنتجات أخرى. ويمكن للبنوك الألمانية تمويل صفقات تجارية ثنائية بقروض. وألغى الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد 300 شخص. وعلى الرغم من ذلك يبقى التعامل مع إيران أرضية ملغومة. ولاسيما تمويل المشاريع الكبرى يتسبب في قلق كبير للصناعة. ويشكو مدير أعمال غرفة التجارة الألمانية الإيرانية من أن "البنوك الكبرى ما تزال غير مستعدة للخوض في التعامل مع إيران". وهذا له علاقة بالعقوبات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية التي لم تُلغى أيضا في عهد باراك أوباما. وتبقى التعاملات مع الحرس الثوري الإيراني مستهدفة. "فحراس الثورة الإسلامية" يسيطرون على ثلث الاقتصاد الإيراني ولهم بالتالي تأثير على كثير من الشركات.

وبالنسبة إلى البنوك الألمانية التي تعمل أيضا في السوق الأمريكية يبقى تمويل الصفقات مع إيران شائكا بحيث يجب عليها توقع عقوبات مؤلمة. وعلى هذا النحو كان مصرف Commerzbank مجبرا في 2014 على دفع 1.45 مليار دولار للدولة الأمريكية بسبب خروقات ضد العقوبات المفروضة على إيران - ومصرف Paribas الفرنسي دفع تسعة مليارات دولار. ولا عجب أن تفزع البنوك الألمانية الكبرى من الدخول في مثل هذه الصفقات. وعلى هذا الأساس فإن غرفة الصناعة والتجارة الألمانية تجزم أن " الحيوية الكبيرة لم تحصل."

لكن ليس فقط الخوف من حصول متاعب مع الإدارة الأمريكية هو الذي يشل التجارة الثنائية مع إيران التي كانت في السبعينات ثاني أكبر شريك لألمانيا خارج أوروبا. وقبل الحصار كانت ألمانيا أهم شريك تجاري لإيران. وفي الأثناء تغيرت أيضا النظرة الإيرانية. وأن تشتري الصين خلال العقوبات النفط من طهران بكميات كبيرة، فهذا كان له تأثيره. فالإيرانيون كثفوا خلال فترة العقوبات تعاونهم مع الصين بحيث تم تجاوز ألمانيا كأكبر مورد. بل حتى على المستوى الأوروبي تراجع الاقتصاد الألماني: صحيح أن منتجي السيارات الألمان تمكنوا من تقوية وجودهم في إيران بعد نهاية العقوبات، لكن الصفقات الكبرى يديرها آخرون. فنحو نصف أكثر من 1.5 مليون سيارة منتجة في إيران كانت السنة الماضية من إنتاج بيجو ورينو. فالشركتان الفرنسيتان تنتجان لدى شركات سيارات إيرانية، لأن الحكومة في باريس كانت قد أبرمت اتفاقية مع إيران.

أعلن الرئيس الأمريكي ترامب في الـ 12 من أيار عن قراره بخصوص إيران، فإنه سيتغير في الحال لقرار سلبي بالنسبة إلى الاقتصاد الألماني، لأنه أولا الرئيس الأمريكي لا يقرر بشأن البرنامج النووي، بل فقط بشأن العقوبات في إطار صفقات النفط. والبنوك الأجنبية والشركات التي تشتري النفط عبر البنك المركزي في طهران، ستعاقب في المستقبل مجددا من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القانون ينطبق منذ الآن على البنوك الأمريكية .وستكون صادرات النفط الإيرانية إلى الاتحاد الأوروبي بوجه خاص مهددة. ولكن حتى بعد توثيق العلاقات التجارية هي لا تمثل سوى الربع، والجزء الأكبر يذهب إلى الصين والهند. وقانون أمريكي مشدد ينطوي على عدد من الاستثناءات لن يلغي فورا الاتفاقية النووية، ولن يؤثر دفعة واحدة على التعاون الاقتصادي الألماني الإيراني المتنامي ببطء. لكن عدم الأمان في التجارة مع إيران سيزداد. وعدم الأمان هو بمثابة سم بالنسبة إلى الانفراج الاقتصادي .فالطفرة الاقتصادية الكبيرة مع إيران ستبقى بالنسبة إلى الصناعة الألمانية فقط حلما.

ـ بعد قرار ترامب ... أوروبا والخوف على التجارة مع إيران

وقد أثار الإعلان الأمريكي القاضي بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران مخاوف الشركات الأوروبية التي رأت أن هذا الإعلان قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية باهظة لها وهو ما دفع مسؤول من الرئاسة الفرنسية (9 / أيار) إلى الإعلان أن المسؤولين الأوروبيين سيبذلون" كل جهد" ممكن لحماية مصالح شركاتهم العاملة في إيران "من خلال التدخل لدى الإدارة الأمريكية."

وكانت واشنطن عند إعلانها انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني هددت بفرض عقوبات على كل الشركات الأجنبية المتعاونة مع إيران وأمهلتها 180 يوما للالتزام، وهو ما عبر عنه سفير الأمريكي الجديد في برلين ريتشارد جرينيل (8/ أيار) حيث طالب في تغريدة له على مواقع التواصل الاجتماعي بانسحاب الشركات الألمانية من إيران فورا. وكتب جرينيل على تويتر إن على الشركات الألمانية التي لها أنشطة في إيران أن "توقف فورا" هذه الأنشطة. كما أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون أن إعادة العمل بالعقوبات الأمريكية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني ستسري فورا على العقود الجديدة، موضحا أن إمام الشركات الأجنبية بضعة اشهر "للخروج" من إيران.

ويشكل قرار الرئيس الأمريكي ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني نكسة قوية للأوروبيين بعدما بذلت فرنسا وألمانيا وبريطانيا جهودا دبلوماسية مكثفة لإقناعه بالبقاء فيه. وعلق الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون على تويتر بالقول إن "فرنسا وألمانيا وبريطانيا تأسف للقرار الأمريكي وستعمل بشكل جماعي على اتفاق أوسع". والرئيس الفرنسي الذي عمل منذ انتخابه على إقامة علاقات جيدة مع نظيره الأمريكي، فشل في تغيير موقف ترامب خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن.

كما فشلت برلين ولندن الموقعتان أيضا على الاتفاق المبرم في 2015 مع طهران، في ثني ترامب عن المضي في قراره في ختام مشاورات دبلوماسية ماراثونية. وبعد أيام على زيارة ماكرون، حاولت المستشارة الألمانية ميركل تغيير موقف ترامب وتبعها وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون. ولإنقاذ النص، حاول الأوروبيون مراعاة ترامب عبر اقتراح التفاوض مع إيران على "اتفاق جديد" يأخذ بالاعتبار القلق الأمريكي حول قيام طهران بتطوير صواريخ بالستية وكذلك أنشطتها التي تعتبرها "مزعزعة للاستقرار" في الشرق الأوسط وسوريا واليمن بشكل خاص.

مصالح ألمانية مهددة: ونشرت مجلة فوكوس الألمانية على موقعها الإلكتروني مطالبة الحكومة الألمانية بالعمل على إنقاذ المصالح الاقتصادية الألمانية. ووفقا للمجلة فإن حجم الصادرات الألمانية لإيران بلغ ما مقداره ثلاثة مليارات يورو العام الماضي وهو ما يبلغ 0.% من مجموع الصادرات الألمانية بشكل عام لسنة 2017. وقالت المجلة إن نسبة الصادرات الألمانية ارتفعت ما مقداره 16 % عن العام السابق إلا أن قرار ترامب قد يؤدي إلى تجميد للعلاقات الاقتصادية بين البلدين ويكبد ألمانيا خسائر فادحة.

كما عبرت العديد من الشركات الألمانية عن تخوفها من خسائر مالية مفترضة حيث قالت شركة فولكسفاغن إنها بدأت العام الماضي فقط بإرسال سيارات إلى إيران، فالقرار الأمريكي قد يعني وقف هذا التصدير، كذلك أبدت شركة هينكل الرائدة في مجال صناعة المنظفات مخاوفها من تأثير قرار ترامب على خططها التجارية المستقبلية مع إيران، بحسب مجلة فوكوس. وتعهدت المستشارة الألمانية انغيلا ميركل الأربعاء(9/ أيار) بقيام برلين وباريس ولندن "بكل ما يلزم" لضمان بقاء إيران في الاتفاق النووي المبرم عام 2015 غداة انسحاب الولايات المتحدة منه.

وصرحت المستشارة الألمانية ميركل "سنبقى ملتزمين بهذا الاتفاق وسنقوم بكل ما يلزم لضمان امتثال إيران له" مضيفة أن ألمانيا اتخذت هذا القرار بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا. وفي تصريح لمجلة شبيغل الألمانية قال رئيس السياسة الدولية في حزب ميركل إنه سيكون من الصعب الالتزام بالاتفاق دون الولايات المتحدة نظرا إلى أن الشركات الأوروبية التي تواصل تعاملاتها التجارية مع الجانب الإيراني قد تتعرض لعقوبات أميركية قاسية.وقال إن أي جهة "تستثمر في إيران ستواجه عقوبات قاسية من قبل الولايات المتحدة، ولا يمكن تعويض ثمن ذلك". وحذر قائلا "لذلك فإن الشركات المتأثرة ستتراجع على الأرجح سريعا عن استثماراتها أو تنسحب من البلد تماما."

ـ فرنسا تريد الدفاع عن المكاسب الاقتصادية

من جهتها قالت فرنسا إنها سوف تسعى إلى الحفاظ على بعض المزايا والمنافع الاقتصادية العائدة على إيران من الاتفاق النووي. وقال وزير الخارجية الفرنسي إن إيران كانت قد وافقت على فرض قيود على أنشطتها النووية "مقابل منافع اقتصادية سيحاول الأوروبيون الحفاظ عليها." وذكر الوزير الفرنسي لمحطة "RTL " الإذاعية الفرنسية إن السلطات ستجتمع مع الشركات الفرنسية العاملة في إيران خلال أيام لبحث " كيف يمكننا مساعدة عملياتهم في إيران في محاولة حمايتها قدر الإمكان من الإجراءات الأمريكية " .

وفي الوقت نفسه قال وزير الاقتصاد الفرنسي إنه" ليس من المقبول" أن تتصرف الولايات المتحدة كأنها "شرطي اقتصادي" عبر تطبيق عقوبات على شركات أوروبية بسبب تجارتها مع إيران بموجب الاتفاق، الذي أبرم عام 2015 كطريقة لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية.

حاليا تجد إيران نفسها في موقف دقيق وحساس فيما تدرس الرد على إعلان الرئيس الأمريكي ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الموقع في العام 2015 .وقال دبلوماسي غربي في طهران إن الإيرانيين "بحاجة إلى إيجاد رد يبقي الأوروبيين في صفهم لكن أيضا يظهر أنه لا يمكن إساءة معاملتهم " بهذا الشكل. وتبدو أوروبا مصرة على الحفاظ على الاتفاق، لكن واشنطن هددت بالفعل الشركات الأوروبية في إيران بضرورة تصفية أعمالها خلال ستة اشهر.

وقال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني إن أوروبا انصاعت من قبل للضغوط الأمريكية، ما أدى لانسحاب العديد من شركاتها من إيران بموجب عقوبات دولية سابقة بين عامي 2012 و2015. وأكد "لا يمكننا وضع الكثير من الثقة في تصريحاتهم حول الحفاظ على الاتفاق، لكن الأمر يستحق الاختبار لعدة أسابيع، حتى يكون جليا للعالم أن إيران حاولت بكل الطرق التوصل لحل سياسي سلمي ." وقد تؤدي هذه الخطوة إلى اعتماد إيران بشكل أكبر على أسواق الصين وروسيا.

وأعلن المرشد الأعلى الإيراني خامنئي في 19 شباط الماضي أنه "في السياسة الخارجية، أولويتنا اليوم تتضمن تفضيل الشرق على الغرب ."ويعكس تصريح خامنئي تعزيز طهران لعلاقاتها مع روسيا، حليفتها في الصراع في سوريا، ومع الصين التي ليس لديها أية هواجس بخصوص روابطها التجارية مع الجمهورية الإسلامية.

ـ البيئة.

حتى لو لم تلتزم ألمانيا ببنود اتفاقية باريس، فإن الحكومة الألمانية تعتبر الاتفاق خطوة مهمة في مكافحة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاحتباس الحراري العالمي. غير أن ترامب يرى عكس ذلك. فقد قام الرئيس الأمريكي بإنهاء التزام بلاده بالاتفاقية بشكل تعسفي وفي أقرب تاريخ ممكن وهو تشرين الثاني/ عام 2020. ولكن بين الحين والآخر يعطي ترامب الوعود بأن الأمريكيين قد ينضمون إلى اتفاقية باريس للمناخ مجددا. إلا أن برلين على ما يبدو قد استسلمت لحقيقة أنه لن يكون هناك أي تقدم في شأن موضوع المناخ مع الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب.

ـ المهاجرون واللاجئون.

سياسة الهجرة واللجوء هي من أكبر نقاط الخلاف الساخنة بين ترامب وميركل. ففي حين كان "جدار الحماية" بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك هو المطلب الأساسي في حملة ترامب الانتخابية، سمحت ميركل لأكثر من مليون أجنبي بالحصول على الحماية خلال أزمة اللاجئين في الفترة ما بين عامي 2015 و2016. وبعد وقت قصير من انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، قال ترامب

لصحيفة "بيلد" الألمانية إن ميركل ارتكبت "خطأً كارثياً للغاية، حين سمحت لكل هؤلاء المجرمين بالدخول إلى البلاد". من جهتها تشكك المستشارة الألمانية ميركل في ما إن كان جدار ترامب قادراً على حل مشكلة الهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ مشروع خط أنابيب "نوردستريم".

من جهة أخرى يراقب ترامب مشروع خط أنابيب الغاز "تيار الشمال 2" من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق بتحفظ كبير. فبحسب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ألمانيا تعتمد في هذا المشروع على الكرملين وسوف تدفع من أجله ثمناً باهظاً "بمليارات الدولارات". ويرى ترامب أن هذا الأمر غير مقبول. وتشارك قلق ترامب هذا أيضاً بعض الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في أوروبا. من ناحية أخرى، تعتقد برلين أن واشنطن ترغب في تصدير المزيد من غاز البترول المسال الأمريكي نحو أوروبا.

ـ قلق أوروبا على حرية التجارة؟

بالنسبة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فإن العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة الأمريكية مع ألمانيا والبالغ 52.5 مليار يورو، هو دليل على وجود علاقات تجارية غير متكافئة بين البلدين. وندد ترامب بهذا الوضع وقال بأنه ابتداءً من الأول من أيار، يمكنه فرض رسوم جمركية عقابية على واردات الصلب الأوروبي، وربما على صادرات السيارات الألمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساهمت سياسة ترامب الحمائية في تعطيل المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة عبر الأطلسي.(TTIP)

ولأن ألمانيا تلتزم بتحرير التجارة العالمية، تود إحياء اتفاقية التجارة الحرة عبر الأطلسي(TTIP) . وتترقب المفوضية الأوروبية تحفيزاً إضافياً قدره 120 مليار يورو. وتشير ألمانيا إلى أن الرسوم الجمركية الأوروبية على الواردات الأمريكية في المتوسط أقل من الرسوم الجمركية الأمريكية على المنتجات الأوروبية. وبالرغم من ذلك جمهورية ألمانيا الاتحادية مستعدة للعودة إلى طاولة المفاوضات على الاتفاقيات الجمركية لعام 1994 مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في حال شن ترامب حرباً تجارية، فإن ألمانيا ستقترح في المقابل فرض رسوم جمركية أوروبية على المنتجات الأمريكية مثل الدراجات النارية هارلي ديفيدسون والجينز الأزرق والويسكي الأمريكي بوربون.

وحين أقدم الرئيس الأمريكي على خطوة كبيرة بفرضه الرسوم الجمركية حتى على صادرات حلفائه الأوروبيين من الألمنيوم والصلب، هل تستغل أوروبا الأزمة لاتخاذ موقف موحد يضع حداً لجنوح ترامب نحو حرب تجارية تؤدي إلى كساد عالمي ونتائج لا تُحمد عقباها على أحد؟

ولا تشكل الرسوم الجمركية ضد صادرات الصلب والألمنيوم الأوروبية إلى السوق الأمريكية صدمة قاسية للاتحاد الأوروبي بسبب أن أوروبا بمكنها استيعابها دون خسائر كبيرة، لكن المشكلة تكمن في أن الرسوم التي تشمل صادرات بقيمة 27 مليار يورو سنوياً طالت حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة على مدى عقود.

غير أن الرئيس الأمريكي غير آبه بردود الأفعال حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتفع الأصوات فيها ضد هذه الرسوم التي تضر بقطاعات أقوى وأوسع من قطاع الصلب والألمنيوم الذي لا يعد من القطاعات الوازنة في الولايات المتحدة مقارنة بقطاع السيارات والطائرات والآلات والتجهيزات، التي تعتمد على الصلب والألمنيوم المستورد على نطاق واسع. فمع فرض الرسوم سترتفع تكاليف الإنتاج التي سيتحمل عبئها المستهلك الأمريكي وسيتراجع قطاع الصادرات الأمريكية مع هذا الارتفاع،

الأمر الذي سيؤدي على المدى الطويل إلى عكس ما ما يهدف إليه الإجراء الأمريكي، ألا وهو إعادة التوازن إلى الميزان التجاري الأمريكي الخاسر مع الدول التي فرض الرسوم ضدها.

ردود الأفعال الأوروبية الرافضة للرسوم والمهددة برسوم مماثلة قيل أنها تشمل الويسكي والجينز والموتورسيكلات المستوردة من ولايات أمريكية يحكمها الجمهوريون المؤيديون للرئيس ترامب. وتهدف هذه العقوبات إلى دفع حكام هذه الولايات إلى الضغط على ترامب لثنيه عن موقفه. غير أن تجربة الأشهر الماضية تشير إلى أن الأخير لا يأبه للضغوط عندما يقرر فعل شيء. ومن هنا تخشى دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها ألمانيا من أن تأخذ المشكلة أبعاداً انتقامية بحيث يلي كل رد فعل على قرارات ترامب خطوات مماثلة من قبله بشكل يفتح الباب أمام حرب تجارية تقود إلى حرب اقتصادية تهدد بحدوث كساد عالمي سيلحق الضرر بالجميع. وقد كان ترامب واضحاً بهذا الخصوص عندما هدد بتوسيع نطاق فرض الرسوم الجمركية لتشمل السيارات الألمانية وفي مقدمتها مرسيدس ما لم يقدم الأوروبيون عرضاً لتخفيض رسومهم الجمركية على المنتجات الأمريكية كالسيارات والأغذية وغيرها.

وإذا ما شملت الرسوم السيارات الألمانية، فإن ذلك يعني ضربة موجعة لألمانيا التي تصدر سنوياً حوالي نصف مليون سيارة يرتبط بها عشرات الآلاف من أماكن العمل التي تساهم في رفد الميزانية الألمانية بعشرات المليارات من الضرائب والفوائض التجارية. وتحقق ألمانيا أعلى فائضاً تجارياً على الصعيد الأوروبي مع الولايات المتحدة، بقيمة وصلت إلى 50 مليار يورو في عام 2017 من أصل 121 مليار يورو لمجمل الفائض الأوروبي.

وبسبب قوة العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والولايات المتحدة فإن ردود الأفعال الألمانية هي الأقل حدة من نظيرتها الأوروبية على الرسوم الأمريكية. حتى أن بعض ممثلي الاتحادات الصناعية طالبوا الحكومة الألمانية بالعمل على تكثيف المفاوضات الهادفة إلى حل وسط. ومما يعنيه ذلك قيام الاتحاد الأوروبي بتخفيض الرسوم الجمركية الأوروبية على الواردات الأمريكية وفي مقدمتها المنتجات الزراعية والسيارات.

الجدير ذكره أن الرسوم الأوروبية على السيارات الأمريكية تصل إلى 10 ب% مقابل 2.5 % تفرضها الولايات المتحدة على السيارات الأوروبية. بموازاة ذلك جاء رد الفعل الفرنسي أكثر قوة مقارنة بنظيره الألماني، فالرئيس ماكرون وصف إجراء الولايات المتحدة بأنه "قومية اقتصادية وتجارية" قد يغلق الباب أمام مناقشة قضايا أخرى مع واشنطن ويقود إلى الحروب في إشارة إلى الحروب المدمرة التي قادت إليها القوميات السياسية والشوفينية في أوروبا وخارجها أيام الحقب الاستعمارية.

ومع بقاء التصور الفرنسي أحد السيناريوهات الممكنة، فإن الإجراء الأمريكي في كل الأحوال يقوي النزعة الحمائية على حساب ليبرالية التجارة العالمية التي لا تخلو بدورها من إجراءات حمائية انتقائية تفرضها حتى أوروبا نفسها على السيارات الصينية وغيرها. أما على المدى الطويل، فإن إجراءات ترامب قد تشكل فرصة للجلوس على طاولة مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بهدف إعادة هيكلة التجارة العالمية بشكل أكثر توازن وعدالة بعيداً عن الاحتكار والهيمنة.

وفي حال تمكن الاتحاد الأوروبي من اتخاذ موقف موحد بهذا الخصوص، فإن هذه الفرصة تصبح أكثر واقعية نظراً لعلاقاته الكثيفة والمتشابكة مع غالبية دول العالم والقوى التي تدافع عن ليبرالية التجارة العالمية حتى داخل الولايات المتحدة نفسها. غير أن السؤال الذي يصعب الإجابة عليه الآن هو: هل تتمكن أوروبا من اتخاذ هذا الموقف والنجاح في الامتحان الذي فرضته إجراءات ترامب عليها؟

سؤال يطرح نفسه هنا، ماذا بشأن تأثير رسوم ترامب على الدول العربية؟ بالطبع ليست هذه الدول عموماً في طليعة الأسواق المنتجة والمصدرة للحديد والألمنيوم. أما الدولتان اللتان تصدران ألمنيوم بما يزيد على 2 مليار دولار سنوياً وهما الإمارات والبحرين، فإن غالبية هذه الصادرات لا تذهب إلى السوق الأمريكية.

وعليه فإن تأثر الدول العربية بقرارات ترامب محدود على صعيد التصدير. أما فيما يتعلق باستهلاك الدول العربية من الصلب والألمنيوم فمن المتوقع تأثره بشكل إيجابي في المدى المنظور. ويعود سبب ذلك إلى أن كبار الدول المنتجة كالصين والاتحاد الأوروبي وروسيا وغيرها سوف تتنافس بشكل أكبر في الأسواق العربية بشكل يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتقليص فاتورة الاستيراد.

ومما يعنيه ذلك أيضاً تراجع تكلفة المنتجات العربية التي تستخدم الصلب والألمنيوم بشكل يجعلها في متناول المستهلكين كأفراد وكشركات بشكل أسهل وأنسب. وتشكل الدول العربية جزءا هاماً في منظومة التجارة العالمية على صعيد الطاقة. ففي حال اتجه العالم إلى الحمائية وعانت التجارة العالمية من الكساد فإن ذلك سينعكس سلباً على صادرات النفط والغاز التي تشكل العمود الفقري للصادرات العربية.

ـ رابطة صناع السيارات تحذر من حرب تجارية مع واشنطن

شدد رئيس الرابطة الألمانية لصناعة السيارات، ردا على تهديدات الرئيس دونالد ترامب، على ضرورة العمل على تجنب حدوث "حرب تجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا في كل الأحوال"، وقال: "إن مثل هذه الحرب التجارية ستسفر عن خاسرين لدى كل الأطراف". مؤكداً في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أن قطاع الصناعة يراقب هذا النزاع بقلق.

وكان الرئيس الأمريكي ترامب، قد هدد الاتحاد الأوروبي، بفرض ضرائب على السيارات إذا قام التكتل الأوروبي بزيادة الرسوم الجمركية على الشركات الأمريكية. وقال ترامب، عبر موقع تويتر: "إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في زيادة رسومه وعوائقه الضخمة بالفعل أمام الشركات الأمريكية التي تقوم بأعمال هناك، فإننا سنقوم ببساطة بفرض ضرائب على سياراتهم التي تتدفق بحرية إلى الولايات المتحدة." وأضاف "إنهم يجعلون الأمر مستحيلا لبيع سياراتنا هناك. يا له من خلل تجاري كبير". كما اشتكى ترامب أيضا من العجز التجاري الذي عزاه إلى" اتفاقياتنا وسياساتنا التجارية الغبية للغاية". وقال ترامب إن تلك الاتفاقات تقدم الوظائف والثروات الأمريكية إلى "دول أخرى استفادت منا لسنوات.. " ويعتقد، أحد كبار مستشاري التجارة في إدارة ترامب، ان حصة شركات صناعة السيارات الأمريكية السوقية سرقت في الولايات المتحدة جراء استيراد أعداد كبيرة من السيارات الأوروبية، فيما يجري تقليص عدد السيارات الأمريكية التي تباع في ألمانيا، وفقا للصحيفة الأمريكية.

وفي عام 2017 تم بيع حوالي 1.35 مليون سيارة ألمانية جديدة في الولايات المتحدة، بزيادة قدرها 1%، وفقا للرابطة الألمانية لصناعة السيارات. وتوقع الرئيس السابق للرابطة الألمانية لصناعة السيارات، أن "مبيعات السيارات الألمانية في الولايات المتحدة واصلت الارتفاع عام 2018."
وجاءت تصريحات ترامب على "تويتر" بعد أن أعلن عن خططه لفرض تعريفات جمركية بنسبة 25 % على الصلب المستورد و 10 % على فئات واسعة من واردات الألمنيوم مما دفع الشركاء التجاريين إلى النظر في اتخاذ تدابير انتقامية.

وتفاخر ترامب في وقت لاحق بأن الحروب التجارية "جيدة، ومن السهل الفوز فيها". فيما قال المتحدث باسم المفوضية الاوروبية، إن الاتحاد الاوروبي يستعد لهذا الوضع منذ "فترة طويلة". وقال المتحدث إن قرارا بهذا الشأن يمكن اتخاذه عندما يجتمع كبار مسؤولي المفوضية. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيقف

على استعداد لحماية سوق الصلب المحاصر في أوروبا، في حالة ارتفاع الواردات نتيجة للتعريفات الأمريكية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيسعى إلى تسوية النزاع أمام منظمة التجارة العالمية.

وأشار رئيس الرابطة الألمانية إلى أن شركات السيارات الألمانية توسع إنتاجها في الولايات المتحدة منذ سنوات، وتوظف أعدادا متزايدة من العاملين هناك أيضا، وتخفض صادراتها للولايات المتحدة، مضيفا أن عدد السيارات الألمانية التي تم تصديرها لأمريكا العام الماضي بلغ 494 ألف سيارة أي أقل نحو الربع عن عام 2013.

من جانب آخر، دعا اتحاد الاقتصاد الألماني لصناعات الحديد والصلب لاتخاذ ردود فعل حاسمة بالنظر إلى الرسوم الجمركية العقابية، التي أعلنها الرئيس ترامب على واردات الصلب والألمنيوم. وكتب رئيس الاتحاد في مقال تم نشره الصحافة الألمانية: "يجب ألا تقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي جانبا، عندما تتم محاولة إعادة صياغة قواعد اللعب العالمية"، وشدد على ضرورة أن تتخذ المفوضية الأوروبية إجراء سريعا.

وأشار إلى ضرورة أن تحمل ألمانيا راية المبادرة بصفتها "معقلا صناعيا" مهما في العالم، لافتا إلى أنه ينقص المؤسسات الأوروبية حتى الآن استخلاص استنتاجات واضحة من التطورات العالمية. وحذر من عواقب ملموسة على مستوى العالم نتيجة فرض الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات، لاسيما في ألمانيا وأوروبا. وأشار إلى أن الشركات التي تصدر الصلب إلى الولايات المتحدة حتى الآن، سوف تبحث عن بدائل، وقال: "بشكل إجمالي تحاسب أوروبا على فاتورة الحمائية الأمريكية."

على صعيد متصل، أعربت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي عن "قلقها البالغ" حيال الإجراءات الحمائية التي أعلن الرئيس الأمريكي ترامب انه سيتخذها لجهة فرض رسوم جمركية على واردات الفولاذ والألومينيوم، وفق ما أعلنت رئاسة الوزراء الأحد في بيان. وأجرت ماي الأحد مكالمة هاتفية مع ترامب و"أعربت خلالها عن قلقها البالغ حيال عزم الرئيس على فرض رسوم جمركية على الفولاذ والألومينيوم، معتبرة أن تحركا متعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لحل مشكلة الفائض العالمي لما فيه مصلحة جميع الأطراف."

كيف ترى أوربا السياسة الأمريكية.

سياسة ترامب لن تجعل العالم أكثر أمانا، رفض معاهدة المناخ ثم الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران إضافة فرض الرسوم الجمركية، خطوات اتخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رغم علمه بالتداعيات السلبية لذلك على أوروبا، كما يرى ذلك وزير الخارجية الألماني هايكو ماس.

لم يعد الهدف، وفقا للرئيس الفرنسي، إقناع ترامب بإعادة النظر في الرسوم المؤلمة على واردات الفولاذ والألمنيوم، أضطرت المستشارة الألمانية ميركل للإقرار أمام البرلمان (بوندستاغ) بوجود خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومضى وزير خارجيتها هايكو ماس في نفس الاتجاه. ففي تصريح صحفي (8/ حزيران) أكد ماس قبيل قمة مجموعة السبع في كندا "لم يعد من الممكن إخفاء الخلافات مع الولايات المتحدة."

وذكر ماس برفض ترامب لاتفاقية المناخ وبانسحابه من الاتفاق النووي مع إيران إضافة إلى القرار الأخير بفرض رسوم جمركية على منتوجات أوروبية، مؤكدا أن ترامب يعي تماما التأثير السلبي المباشر لتلك القرارات على أوروبا. وحذر ماس من أن ترامب يبتعد عن العمل المتعدد الأطراف مع شركاء الولايات المتحدة وأضاف "لا شيء من ذلك سيجعل العالم أفضل أو أكثر أمانا وسلاما."

ويذكر أن ترامب هاجم في تغريدة الاتحاد الأوروبي وكندا بقوله "خفضوا الرسوم والحواجز الأخرى وسنفعل أفضل منكم "! ويتوقع أن يلقى ترامب استقبالاً فاتراً في قمة مجموعة السبع في كندا، فالأوروبيون الأربعة : إيمانويل ماكرون وأنغيلا ميركل وتيريزا ماي وجوزيبي كونتي، قرروا الاجتماع قبل بدء القمة للإعراب عن نفاد صبرهم من تهديداته بحرب تجارية. وقال ماكرون إن" ترامب ينفذ وعود حملته الانتخابية، نحن هنا أمام شخصية يمكن أن نتنبأ بسلوكها". لكنه قال انه يعتزم إقناعه بأن "الحرب التجارية ليست في مصلحة أحد."
ورفع الاتحاد الأوروبي شكوى ضد الولايات المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية وأعد لائحة بالرسوم الجمركية ضد بعض المنتجات الأمريكية مثل الويسكي وزبدة الفول السوداني أو الدراجات النارية.

لكن هذه التدابير الانتقامية لم تدخل بعد حيز التنفيذ اذ على الدول الأعضاء أن توافق على القائمة، غير أن ألمانيا قد تفضل الحذر خوفاً من أن يقدم دونالد ترامب على الخطوة المؤذية التالية بفرض رسوم على السيارات الأجنبية قريباً.

فشل قمة مجموعة السبع ، فشل الحلول التوافقية

انقلب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نهاية الأسبوع على حلفائه الأوروبيين وكندا الذين هددهم بفرض رسوم جمركية كبيرة عليهم، بعد قمة لمجموعة السبع انتهت بالفشل. وكان الوفد الأمريكي والرئيس نفسه وافقوا على وثيقة البيان الختامي التي تتضمن 28 نقطة طرحت لإقرارها عقب مفاوضات شاقة. وبرر دونالد ترامب ضربته هذه التي وجهها إلى حلفاء الولايات المتحدة، بتصريحات أدلى بها رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو الذي يستضيف القمة في المؤتمر الصحافي الختامي. إذ اكد رئيس الوزراء الكندي الذي فرضت واشنطن رسوما جمركية على وارداتها من بلده ومن أوروبا من الألمنيوم والفولاذ، في المؤتمر الصحافي أن هذه الرسوم" مهينة". وكما فعل الاتحاد الأوروبي، أكد ترودو أن إجراءات انتقامية ستتخذ في تموز المقبل.

بعد ساعات، أعلن ترامب الذي أغضبته تصريحات ترودو في تغريدة من الطائرة الرئاسية، انه أمر ممثليه بسحب الموافقة الأمير كية على البيان الختامي للقمة. ووصف ترودو بأنه رجل "غير نزيه وضعيف"، مع أنه صرح قبل يوم واحد أن العلاقة الثنائية لم تكن يوما أفضل مما هي عليه اليوم في تاريخ البلدين.

ولوح ترامب بفرض رسوم جمركية على السيارات الأوروبية والأجنبية المستوردة إلى الولايات المتحدة، وهو قطاع أهم من الألمنيوم والفولاذ الذي طالته الإجراءات الأمريكية. الأمر الذي يعد جرس إنذار مقلق لألمانيا على وجه الخصوص، إذ تتجاوز حصة السيارات الألمانية الفاخرة في السوق الأمريكية 40%.

وكان قادة مجموعة السبع قد غادروا كيبيك / كندا عندما قرر ترامب التراجع عن البيان الختامي للقمة. ولم يدل مكتب ترودو بأي تعليق أولا، مكتفيا بالتذكير بأن رئيس الوزراء الكندي لم يقم في مؤتمره الصحافي سوى بتكرار تصريحات كان قد أدلى بها من قبل.

وبين القضايا الخلافية الأخرى، رفضت مجموعة السبع اقتراح ترامب إعادة روسيا إلى صفوفها التي استبعدت منها في 2014 بسبب ضمها شبه جزيرة القرم، داعية موسكو إلى الكف عن "تقويض الأنظمة الديموقراطية."

(الصورة: صورة تعلن عن طبيعة التفاوض بين ضفتي الأطلسي)

ـ التجارة العادلة تسمى الآن التجارة الحمقاء

وفي تفاقم الأزمة بين الولايات المتحدة من جهة وكندا والقوى الأوروبية من جهة أخرى بعد سلسلة من التغريدات الجديدة للرئيس ترامب حمل فيه مسؤولية العجز التجاري الأمريكي لشركاء بلاده وعدم "نزاهة" نظام التبادل الحالي. نشر الرئيس الأمريكي ترامب وابلا من التغريدات على تويتر (11 / حزيران) صب فيه غضبه على بعض من أوثق حلفاء واشنطن بحلف شمال الأطلسي بسبب العجز التجاري الأمريكي عقب اجتماع قمة مثير للانقسام لمجموعة السبع في كندا.

وقال ترامب الموجود في سنغافورة لحضور اجتماع مع الزعيم الكوري الشمالي كيم يونغ أون إن "التجارة النزيهة يُطلق عليها الآن التجارة الحمقاء إن لم تكن متبادلة " وأضاف "ليس عدلا بالنسبة للشعب الأمريكي أن يبلغ العجز التجاري 800 مليار دولار". لماذا يتعين علي كرئيس للولايات المتحدة السماح لدول بمواصلة تحقيق فائض تجاري ضخم مثلما هو الحال بالنسبة لهم منذ عقود في الوقت الذي يتعين فيه على مزارعينا وعمالنا ودافعي الضرائب دفع مثل هذا الثمن الباهظ وغير العادل؟."

وانتقد ترامب الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لدفعها مبالغ لا تتناسب مع ما تدفعه الولايات المتحدة للحفاظ على هذا التحالف الغربي. وقال في تغريدة "الولايات المتحدة تدفع ما يقرب من كل تكاليف حلف شمال الأطلسي وتحمي كثيرا من نفس تلك الدول التي تسرقنا تجاريا (إنهم لا يدفعون سوى جزء بسيط من هذه التكاليف.."الاتحاد الأوربي لديه فائض يبلغ 151 مليار دولار.. ألا يجب أن يدفع أكثر بكثير للقوات المسلحة. "ألمانيا تدفع 1% من إجمالي الناتج المحلي لحلف شمال الأطلسي في حين ندفع نحو 4% من إجمالي ناتج محلي أكبر بكثير. هل يعتقد أحد أن هذا أمر منطقي؟." وقال "إننا نحمي أوروبا بخسارة مالية ضخمة ثم بعد ذلك نُعامل بشكل غير عادل تجاريا. التغيير قادم."

ـ ميركل عن قمة مجموعة السبع "محبطة"

اعتبرت المستشارة الألمانية ميركل (10 /حزيران) أن إعلان الرئيس الأمريكي ترامب التراجع عن تأييده للبيان الختامي لقمة مجموعة السبع كان أمرا "محبطا إلى حد ما". وتحدثت ميركل في مقابلة في التلفزة الألمانية "هذا قاس، هذا مخيب للآمال هذه المرة، لكنها ليست نهاية" مجموعة السبع. وأضافت تقول: "هذا محبط. وقولُ ذلك كثير بالنسبة لي"، ساخرة من تحفظها المعتاد في التصريحات. وطمأنت ميركل بالقول: "لا أعتقد أنها نهاية العلاقة عبر الأطلسي"، مضيفة أن "إلغاء البيان خطوة حاسمة لكن الولايات المتحدة بلد ديموقراطي". وكان وزير الخارجية الألماني هايكو ماس رد على الرئيس الأمير كي قائلا إن تغريداته دمرت "مقدارا هائلا من الثقة."

ـ كندا تنضم إلى الاتحاد الأوروبي في رفع دعوى ضد التعريفات الأمريكية

قدمت كندا دعوى تجارية في منظمة التجارة العالمية ضد التعريفات الأمريكية على الصلب والألومنيوم "غير القانونية"، وأعلنت أنها ستعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي الذي بدأ قضيته الخاصة ضد قرار الرئيس ترامب .

وقالت مسئولة كندية في بيان إن "هذه الرسوم الأحادية المفروضة تحت ذريعة خاطئة لحماية الأمن القومي الأمريكي تتعارض مع الالتزامات التجارية الدولية للولايات المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية ." وستنسق كندا في الشكوى التي تقدمت بها لمنظمة التجارة العالمية مع الاتحاد الأوروبي الذي تقدم بدوره بشكوى لدى المنظمة. وطالبت كندا بمراجعة الإجراءات الأمريكية بموجب الفصل عشرين من آلية حل النزاعات في معاهدة التبادل التجاري الحر في أمريكا الشمالية "نافتا."

وقالت المسئولة إن كندا "بصفتها حليفة رئيسة للولايات المتحدة في قيادة الدفاع الجوي لأميركا الشمالية (نوراد) وفي حلف شمال الأطلسي وأكبر مستورد للصلب الأمريكي، تعتبر القيود الأمريكية المفروضة على الصادرات الكندية من الألمنيوم والصلب غير مقبولة على الإطلاق."

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت رسوما بنسبة 25 % على واردات الصلب و10% على واردات الألمنيوم من كندا. وردت أوتاوا على الرسوم الأمريكية بفرض رسوم على منتجات أمريكية بقيمة 16,6 مليار دولار كندي (12,8 مليار دولار أمريكي).

لكن ترامب أثار احتمال إبرام اتفاقيات ثنائية مع المكسيك وكندا لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" نافتا". وقال إنه "لا يمانع" في رؤية نافتا "تحمل اسما مختلفا، حيث نبرم اتفاقية منفصلة مع كندا واتفاقية منفصلة مع المكسيك". وقال ترامب ردا على سؤال حول المحادثات المتوقفة لإعادة التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: "إنهما بلدان مختلفان للغاية. لقد كانت اتفاقية سيئة بالنسبة للولايات المتحدة منذ اليوم الأول".

العلاقات الأمريكية : الألمانية ـ الأوربية

مثل أنتخاب الرئيس دونالد ترامب مرحلة جديدة غير مسبوقة في تدهور العلاقات بين الحلفاء (ضفتي الأطلسي) منذ الحرب العالمية الثانية، مرحلة تلوح مقدماتها في توتر، وسوء تفاهم غير بسيط بين قد يقود في تفاعلاته اللاحقة إلى مراحل تتسم بتدهور متزايد للعلاقات.
وإذا علما أن أنتخاب الرئيس ليس أمراً عشوائياً خارج السيطرة، فالحزبان: الديمقراطي والجمهوري يتبادلان موقع الرئاسة منذ (عام 1853)، ويتميز نظام الانتخابات الأمريكية بتقاليد وقواعد معقدة تحسب لكل أمر حسابه الدقيق، ولا تترك أي فرصة للصدف، أو مجالاً لنتيجة غير متوقعة أو مقبولة، وبهذا

المعنى فالانتخابات وما يسفر عنها مدروسة موزونة، والرئيس، أي رئيس بصرف النظر عن أسمه وشكله، إنما هو يعبر عن ملائمته التامة للمرحلة ومتطلباتها. هذه هي جوهر الخلافات الأمريكية الألمانية الأوربية :

1– هي القديم الجديد فيما يخص التجارة،
2– والأتكال على الولايات المتحدة وبخل الأوربيين في الناتو،
3– وملفات اللاجئين.

العلاقات الأمريكية / الألمانية .

سياسة الرئيس ترامب مثيرة للجدل منذ بدايتها ، إذ تعتقد دوائر غربية أن الرئيس يريد ممارسة سياسات ستجد الولايات المتحدة بنتيجتها نفسها في عزلة أو أبتعاد عن حلفاءها، من خلال سياستها الخارجية أو سياستها الاقتصادية، وقد يتسبب دونالد ترامب في حرب تجارية دولية نتيجة سياسته في التجارة الخارجية ومؤشرات إلى الانغلاق عن الاقتصاد العالمي، وهو ما يتخوف منه العديد من الاقتصاديين.
ترامب يعتزم خفض حجم السلع المستوردة لتقوية الإنتاج داخل الولايات المتحدة. وفرض ضرائب على واردات من بلدان لنا معها عجز في التجارة الخارجية. وقد تبلغ قيمة الضريبة مستوى 20 % وستكون بمثابة الإجراءات الجمركية. ترامب يعتزم خفض حجم السلع المستوردة لتقوية الإنتاج داخل الولايات المتحدة. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض:" نريد فرض ضرائب على واردات من بلدان لنا معها عجز في التجارة الخارجية". وهذه الضريبة التي ستصل قيمتها حسب تصريحات ترامب مستوى 20 % سيكون لها في نهاية المطاف مفعول إجراءات جمركية مؤثرة على المنتجات الأجنبية

وأفادت أرقام مكتب الإحصاءات الألماني أن الشركات الألمانية باعت في السنة الماضية منتجات بقيمة 107 مليار يورو للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يشكل تقريبا ضعف ما تم استيراده من الولايات المتحدة الأمريكية. (أي أن الميزان التجاري حالياً هو لصالح ألمانيا) ويبدو أن المؤشرات التحذيرية الحمائية من واشنطن هي موجهة إلى ألمانيا، وهي عقبات تجارية مضرة بالاقتصاد الألماني الذي بلغت فيه مردودية صادراته مستوى 40 % في العام الماضي. كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية أقوى سوق لصادرات الشركات الألمانية بنسبة 10% من مجموع الصادرات الألمانية (9% فما فوق يعد شريكاً ممتازاً).

ويعبر خبير اقتصادي ألماني : أننا نأمل أن تظل تلك التهديدات العنيفة أسلوبا خطابيا وأن لا تليها أفعال في نهاية الأمر. وفي أسوء الأحوال فستصبح 1.6 مليون فرصة عمل في ألمانيا في وضع خطير. ولا يخفى على الرئيس الأمريكي أن 600.000 مكان عمل تعود لشركات أمريكية عاملة في ألمانيا، وبالتالي فإن كل تحرك موجه ضد ألمانيا سيعود بالضرر على الاقتصاد الأمريكي نفسه.

وبهذا الصدد، فإن خطط ترامب تبدو كسكين ذي حدين. فمواقع الإنتاج للعديد من الشركات لم تعد تقتصر على بلد واحد(متعددة الجنسية). كما إن الاقتصاد الأمريكي يعول على منتجات أولية من بلدان مختلفة. وفي حال فرض ضرائب على واردات تلك البلدان فستصبح كلفة عمليات الإنتاج والمنتوج النهائي مرتفعة. وبرأي خبير اقتصادي ألماني، " فإن من خلال هذا النهج في السياسات فإن ترامب على الإضرار بنفسه على الأمد الطويل، لأن ذلك يهدد فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية "، والنقد يوجه على أساس أن "المستهلكون وجميع الشركات الأمريكية التي تعتمد على الواردات ستتضرر تحت وطأة التكاليف المرتفعة، وسيلحق بها الضرر في حال فرض حواجز تجارية بهذا الحجم. إنه الرأي السائد بين خبراء الاقتصاد."

والخشية هنا أن لا لا يبالي ترامب بأراء العلماء الاقتصاديين. فقد وجه فعلاً تهديدات إلى شركات صناعة السيارات الألمانية بشكل خاص، إذ يجب على بي إم دبليو مثلا أن تدفع مستقبلا ضريبة استيراد بقيمة 35 % على كل سيارة مصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أقلقت هذه التصريحات والتهديدات بعض الشركات الألمانية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني أكبر سوق لصناعة السيارات الألمانية المصدرة، حسب أرقام اتحاد صناعة السيارات. فهي تشكل نسبة 15 % من مجموع عدد السيارات المصدرة من ألمانيا عبر الأطلسي (نسبة الاستيراد في بريطانيا أعلى بقليل). لكن الخبراء الاقتصاديين يعتبرون أن سوق السيارات الأمريكية ستكون هي الأخرى خاسرة في حال تطبيق هذه السياسة الانعزالية، وستتجلى النتيجة الأولى في فقدان العديد من مواطن العمل في السوق الأمريكية ويريد الرئيس ترامب بخططه هذه أن يقدم صناعة السيارات الأمريكية.

وهي إجراءات ستعود بالضرر على التصدير الأوربي وألمانيا في المقدمة. فمالعمل ؟ والاتحاد الأوروبي ينتهج الأعضاء فيه سياسات تجارية مشتركة. وهل يجب المعاملة بالمثل؟ أم تقبل الإملاءات الأمريكية؟ الحقيقة هي أن فرض حواجز جمركية على الولايات المتحدة الأمريكية سيلحق الضرر باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي. إلى حد ألان لم ينفذ ترامب تهديداته المعلنة. وقد يتسبب دونالد ترامب في حرب تجارية دولية نتيجة سياسته في التجارة الخارجية

لقاء المستشارة مع الرئيس الأمريكي.

كان اللقاء الأول بينهما (17 / آذار)، وفيه بدا أن تفاعل ترامب وميركل يفتقد إلى الدفء، بعكس اللقاءات مع أوباما. والآراء كانت متباينة في العديد من الملفات، أبرزها ملفات اللاجئين والتجارة. وشكر ترامب ميركل على التزام ألمانيا بزيادة مساهمتها في حلف الناتو.

كما دعا الرئيس الأمريكي ترامب الحلفاء الأوروبيين للقيام بدورهم لدعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقال إنه سيسعى إلى اتفاقات تجارية "عادلة"، وذلك خلال اجتماعه (17 /آذار) في واشنطن مع المستشارة الألمانية. واتخذت ميركل مواقف مختلفة تماماً عن ترامب في قضايا تتراوح من أزمة اللاجئين مروراً بالتجارة وحتى دور المنظمات الدولية. ولكن كلا الجانبين سعى إلى تجاوز الخلافات بينما يقومان بتهيئة الأجواء للعلاقات عبر الأطلسي كي تمضي قدماً.

ورداً على سؤال حول تفاعلها مع ترامب، الذي لم يكن له تاريخ سياسي مهني، قالت المستشارة إن الأشخاص يدخلون إلى عالم السياسة بطرق مختلفة، وهذا يحقق التنوع "وهو أمر جيد". واعترفت أنه في بعض الأحيان يكون من الصعب الوصول لتفاهم، لكنها اعتبرت ذلك أمراً طبيعياً. ولو لم يكن هذا موجوداً، كما قالت: فلن تكون هناك حاجة للسياسيين.

وبشأن التجارة، شدد ترامب أنه لا يهدف للأنعزال وإنما مجرد شخص يريد صفقات تجارية عادلة. واعتبر أن المفاوضين التجاريين لألمانيا "أدوا بشكل أفضل" من نظرائهم الأمريكيين. وكان الناتو أيضا حاضراًعلى جدول أعمال زيارة ميركل التي قالت إنها وترامب ناقشا مساهمة ألمانيا في حلف شمال الأطلسي، ومشاركتها العسكرية في أفغانستان، التي أكدت المستشارة إن ألمانيا ستواصلها. لكن ترامب وصف الحلفاء الأوروبيين بأنهم يتكلون على الإنفاق الدفاعي الولايات المتحدة، وهو أمر "ظالم جداً للولايات المتحدة.. ينبغي على هذه الدول دفع ما عليها" ومع ذلك، شكر ميركل على التزام ألمانيا بزيادة مساهمتها في حلف الناتو إلى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وتؤكد هذة الملاحظات، أن الرئيس ترمب، إنما يواصل العمل بالملفات الأمريكية العالقة، ولكن بنفس جديد. ومفاده أن الولايات المتحدة تشعر أنها مظلومة من الحلفاء الأوربيين الذين يجيدون لفلفة الأمور، ويقلصون تبعاتهم ومسؤولياتهم، إن في التجارة، أو على صعيد الناتو.

ـ مكانة الصادرات في الاقتصاد الألماني

وأفادت أرقام مكتب الإحصاءات الألماني أن الشركات الألمانية باعت في السنة الماضية منتجات بقيمة 107 مليار يورو للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يشكل تقريبا ضعف ما تم استيراده من الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن الطلقات التحذيرية الحمائية من واشنطن هي موجهة إلى ألمانيا، وهي عقبات تجارية مضرة بالاقتصاد الألماني الذي بلغت فيه مردودية صادراته مستوى 40 % في العام الماضي. كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية أقوى سوق لصادرات الشركات الألمانية بنسبة 10% من مجموع الصادرات الألمانية.

ـ مخاطر ضياع فرص العمل في ألمانيا والولايات المتحدة

"نأمل أن تظل تلك التهديدات العنيفة أسلوبا خطابيا وأن لا تليها أفعال في نهاية الأمر"، هذا ما يعبر عنه خبير اقتصادي ألماني. وبالنظر إلى كل ما حدث منذ تولي ترامب منصب الرئاسة فإن الخبير غير متأكد ما إذا كان هذا الأمل سيتحقق. وفي أسوء الأحوال فستصبح 1.6 مليون فرصة عمل في ألمانيا في وضع خطير. ولا يخفى على الرئيس الأمريكي أن 600.000 مكان عمل تعود لشركات أمريكية في ألمانيا، وبالتالي فإن كل تحرك موجه ضد ألمانيا سيعود بالضرر على الاقتصاد الأمريكي.

ـ أقتصاديات متداخلة

وتبدو مخططات ترامب كسكين ذي حدين. فمواقع الإنتاج للعديد من الشركات لم تعد تقتصر على بلد واحد. كما إن الاقتصاد الأمريكي يعول على منتجات أولية من بلدان مختلفة. وفي حال فرض ضرائب على واردات تلك البلدان فستصبح كلفة عمليات الإنتاج والمنتوج النهائي مرتفعة. " من خلال هذا النهج في السياسات يعمل ترامب على الإضرار بنفسه على الأمد الطويل، لأن ذلك يهدد فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية"، كما يلاحظ خبير من معهد الاقتصاد العالمي بهامبورغ إذ ينظر إلى مخططات الرئيس الأمريكي بعين ناقدة، "المستهلكون وجميع الشركات الأمريكية التي تعتمد على الواردات ستتضرر تحت وطأة التكاليف المرتفعة، وسيلحق بها الضرر في حال فرض حواجز تجارية بهذا الحجم. إنه الرأي السائد بين خبراء الاقتصاد."

ـ قلق لدى صناعة السيارات الألمانية

لكن يبدو أن ترامب لا يبالي برأي غالبية الاقتصاديين. فقد قام بتوجيه تهديدات إلى شركات صناعة السيارات الألمانية بشكل خاص، إذ يجب على بي إم دبليو مثلا أن تدفع مستقبلا ضريبة استيراد بقيمة 35 % على كل سيارة مصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما قال في مقابلة مع صحيفة بيلد الألمانية. وقد أقلقت هذه التصريحات والتهديدات بعض الشركات الألمانية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني أكبر سوق لصناعة السيارات الألمانية المصدرة، حسب أرقام اتحاد صناعة السيارات. فهي تشكل نسبة 1 % من مجموع عدد السيارات المصدرة من ألمانيا عبر الأطلسي (نسبة الاستيراد في بريطانيا أعلى بقليل). لكن الخبراء الاقتصاديين يعتبرون أن سوق السيارات الأمريكية ستكون هي الأخرى خاسرة في حال تطبيق هذه السياسة الانعزالية، وستتجلى النتيجة الأولى في فقدان العديد من مواطن العمل في السوق الأمريكية.

تصور الرئيس ترامب أن ألمانيا بمستحقات مالية.

في تعقيب على إشارات بعث بها ترامب خلال زيارة المستشارة لواشنطن(17 / آذار)، كرر الرئيس ترامب أقواله بأن على ألمانيا مدينة بمبالغ طائلة لحلف شمال الأطلسي، وللولايات المتحدة مقابل قيام الولايات المتحدة بالدفاع عنها طيلة عقود ويجب أن تدفع للولايات المتحدة مبالغ أكبر من أجل الدفاع

القوي والمكلف جداً الذي توفره لألمانيا".. وأعتبر ترامب أنه لأمر ظالم غير مقبول أن تنفق الولايات المتحدة مبالغ طائلة (3%)، أي ضعف ما ينفقه الأوربيين (1% – 1,5%) .
وأعتبرت هذه النقطة، رفع مساهمة الأعضاء في الناتو، فقرة مهمة خلافية بين الولايات المتحدة والحلفاء الأوربيون، ولا سيما ألمانيا الآتحادية التي لم تبلغ مخصصاتها الدفاعية سوى 1,5% من دخلها القومي، ولكنها وعدت بأن ترفعها إلى 2% قريباً. وأعتبر مسؤول أمريكي "الولايات المتحدة منخرطة بقوة في الحلف الأطلسي، لكن ليس من أجل عيني أوروبا. الأمر حيوي لأمننا ".

ـ الدفع مقابل الأمن. نائب ترامب يتوعد أوروبا

على الرغم من تأكيد نائب الرئيس الأميركي على الالتزام بالدفاع الجماعي عن حلف الناتو، إلا أن التفكير الغالب في مؤتمر ميونيخ للأمن تشوبه حالة من الجمود والذعر.
التقى القادة الأوروبيون مايك بنس وسط حالة من الخوف في ميونيخ، 18 / شباط/ 2017، وذلك في أول فرصة لتقييم نهج القيادة الأميركية الجديدة تجاه الدفاع المشترك بوجه التهديد الروسي المتزايد في نظر الكثيرين، حسبما أشار تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية. ولفت التقرير إلى أن الإشارات باتت مختلفة ومحيرة بالنسبة للأوروبيين منذ فوز دونالد ترامب بالانتخابات في تشرين الثاني/ 2016. ففي بادئ الأمر كانت إشاراته حماسية تجاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يشوبها بعض الاستخفاف بالناتو. وفي الآونة الأخيرة، بدأ في اتباع سياسة معاكسة على كلتا الجبهتين.
وأخفق نائب الرئيس الأميركي مايك بنس، الذي شرع في أول زيارة له إلى أوروبا بعد توليه المنصب، في تهدئة تلك المخاوف في الخطاب الذي ألقاه يوم السبت في مؤتمر ميونيخ للأمن. وبدلاً من ذلك، ترك بنس بعض حلفائه الأوروبيين في حالة من الحيرة والارتباك، والغضب، حيال انتقاده للإخفاق في الأداء بفعالية في التحالف الدفاعي، وكذلك اهتمامه القليل جداً بمستقبل الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي أثار القلق من الاعتداءات الروسية على أوكرانيا التي تعد شريكاً للناتو، والتخوف من توسع الممارسات الروسية مع دول أعضاء بالحلف.

ـ الدفع أو الغزو

وقابل الحضور (في مؤتمر ميونيخ) الذي كان يتكون من قادة وطنيين ووزراء دفاع وخارجية وبعض الشخصيات الحكومية الكبيرة الذين يفترض أنه من الناحية الأدبية يجب أن يرحبوا بحرارة بأحد السياسيين الكبار في الولايات المتحدة، قابلوا بعض تعليقاته بتصفيق بارد ومتناثر.

وحاول بنس الذي أكد التزام بلاده تجاه حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن يخفف من حدة القلق تعامل ترامب مباشرة مع بوتين متجاوزاً غرب أوروبا. كما رحب الحضور بتعهده بأن روسيا ستتحمل مسؤولة أفعالها في أوكرانيا على الرغم من عدم الإفصاح عن كيفية ذلك.

ولكنه فقد هذا الترحيب عندما علَّق على الانتقادات التي وجهها وزير الدفاع الأميركي جايمس ماتيس في مقر حلف الناتو قبل أسبوع إلى أعضاء الحلف مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، والتي تتعلق بعدم دفعهم حصتهم من الميزانية المالية، مهدداً بأن تترك أميركا حلفاءها لمصيرهم إذا ما تعرضوا للغزو الروسي.

ومن خلال ترديده لتهديد ترامب الذي قاله عام 2016 بأنه لن يتقيد بالمادة الخامسة في الحلف، التي تنص على التزام جميع الأعضاء بمساعدة أي عضو يتعرض للهجوم، كرَّر بنس تحذير ترامب القائل بأن المساعدة العسكرية التي يقدمها الحلف للدولة العضو التي تتعرض للهجوم، ربما تعتمد على قدر إسهامات هذه الدولة في الحلف. وذكر بنس الحضور في ميونيخ بأن الحلف يتمتع بمبدأين رئيسيين؛ أحدهما المادة الخامسة، والثاني هو المادة الثالثة التي عادة ما يتم إغفالها وتتعلق بالحصة المالية. وقال بنس " اتفقنا في هذه المعاهدة على أن نسهم بحصة كبيرة في الدفاع المشترك. ولم يلتزم الكثيرون ولوقت

طويل بهذا التعهد الذي ينص على مشاركة العبء المتعلق بدفاعنا، وهو ما يُخل بأساس تحالفنا. فعندما يفشل أحد الحلفاء في أداء دوره، فإن هذا يُضعف قدرتنا الجماعية على مساعدة بعضنا البعض".

وتعكس هذه الملاحظات عن ضعف الموقف الأوربي المتعلق بالولايات المتحدة، بدرجة تصيبهم بالقلق في إي إشارة يرسلونها، ويبدو بجلاء أن الولايات المتحدة مدركة بدقة لنقاط الضعف الأوربية، وهي عازمة على وضعهم تحت نفوذها.

ـ ألمانيا لا تخشى التهديد

واتفق وزير الخارجية الألماني غابرييل الذي تحدث بعد بنس، مع كلام المستشارة الألمانية، ميركل، قائلاً إن بلاده لا تشعر بالتهديد كي تقوم بزيادة الإنفاق الدفاعي. وقال غابرييل "لا أعلم من أين ستحصل ألمانيا على مليارات الدولارات كي تدعم الإنفاق الدفاعي إذا أراد السياسيون تخفيض الضرائب".

وعبر وزير الخارجية الفرنسي، عن استيائه من أن خطاب بنس لم يتضمن على "أي كلمة تتعلق بالاتحاد الأوروبي". بينما رحَّب ترامب ببركسيت (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)، ويبدو هذا ينطوي على سلوكية عدائية تجاه المنظمات متعددة الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي.

وأعربت فرنسا والمانيا كل عن أهمية التعددية، وليس القومية فقط في الوقت الحالي الذي تزداد فيه الأزمات. وأعلن وزير الخارجية الفرنسي في تعليقات يبدو أنها تستهدف سياسة ترامب الحالية في الولايات المتحدة: "في هذه الظروف العصيبة، يحاول الكثيرون التفكير بشكل منفرد، ولكن هذه العُزلة ستجعلنا أكثر ضعفاً. فنحن بحاجة إلى العكس".

أكدت مهمة بنس في ميونيخ على الفجوة المتزايدة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية، كما توقعت المملكة المتحدة، وتركت الحلفاء في حيرة من أمرهم كما كانوا من قبل، فيما يتعلق بالتزام ترامب تجاه حلف الناتو. وعبر وكيل وزارة الخارجية الأميركية السابق في إدارة بوش، وسفير الولايات المتحدة في الناتو سابقاً، قائلاً: "بغضِّ النظر عن بيان نائب الرئيس بنس، فإن السؤال الأكبر الذي يطرح نفسه في مؤتمر ميونيخ للأمن: هل يدعم الرئيس ترامب فعلاً الناتو والاتحاد الأوروبي؟"

ـ حرب عالمية

يعقد مؤتمر ميونيخ منذ ما يزيد على 50 عاماً، وأسسه إيوولد هاينريش فون كلايست سكيمنزين، أحد المسؤولين الألمان الكبار، الذي اشتهر بالدور الذي لعبه عام 1944 في التخطيط لاغتيال هتلر. إذ كان هاينرش قد اقترح لقاء يضم القادة حول العالم، كوسيلة لمنع نشوب حرب عالمية أخرى.

وأصبح المؤتمر أحد أكبر المنتديات الدولية، بعيداً عن الأمم المتحدة. فهو بمثابة حدث غير رسمي يتمتع بطابع فوضوي جذاب تسوده مناقشات كثيرة داخل غرف الاجتماعات الأنيقة. ومن بين الحضور الذين قدر عددهم بحوالي 500 شخص، كان ثمة 15 من قادة الحكومات و16 من رؤساء الدول و47 وزير خارجية و30 وزير دفاع و59 من ممثلي المنظمات الدولية، من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لحلف الناتو، والمشاهير ومن بينهم بيل غيتس وبونو. وتعتبر الاجتماعات الثنائية مهمة، مثلها مثل الخطابات التي تُلقى في قاعة المؤتمر، حيث جرى التوصل إلى اتفاقية سلام سورية حتى ولو كانت وهمية بين الولايات المتحدة وروسيا في عام 2016.

ووجه السيناتور الأميركي جون ماكين، رئيس لجنة التسليح في مجلس الشيوخ وأحد أبطال الحرب والمرشح الجمهوري للرئاسة سابقاً، هجوماً عنيفاً على ترامب (17/شباط). إذ قال متسائلاً "ماذا سيقول جيل فون كلايست مؤسس المؤتمر إذا رأى عالمنا اليوم؟ أشعر بالقلق من أن هذا كله مألوفٌ لديهم".

وعبَّر عن قلقه حيال عدم الرغبة في فصل "الكذب عن الحقيقة" والفوضى التي تنتاب إدارة ترامب، وكذلك الابتعاد عن القيم الدولية "والاقتراب من الروابط الدموية القديمة والعنصرية والطائفية".

ـ هل ينهار الغرب؟

وطرح مكين خلال اشتراكه في مناقشة إحدى اللجان حول القضية سؤالاً "هل ينجو الغرب ؟ : "في السنوات الأخيرة، كان هذا السؤال يستدعي اتهامات بالمغالاة والتهويل. ولكن ليس خلال هذا العام. إذا كان هناك وقتٌ للتعامل مع هذا السؤال بجدية بحتة فإنه ممكنٌ في الوقت الراهن".

لم يستسلم مكين للمغالاة، وكذلك وولف إيسشينجر، الذي شغل منصب السفير الألماني في المملكة المتحدة والولايات المتحدة سابقاً، وحالياً يرأس مؤتمر ميونيخ، الذي قال إن أوروبا دخلت في حقبة من "التخبط الأعظم"، وهي الفترة التي تعتبر أكثر ضعفاً من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تواجه أوروبا بالفعل مجموعةً من القضايا المتكدسة. وأخفقت أوروبا في التعامل مع الاجتياح الروسي لأوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى ضم جزر القرم عام 2014، ولم يؤد لفرض العقوبات (التي لم يتم تفعيلها حتى الآن) إلى إنهاء العنف. وجلس الطرفان الأوروبي والولايات المتحدة على هامش الصراع السوري الذي تعقّد نتيجة للتدخل الروسي.

هناك مخاوف في أوروبا من التدخل الروسي من خلال هجمات الإنترنت أو انتشار الأخبار المزيفة في الانتخابات القادمة في هولندا وفرنسا وألمانيا، على الرغم من أن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الذي تحدث في ميونيخ، رفض مزاعم الاستخبارات الأميركية بأن موسكو تدخلت في انتخابات الرئاسة الأميركية. معلقاً: "أود أن أقول: قدموا لنا بعض الحقائق".

إن المشاكل التي تواجه جناحي حلف الناتو الشرقي والغربي، حتى ولو كانت أكثر خطورة من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، لا تعتبر جديدة في تاريخ علاقات بلدان الناتو، ولكن المشكلة الجديدة تتمثل في أنه ولأول مرة لا تستطيع أوروبا الوثوق في المساعدة الأميركية لها. كما يظهر تهديد آخر من الغرب، وهو احتمال أن يؤدي الخروج البريطاني إلى تفكك الاتحاد الأوروبي.

يميل البريطانيون إلى تقبل ترامب بشكل أكثر من نظرائهم الفرنسيين والألمان. ورفض وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، الموجود أيضاً في ميونيخ وفي نفس اللجنة التي يوجد بها ماكين، التحذيرات التي تتعلق بمستقبل الناتو والغرب. وقال إنه ليس هناك جديد فيما يتعلق بهذه التكهنات، مذكراً بأن كتاب أوسولد شبنغلر الذي حمل عنوان "انحدار الغرب" The Decline of the West كُتب عام 1918.

وتحدث وزير الدفاع البريطاني(17 /شباط)، أمام جمع من وزراء الدفاع، وقال إن أوروبا عليها أن تقلق بشأن بوتين لا ترامب: "إن بوتين، وليس ترامب، إن من ينشر تلك الصواريخ هو بوتين، وليس ترامب هو من يتدخل في شؤون الديمقراطيات الأجنبية ".

إلا أن الجانب الأمني، خاصة المتعلق بروسيا والناتو، يُرى بعين مختلفة في ألمانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوروبية عما يسود في أوساط المحافظين البريطانيين.

ربما سيكون على الأوروبيين الانتظار حتى أيار 2017 إلى أن يحين وقت أولى الزيارات الرئاسية المقررة لترامب لحضور قمة الناتو السنوية المنعقدة في بروكسل هذا العام، بعدما فشل بنس في الإجابة عن كل تلك التساؤلات المعلقة.

ـ ماذا يخشى المعارضون لمشروع الاتفاق؟

يتبع الاتحاد الأوربي سياسات تقوم على اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يحدد معايير أكثر صرامة من نظيرتها الأمريكية في مجال حماية البيئة والمستهلك ودعم المزارعين والحفاظ على حقوق العمال. أما الولايات المتحدة فلا تعتمد معايير كهذه كونها تتبنى اقتصاد السوق الحر بضوابط ضعيفة لدرجة أن البعض يطلق عليه "الرأسمالية المتوحشة". على ضوء ذلك يخشى المعارضون لمفاوضات الشراكة قبل كل شيء التوصل إلى اتفاق يتم بموجبه تغيير القوانين الأوربية الصارمة لصالح أخرى تسمح بتعظيم الأرباح حتى لو جاء ذلك مثلا على حساب البيئة عبر إنتاج وبيع مواد غذائية تستخدم مبيدات وهرمونات ضارة للصحة في الزراعة أو إقامة مشاريع صناعية تنشر الغازات السامة وتلوث المياه وتستخدم الكلور الضار بالصحة وتقضي على الغابات النادرة.

وهناك أيضا خشية كبيرة، لاسيما في أوروبا من اتفاق يسمح للمستثمرين تقديم دعاوى ضد الحكومات لدفع تعويضات بحجة تراجع الأرباح بسبب القوانين التي تحمي البيئة وتمنع استخدام مواد معينة. يضاف إلى ذلك أن هناك خلافات حول معايير الإنتاج في صناعة السيارات والأدوية والزراعة. وفي مجال الثقافة والفنون تزداد المخاوف من اتفاق يؤدي إلى رفع الدعم الأوروبي، لاسيما الفرنسي عن إنتاج الأفلام والفعاليات الموسيقية والمسرحية والأدبية.

ـ التوصل لاتفاق يأتي بمنافع اقتصادية ضخمة

وإذا كان المعارضون لمشروع الاتفاق الأكثر حضورا وضجيجا في الشارع وبعض وسائل الإعلام، فإن المؤيدين له يتمتعون بالسلطة. ويأتي في مقدمتهم الحكومات الأوروبية وممثلو البنوك والشركات واتحادات غرف التجارة والصناعة. ويرى هؤلاء أن الاتفاق يفتح فرصة نادرة لمنطقة تضم 800 مليون مستهلك في مجالات التجارة والاستثمار وتحقيق المزيد من الرفاهية، فمع إزالة الحواجز الجمركية والحمائية سيزداد تدفق السلع والخدمات والأموال بين ضفتي الأطلسي. كما سيتم إنشاء المزيد من الشركات والشراكات التي تؤدي إلى خلق عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة في مختلف القطاعات، لاسيما في قطاعي صناعة السيارات والسلع الاستهلاكية. ويقدر معهد ايفو IFO الألماني للاقتصاد أن التوصل إلى اتفاق سيساعد على خلق 110 آلاف فرصة عمل إضافية في ألمانيا لوحدها. وجاء في دراسة للمفوضية الأوربية أن "الاتفاق سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي بحدود 0.5 % في غضون عشر سنوات وأن دخل عائلة مؤلفة من 4 أشخاص سيتحسن بمعدل 445 يورو سنويا."

ـ الدول العربية في صفوف المتضررين!

رغم اتساع دائرة المعارضين لمفاوضات الشراكة الأوروبية الأمريكية وتصريحات بعض السياسيين الأوروبيين مؤخرا عن فشلها، فإن معظم الخبراء والعارفين يرون بأن المسألة ليست مسألة فشل بقدر ما هي مسألة خلافات كبيرة يحتاج تذليلها إلى وقت أطول. "أعتقد أن التصريحات نوع من التكتيك الهادف إلى ممارسة الضغوط من أجل الحصول على أفضل اتفاق ممكن"، تقول الخبيرة الاقتصادية كارولين فرويند مضيفة: " لم يعتقد أحد بأن اتفاق الشراكة عبر الأطلسي سيوقع قبل نهاية السنة الحالية، لاسيما وأنه المشروع الأضخم من نوعه حتى الآن، وعليه فإن الاتفاق على تفاصيله يحتاج جولات أكثر ووقت أطول."

الجدير ذكره أن المفاوضات بدأت في تموز عام 2013 على أساس أن يتم انجاز الاتفاق قبل نهاية عام 2016. غير أن تصلب المواقف وكثرة الملفات وعدم الاتفاق على أي منها حتى الآن تتطلب المزيد من

الوقت. ويعني التوصل إلى الاتفاق وتطبيقه تأسيس أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم تضم أكثر من 800 مليون مستهلك. وسيكون من تبعات إقامة منطقة كهذه إعادة هيكلة التجارة العالمية بحيث يصعب على صادرات الدول النامية ومن بينها الدول العربية دخول الأسواق الأوربية والأمريكية على الأرجح لأسباب عديدة أبرزها صعوبة المنافسة والإجراءات الحمائية في السوق الجديدة الناشئة.

ـ مخاوف ألمانية من سياسات ترامب الاقتصادية

حذر وزيرا المالية والاقتصاد الألمانيان من أسلوب الرئيس ترامب في التعامل مع القضايا الاقتصادية. وذكر وزير المالية أن فوز ترامب يعد تنبيها لأوروبا، فيما توقعت وزيرة الاقتصاد أن يفشل ترامب بسبب المعارضة الداخلية لسياساته.

انتقد وزير المالية الألماني طريقة تفكير الرئيس الأمريكي الجديد ترامب في إبرام الصفقات. وقال في تصريحات صحيفة، منتقدا أسلوب رجل الأعمال السابق في مجال العقارات "لا نحتاج إلى حلول يخسر فيها طرف بينما يكسب الآخر... ربما يختلف الوضع في قطاع العقارات، لكن العالم يحتاج إلى وضع يكون الكل فيه فائزا."

وأضاف الوزير الالماني محذرا "لا ينبغي لنا الاستجابة للاستفزاز أو ممارسة الاستفزاز نفسه"، موضحا أن ترامب يختبر حاليا الكثير من الأمور عبر تصريحات ضد أوروبا الموحدة على سبيل المثال، وقال "لكنه غير جاد تماما في هذه التصريحات". وفي الوقت نفسه، أكد شويبله على ضرورة أن تعي أوروبا الوضع على أنه "منعطف"، وقال "إذا لم يكن فوز ترامب في الانتخابات يعد تنبيها لأوروبا، فلا أعلم أي تنبيه نحتاج إليه."

على صعيد متصل، اعتبرت وزيرة الاقتصاد الألمانية أن الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب يشكل خطرا على التنمية الاقتصادية. وقالت الوزيرة، في تصريحات صحيفة "حالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ تصيب بالشلل، والشلل خطير على الاقتصاد". وذكرت أنها تعول على إخفاق ترامب في مساعيه عبر المعارضة الداخلية، وقالت "أيضا في أمريكا سيعلم الرئيس في وقت ما أنه يحتاج إلى أغلبية في البرلمان لتنفيذ سياسته."

وتسعى الوزيرة الألمانية إلى التواصل مع وزير التجارة الأمريكي الجديد، وقالت "بالطبع سألتقي نظيري (الأمريكي) ويلبور روس بمجرد موافقة مجلس الشيوخ على تعيينه". وأضافت "نبحث عن الحوار وعن شركاء حوار مناسبين في الإدارة الأمريكية."

يذكر أن وزيرة الاقتصاد قد تولت منصب قبل أسبوع خلفا لزيغمار غابريل، الذي تولى حقيبة الخارجية. وعاد غابريل إلى برلين عقب زيارة رسمية لواشنطن التقى خلالها نظيره الأمريكي ريكس تيلرسون ونائب الرئيس الأمريكي مايك بينس.

ـ تهديدات ترامب مؤثرة

وكان لتهديدات ترامب المبطنة أثرها، خصوصاً بسبب مواجهة الحلف الأطلسي لما يعتبره سلوكاً أكثر عدوانية لروسيا، بعد ضم القرم في 2014، ودعمها متمردين انفصاليين في شرقي أوكرانيا.

وإثر ضم القرم اتفق أعضاء الحلف على زيادة نفقاتهم العسكرية داخل الحلف على امتداد عشر سنوات لتبلغ 2 % من إجمالي ناتجها الداخلي في 2024.

والناتج الإجمالي للولايات المتحدة يمثل 46 % من إجمالي الثروات الوطنية لدول الحلف، لكن نفقاتها العسكرية (679 مليار دولار في 2016) تمثل 68 % من إجمالي ميزانيات الدفاع لدول الحلف الـ28.
وباستثناء الولايات المتحدة (3,36 %) وحدها، واليونان (2,36 %)، وأستونيا (2,18 %)، وبريطانيا (2,17 %)، وبولندا (2,01 %)، أنجزت الهدف الذي حدده قادة دول الحلف الأطلسي في 2014، بحسب تقديرات الحلف لعام 2016.

وترامب يقول "لست انعزاليا، أؤيد التبادل الحر ولكن أيضا التجارة المنصفة، والتبادل الحر بيننا أدى إلى أمور سيئة كثيرة" على صعيد الديون والعجز. من جهتها، أملت ميركل باستئناف المفاوضات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ـ وجهة نظر: أمريكا تتخلى عن دورها كقوة عالمية!

في أول كلمة له كرئيس، وضع ترامب مصالح الولايات المتحدة فوق كل اعتبار وأبدى استعداده لإنهاء التعهدات تجاه الحلفاء والتي تعود لعقود طويلة. ولتوحيد البلد المنقسم، تعهد ترامب بنهج قومي خطير، تحذر إنيس بول في تعليقها التالي.
وكل من كان يأمل أن يغير رجل الأعمال القادم من نيويورك من نبرته العدوانية بعد أدائه اليمين الدستورية كرئيس لأمريكا، قد أصيب بخيبة أمل كبيرة. الكلمة الأولى للرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة لم تترك أي مجال للتكهنات: فترامب لا يفكر أبدا كصاحب أهم منصب سياسي عالمي في تخفيف لهجته. على العكس كرر عباراته التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية الشرسة ووعد أنه من خلال سياسة اقتصادية ودفاعية انعزالية سيعيد لأمريكا عظمتها السابقة. وتعهد أنه، الملياردير وأعضاء حكومته من أصحاب الملايين، سيجعلون البلاد أكثر عدلا. وأنه سيعمل من أجل تأمين تعليم جيد وقبل كل شيء وظائف آمنة، من خلال إنهاء نفوذ القوى الأجنبية والاهتمام خلال فترة ولايته، بالرفاه المباشر لبلاده فقط.

وبذلك فإنه يتخلى عن دور الولايات المتحدة كقوة عالمية، وهو أمر واضح بالنسبة لرجل يضع مصلحة بلاده فوق كل اعتبار وليس لديه أي مشكلة في ذلك.

لم يكن جديدا ما تم سماعه من الرجل السبعيني خلال حفل تنصيبه، ولكن كان له وزن جديد. فحتى لو أن سلطة الرئيس الأمريكي محدودة، فإنه هو الذي يؤثر على المزاج السياسي العام في البلاد بشكل كبير.
ووفقا لذلك احتفل حوالي نصف مليون من مؤيدي ترامب الذين قدموا من مختلف أنحاء البلاد، بشكل كبير به، لأنه لم يتنصل من وعوده الانتخابية. وبنفس التصميم جاء معارضوه للاحتجاج على نهجه السياسي.

ـ بؤر التوتر عبر الأطلسي

وعرض تقرير صحيفة الغارديان البريطانية رؤية لأخطر بؤر التوتر التي تواجه الغرب.

1– روسيا
من المقرر أن تعقد روسيا، في سبتمبر/أيلول 2017 أكبر مناوراتها العسكرية على مدار العشرين عاماً الماضية على حدودها الغربية، تعبيراً عن غضبها من توسع الناتو. وكانت التوترات قد تصاعدت بين الغرب وروسيا، إثر ضم الأخيرة لشبه جزيرة القرم عام 2014، واتهامها باستمرار الاعتداءات على أوكرانيا. وقد يتخلى ترامب عن العقوبات الأميركية المفروضة على روسيا، في سبيل التقارب مع فلاديمير بوتين.

2ـ دول البلطيق
تضم دول البلطيق عدداً ضخماً من السكان ذوي الأصول الروسية، وهو ما قد يُمكِّن بوتين من اختبار الناتو عبر الحرب الهجينة، وهي خليط من الهجمات الإلكترونية والدعاية السياسية والتدخلات التي يمكن إنكارها. وذاقت إستونيا قبل عقد مضى، وسط خلاف مع روسيا، بعضاً من هذه الهجمات الإلكترونية التي طالت برلمانها ودوائرها الحكومية والمصارف وغيرها من البنية التحتية الرئيسية.

3ـ بركسيت
يتخوف أعضاء الاتحاد الأوربي أن تؤدي إشادة ترامب ببركسيت (الانفصال البريطاني)، على تشجيع الانفصال لدى المزيد من الدول. وعلى هذه الخلفية المضطربة، والموجة المتصاعدة من الشعبوية، تأتي الانتخابات في هولندا وفرنسا وألمانيا، بينما يسود الخوف من تدخل روسي محتمل، مثلما حدث في الولايات المتحدة.

ـ معايير الرأسمالية "المتوحشة" ومشروع الشراكة الأطلسية
معارضة أوروبية متزايدة لمشروع اتفاق الشراكة التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدةTTIP ، لماذا هذه المعارضة رغم المنافع الاقتصادية الضخمة لاتفاق شراكة يؤدي إلى أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم؟

تربط الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة علاقات تجارية هي الأقوى بينه وبين أي شركاء آخرين. وانطلاقات من فرص زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثماري بين الطرفين إلى أكثر من 200 مليار يورو، جاءت فكرة مشروع الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي TTIP الذي يتم التفاوض عليه بين واشنطن وبروكسل. غير أن المفاوضات تواجه معارضة متزايدة رغم الآمال الضخمة المعقودة عليها في مجالات تحفيز النمو والاستثمار. وقد وصل الأمر بوزير الاقتصاد الألماني إلى الإعلان مؤخرا عن فشل المفاوضات بين الطرفين. وفي النمسا وفرنسا عبر سياسيون عن تأييدهم لوقف المفاوضات. وتشهد العاصمة الألمانية برلين في 17/ أيلول 2016 مظاهرة كبيرة ضد مشروع الاتفاق دعت إليها مجموعة من الاتحادات والمنظمات غير الحكومية.